اسم کتاب مختصر عربی

مصنف ملا سعد تفتازانی

مؤلف

خطی نستعلیق ۱۴ و ۱۱ سطری

چاپی

سال چاپ یا تحریر ۱۱۰۲ ق عدد اوراق ۲۲۸

جزء کتب معانی و بیان شماره

شمارهٔ عمومی ۱۱۶۷۷ شمارهٔ قبض

واقف سید کاظم عصار تاریخ وقف دی ۱۳۵۴

طول ۱۹ عرض ۱۲/۵ گنجهٔ

هو المالك بالاستحقاق
قد انتقل بالبيع الصحيح الشرعي الى ملكي ولله ملك
السموات والارض في ٢٥ ذيقعده ١٣
سبحان سنه ١٣٤٢

أحداق الأخذ والانتهاب وقد أعناق المسخ على ذلك الكتاب وكنت أضرب

عن هذا الخطب صفحا وأطوي دونه عزائمي كشحا علما مني بأن مستحسن الطباع بأسرها

ومقبول الأسماع عن آخرها أمر لا يسعه مقدرة البشر وإنما هو شأن خالق القوى والقدر

وأن هذا الفن قد نضب اليوم ماؤه فصار جديده لا يلائم أثره وذهب روائه فعاد صلدا

بلا ثمر حتى طارت بقية آثار السلف أدراج الرياح وسالت بأعناق مطاياهم

الأحاديث البطاح وأما الأخذ والانتهاب فأمر يرتاح به اللبيب فلا يرضى من كان من

الكرام نصيب وكيف ينهر عن الأنهار السائلون ولمثل هذا فليعمل العاملون ثم

ما زادهم مذ افتقى الأشقاء وغراما وظماء في هواجر الطلب وإنما في تضمنت شرح

الكتاب على وفق مقترحهم بأنفع ولعنان العناية نحو اختصار الأدب ثانيا مع

جمود القريحة بصر البليات وجمود الفطنة بصرصر النكبات وتراخي البلدان في الأقطار

وتنبؤ الأوطان عني والأوطار حتى تضعضعت أجوبت كل أعز فاتم الأرجاء وأحرز

كل سطر منه وشطر من الغير يوما بالجودي ويوما بالعتيق وبالعذيب يوما ويوما بالخليصا

ولما وفقت بعون الله للإتمام وصفت عنه ختامه للاختتام بعد ما كشفت عن

وجوه خرائده اللثام ووضعت كنوز فرائده على طرف الثمام في بحمد الله كما يروق

النواظر و يجلو صدأ الاذهان و يرهف البصائر و يصفي الباب ارباب البيان و من الله
التوفيق و الهداية و عليه التوكل في البداية و النهاية و هو حسبي و نعم الوكيل

بسم الله الرحمن الرحيم **وبه نستعين**

الحمد هو الثناء باللسان على قصد التعظيم سواء تعلق بالنعمة او غيرها و الشكر
فعل ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعما سواء كان باللسان او بالجنان
او بالاركان فمورد الحمد لا يكون الا اللسان و متعلقه يكون النعمة
و غيرها و متعلق الشكر لا يكون الا النعمة و مورده يكون اللسان
و غيره فالحمد اعم من الشكر باعتبار المتعلق و اخص باعتبار المورد
و الشكر بالعكس لله هو اسم للذات الواجب المستحق لجميع المحامد و العدول
الى الجملة الاسمية للدلالة على الدوام و الثبات و تقديم الحمد باعتبار
انه اهم نظرا الى كون المقام مقام الحمد كما ذهب اليه صاحب الكشاف
في تقديم الفعل في قوله تعالى اقرأ باسم ربك على ما سيجيء و ان كان ذكر
الله اهم نظرا الى ذاته على ما انعم علينا اي على انعام و لم يتعرض للمنعم به
ايهاما لقصور العبارة عن الاحاطة به و لئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء

وعلم من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال و تنبيها
على فضيلة نعمة البيان من البيان بيان لقوله ما لم نعلم قدم رعاية
للسجع و البيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير و الصلوة على سيدنا
محمد خير من نطق بالصواب و افضل من اوتي الحكمة هي علم الشرائع و كل
كلام وافق الحق و ترك فاعل الايتاء لان هذا الفعل لا يصلح الا لله و
فصل الخطاب اي الخطاب المفصول البين الذي يتبينه من يخاطب به و لا
يلتبس عليه او الخطاب الفاصل بين الحق و الباطل و على آله اصله اهل بدليل
اهيل خص استعماله في الاشراف و اولي الخطر الاطهار جمع طاهر كصاحب
و اصحاب و صحابته الاخيار جمع خير بالتشديد اما بعد هو من الظروف
المبنية على الضم المنقطعة عن الاضافة اي بعد الحمد و الصلوة و العامل
فيه اما لنيابتها عن الفعل و الاصل مهما يكن من شيء بعد الحمد و الصلوة
و مهما ههنا مبتدأ و الاسمية لازمة للمبتدأ و يكن شرط و الفاء لازمة له
غالبا فحين تضمنت اما معنى الابتداء و الشرط لزمتها الفاء و لصوق الاسم
اقامة للازم مقام الملزوم و ابقاء لاثره في الجملة فلما هو ظرف بمعنى اذ يستعمل

استعمال الشرطية فعل ماض لفظا او معنى كان علم البلاغة هو المعاني
والبيان و علم توابعها اى البديع من اجل العلوم قدرا وادقها
اذ به اى بعلم البلاغة و توابعها لا بغيره من العلوم كاللغة و الصرف
والنحو يعرف دقائق العربية واسرارها فيكون من ادق
العلوم سرا و يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استارها اى به
يعرف ان القرآن معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على
الدقائق والاسرار الخارجة من طوق البشر وهذا وسيلة الى الفوز
بجميع السعادات فيكون من اجل العلوم لكون معلومه وغايته من
اجل المعلومات والغايات وتشبيه وجوه الاعجاز بالاشياء المحتجبة
تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات الاستار لها استعارة
تخييلية وذكر الوجوه ايهام او تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة
بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح و
نظم القرآن تأليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات
على حسب ما يقتضيه العقل لا توالیها في النطق وضم بعضها الى البعض كيف ما اتفق

وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة
ابو يوسف يعقوب السكاكي اعظم ما صنف فيه اى في علم البلاغة وتوابعها
من الكتب المشهورة بيان لما صنف نفعا تميز من اعظم لكونه اى
لكون القسم الثالث احسنها اى احسن كتب المشهورة ترتيبا هو وضع
كل شيء في مرتبته ولكونه اتمها تحريرا هو تهذيب الكلام واكثرها
اى اكثر الكتب للاصول هو متعلق بمحذوف يفسره قوله جمعا لان
معمول المصدر لا يتقدم عليه والحق جواز ذلك في الظروف لانها
مما يكفيه رائحة من الفعل لكن كان اى القسم الثالث غير مصون اى
محفوظ من الحشو هو الزائد المستغنى عنه والتطويل هو الزيادة على اصل
المراد بلا فائدة وستعرف الفرق بينهما في بحث الاطناب والتعقيد
وهو كون الكلام مغلقا لا يظهر المراد بسهولة قابلا خبر بعد خبر اى كان
قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا اى محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد
والى التجريد عما فيه من الحشو الغث جواب لما مختصرا يتضمن ما فيه اى
في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته

يتعرف احكامها منه كونه لكل حكم الحق الى [illegible] يجب ذكره
ويشتمل على ما يحتاج اليه من الامثلة وهي الجزئيات المذكورة لايضاح
القواعد والشواهد وهي الجزئيات المذكورة لاثبات القواعد فهي اخص
من الامثلة ولم آل من الالو وهو التقصير جهداً اي اجتهاداً
وقد يستعمل الالو ههنا متعدياً الى مفعولين وحذف المفعول الاول و
المعنى ولم امنعك جهداً في تحقيقه اي المختصر وتهذيبه اي تنقيحه و
رتبته اي المختصر ترتيباً اقرب تناولاً اي اخذاً من ترتيبه
اي ترتيب السكاكي او القسم الثالث اضافة للمصدر الى الفاعل او
الى المفعول ولم ابالغ في اختصار لفظه تقريباً مفعول له لما تضمنه
معنى لم ابالغ في اختصار لفظه اي تركت المبالغة في الاختصار تقريباً
لتعاطيه اي تناوله وطلباً لتسهيل فهمه على طالبيه والضمائر للمختصر
وفي وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل الماخذ تعريض بانه لا تطويل
فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث واضفت الى ذلك
المذكور من القواعد وغيرها فوائد عثرت اي اطلعت في بعض كتب

القوم عليها اي على تلك الفوائد وزوائد لم اظفر اي لم افز في
كلام احد بالتصريح بها اي بتلك الزوائد ولا الاشارة اليها بان
يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها وسميته
تلخيص المفتاح ليطابق اسمه معناه وانا اسئل الله قدم المسند اليه
قصداً الى جعل الواو للحال من فضله حال من ان ينفع به اي بهذا المختصر
كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث منه انه اي الله ولي ذلك
النفع وهو حسبي اي محسبي وكافي ونعم الوكيل عطف اما على جملة هو حسبي
والمخصوص محذوف واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل فالمخصوص هو الضمير المتقدم
على ما صرح به صاحب المفتاح وغيره في زيد نعم الرجل وعلى كل تقدير فقد عطف
الانشاء على الاخبار

مقدمة

رتب المختصر على مقدمة وثلثة فنون
لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن او لا الثاني
المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطاء في تادية
المعنى المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز
عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا فهو الفن الثالث وجعل الخاتمة

خارجة عن الفنون الثلث وهم كما سيتبين ان شاء الله تعالى ولما انجر الكلام
الى هذه المقدمة الى اختصار المقصود في الفنون الثلاثة ما يجب
ذكرها بطريق التعريف العهدي بخلاف المقدمة فانه لا مقتضى لايرادها
بلفظ المعرفة في هذا المقام والخلاف في ان تنوينها للتعظيم او التقليل
مما لا ينبغي ان يقع بين المحصلين والمقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش
للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف
عليه الشروع في مسائله ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت
امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه وهي ههنا لبيان معنى
الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمي البيان والمعاني
وما يلائم ذلك ولا يخفى وجه ارتباط المقاصد بذلك والفرق بين مقدمة
العلم ومقدمة الكتاب مما خفي على كثير من الناس الفصاحة وهي في الاصل
تنبئ عن الظهور والابانة يوصف بها المفرد مثل كلمة فصيحة والكلام
مثل كلام فصيح وقصيدة فصيحة قيل المراد بالكلام ما ليس بكلمة ليعم
المركب الاسنادي وغيره فانه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على

اسناد يصح السكوت عليه مع انه يتصف بالفصاحة وفيه نظر لانه انما يصح
ذلك لو اطلقوا على مثل هذا المثل المركب انه كلام فصيح ولم ينقل ذلك عنهم
واتصافه بالفصاحة يجوز ان يكون باعتبار فصاحة المفردات على ان الحق
انه داخل في المفرد لانه يقال على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل المثنى
والمجموع وعلى ما يقابل الكلام ومقابلته بالكلام ههنا قرينة على انه اريد
به المعنى الاخير اعني ما ليس بكلام ويوصف بها المتكلم ايضا فيقال كاتب فصيح
وشاعر فصيح والبلاغة وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها
الاخيران فقط اي الكلام والمتكلم دون المفرد اذ لم يسمع كلمة
بليغة والتعليل بان البلاغة انما هي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال
وهي لا يتحقق في المفرد وهم لان ذلك انما هو في بلاغة الكلام والمتكلم
وانما قسم كلا من الفصاحة والبلاغة اولا لتعذر جمع المعاني المختلفة الغير
المشتركة في امر يعمها في تعريف واحد وهذا كما قسم ابن الحاجب المستثنى
الى متصل ومنقطع ثم عرف كلا منهما على حدة فالفصاحة في المفرد قدم
الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة

في تعريفها ثم قدم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفهما
عليها خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي
اي المستنبط من استقراء اللغة وتفسير الفصاحة بالخلوص لا يخلو عن تسامح
فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها
نحو مستشزرات في قول امرء القيس غدائره اي ذوائبه جمع غديرة
والضمير عائد الى الفرع مستشزرات اي مرتفعات او مرفوعات
يقال استشزره اي رفعه واستشزر اي ارتفع الى العلى تضل العقاص
في مثنى ومرسل تضل اي تغيب العقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة
من الشعر والمثنى المفتول يعني ان ذوائبه مشدودة على الرأس
بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب
في الاخيرين والغرض بيان كثرة الشعر والضابط ههنا ان كل
ما يعده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان
من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك على ما صرح به ابن الاثير في المثل
السائر وزعم بعضهم ان منشأ الثقل في مستشزر هو توسط الشين المعجمة

التي

التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والزاء
المعجمة من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وفيه نظر لان
الراء المهملة ايضا من المجهورة وقيل ان قرب المخارج سبب للثقل المخل
بالفصاحة وان في قوله تعالى الم اعهد ثقلا قريبا من المتناهي
فيخل بفصاحة الكلمة لكن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن الفصاحة
كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن ان يكون عربيا
وفيه نظر لان فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام
من غير تفرقة بين طويل وقصير على ان هذا القائل فسر الكلام بما ليس
بكلمة والقياس على الكلام العربي ظاهر الفساد ولو سلم عدم خروج
السورة عن الفصاحة فمجرد اشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة
غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل او العجز الى الله تعالى الله عن ذلك علوا
كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال
نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا وفاحما
اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي

في الدقة والاستواء وسريج اسم قين تنسب اليه السيوف او كالسراج في البريق
واللمعان فان قلت لم لم يجعلوه اسم مفعول من سرج الله وجهه اي بهجه
وحسنه قلت هو ايضا من هذا القبيل او مأخوذ من السراج على ما صرح به
الامام المرزوقي حيث قال السريجي منسوب الى السراج ويجوز ان يكون
وصفه بذلك لكثرة مائه ورونقه حتى كأن فيه سراجا ومن قبيل سرج الله
امرك اي حسنه ونوره والمخالفة ان تكون الكلمة على خلاف قانون مفردات
الالفاظ الموضوعة اعني خلاف ما ثبت عن الواضع نحو الاجلل بفك
الادغام في قوله الحمد لله العلي الاجلل والقياس الاجل بالادغام ا وه
انت مليك الناس ربا فاقبل ونحو آل وماء وأبى يأبى وعور يعور
فصيح لانه ثبت عن الواضع كذلك قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر
ومن الكراهة في السمع بان تكون اللفظة بحيث يمجها السمع ويتبرأ
من سماعه نحو الجرشى في قول ابي الطيب مبارك الاسم اغر اللقب
كريم الجرشى اي النفس شريف النسب والاغر من الخيل الابيض الجبهة
ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لان الكراهة في السمع انما هي من

جهة الغرابة المفسرة بالوحشية مثل تكأكأتم وافرنقعوا ونحو ذلك
وقيل لان الكراهة في السمع وعدمها يرجعان الى طيب النغم وعدم الطيب لا الى
نفس اللفظ وفيه نظر للقطع باستكراه الجرشى دون النفس مع قطع النظر عن
النغم والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات
والتعقيد مع فصاحتها هو حال من الضمير في خلوصه واحترز به عن مثل زيد
اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج وقيل هو حال من الكلمات ولو
ذكره بجنبها لسلم من الفصل بين الحال وذيها بالاجنبي وفيه نظر لانه حينئذ
يكون قيدا للتنافر لا للخلوص ويلزم ان يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات الغير
الفصيحة فصيحا لانه يصدق عليه انه خالص عن تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم
فالضعف ان يكون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور بين
الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما نحو ضرب غلامه زيدا والتنافر
ان تكون الكلمات ثقيلة على اللسان وان كان كل منها فصيحة نحو وليس
قرب قبر حرب قبر وهو اسم رجل وصدر البيت وقبر حرب بمكان قفر
اي خال عن الماء والكلأ ذكر في عجائب المخلوقات ان من الجن نوعا

له هاتف صاح واحد منهم على حرب بن امية فمات فقال ذلك الجني
هذا البيت وقوله كريم متى امدحه امدحه والورى معي واذا ما لمته
لمته وحدي فالواو في والورى للحال وهو مبتدا وخبره قوله معي وانما
مثل بمثالين لان الاول متناه في الثقل والثاني دونه لان منشا الثقل
في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وهو في تكرير امدحه دون
مجرد الجمع بين الحاء والهاء لوقوعه في التنزيل مثل فسبحه فلا يصح القول
بان مثل هذا الثقل مخل بالفصاحة ذكر الصاحب اسماعيل بن عباد انه انشد
هذه القصيدة بحضرة الاستاذ ابن العميد فلما بلغ هذا البيت قال له الاستاذ
هل تعرف فيه شيئا من الهجنة قال نعم مقابلة المدح باللوم وانما يقابل
بالذم او الهجاء فقال الاستاذ غير هذا اريد فقال لا ادري غير ذلك
فقال الاستاذ هذا التكرير في امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء من
حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر فاثنى عليه الصاحب
والتعقيد اي كون الكلام معقدا ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد
لخلل واقع اما في النظم بسبب تقديم او تاخير او حذف او اضمار او غير ذلك

مما يوجب صعوبة فهم المراد كقول الفرزدق في خال هشام
بن عبد الملك وهو ابرهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومي وما مثله
في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه اي ليس مثله في الناس
حي يقاربه اي احد يشبهه بالفضائل الا مملكا اي رجلا اعطي الملك
يعني هشاما ابو امه اي ام ذلك المملك ابوه اي ابو ابرهيم الممدوح
اي لا يماثله احد الا ابن اخته وهو هشام ففيه فصل بين المبتدا والخبر
اعني ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعني
حي يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى
منه اعني حي وفصل كثير بين البدل وهو حي والمبدل منه وهو مثله
فقوله مثله اسم ما وفي الناس خبره والا مملكا منصوب لتقدمه
على المستثنى منه قيل ذكر ضعف التاليف يغني عن ذكر التعقيد اللفظي
وفيه نظر لجواز ان يحصل التعقيد باجتماع عدة امور موجبة لصعوبة فهم
المراد وان كان كل منها جاريا على قانون النحو وبهذا يظهر فساد
ما قيل انه لا حاجة بايراد التعقيد في البيت اي ذكر تقديم المستثنى

على المتنبي منه بل لا وجه له لان ذكر نجاره باتفاق النحاة اذ لا نعرف انه لا يوجب
زيادة التعقيد وهو مما يقبل الشدة والضعف واما في الانتقال عطف
على قوله اما في النظم اي لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل واقع في
انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود
بسبب ايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء
القرائن الدالة على المقصود كقول الآخر وهو عباس بن الاحنف
ولم يقل كقوله لئلا يتوهم عود الضمير الى الفرزدق سأطلب بعد الدار عنكم
لتقربوا وتسكب بالرفع هو الصحيح وبالنصب وهم عيناي الدموع
لتجمدا جعل سكب الدموع كناية عن الكآبة والحزن واصاب لكنه اخطأ
في جعل جمود العين كناية عما يوجبه دوام التلاقي من الفرح والسرور فان
الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهي
حالة الحزن لا الى ما قصده من السرور الحاصل بالملاقاة ومعنى البيت
اني اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان
والاشواق واتجرع غصصها واتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني

لنسبب

٩

لانسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ولكل
هذا ما اشار اليه الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز وللقوم ههنا كلام فاسد اوردناه
في الشرح قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وتتابع
الاضافات كقوله وتسعدني في غمرة بعد غمرة سبوح اي فرس حسن الجري
لا تتعب راكبها كانها تجري في الماء لها صفة سبوح منها حال من الشواهد
عليها متعلق بشواهد شواهد فاعل الظرف اعني لها يعني ان لها من نفسها
علامات دالة على نجابتها قيل التكرار ذكر الشيء مرة بعد اخرى ولا يخفى انه لا يحصل
كثرته بذكره ثالثا وفيه نظر لان المراد بالكثرة ههنا ما يقابل الوحدة ولا يخفى
حصولها بذكره ثالثا وتتابع الاضافات مثل قوله حمامة جرعى حومة الجندل
اسجعي فانت بمرأى من سعاد ومسمع ففيه اضافة حمامة الى جرعى وجرعى
الى حومة وحومة الى الجندل والجرعى تأنيث الاجرع قصرها للضرورة
وهي ارض ذات رمل لا تنبت شيئا والحومة معظم الشيء والجندل ارض
ذات الحجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وقوله فانت بمرأى اي بحيث تراك سعاد
وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى مني ومسمع اي بحيث اراه واسمع قوله

٩

كذا في الصحاح فظهر فساد ما قيل ان معناه اي انت موضع تبرّمني منه سعاد
وتسعير كلامها وفي ذلك مما يشهد به العقل والنقل وفيه نظر لان كلام
كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببهما على اللسان فقد حصل
الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة كيف وقد وقع في التنزيل
مثل دأب قوم نوح وذكر رحمة ربك عبده ونفس وما سوّيها فالهمها
فجورها وتقويها والفصاحة في المتكلم ملكة وهي كيفية راسخة في النفس
والكيفية عرض لا يتوقف تعقله على تعقل الغير ولا يقتضي القسمة واللاقسمة
في محله اقتضاء اوليا فخرج بالقيد الاول الاعراض النسبية مثل الاضافة
والفعل والانفعال ونحو ذلك وبقولنا لا يقتضي القسمة الكميات وبقولنا
واللاقسمة النقطة والوحدة وقولنا اوليا ليدخل فيه مثل العلم بالمعلومات
المقتضية للقسمة او اللاقسمة فقوله ملكة اشعار بانه لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح
لا يسمى فصيحا في الاصطلاح ما لم يكن ذلك راسخا فيه وقوله يقتدر بها على
التعبير عن المقصود دون ان يقول يعبر اشعار بانه يسمى فصيحا اذا
وجد فيه تلك الملكة سواء وجد فيه التعبير او لم يوجد وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد

والمركب

والمركب اما المركب فظاهر واما المفرد فكما يقول عند التعداد دار
غلام جارية ثياب بساط الى غير ذلك والبلاغة في الكلام مطابقته
لمقتضى الحال مع فصاحته اي فصاحة الكلام والحال هو الامر الداعي
الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به اصل المراد خصوصية ما وهو
مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال تقتضي تأكيد الحكم والتأكيد
مقتضى الحال وقولك له ان زيدا في الدار مؤكدا بانّ كلام مطابق
لمقتضى الحال وتحقيق ذلك انه جزئي من جزئيات ذلك الكلام الذي يقتضيه
الحال فان الانكار مثلا يقتضي كلاما مؤكدا وهذا مطابق له بمعنى انه صادق
عليه على عكس ما يقال ان الكلي مطابق للجزئيات وان اردت تحقيق هذا الكلام
فارجع الى ما ذكرنا في الشرح في تعريف علم المعاني وهو اي مقتضى الحال مختلف
فان مقامات الكلام متفاوتة لان الاعتبار اللائق بهذا المقام
يغاير الاعتبار اللائق بذلك وهذا عين تفاوت مقتضيات الاحوال لان
التغاير بين الحال والمقام انما هو بحسب الاعتبار وهو انه يتوهم في الحال كونه
زمانا لورود الكلام فيه وفي المقام كونه محلا له وفي هذا الكلام اشارة

اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وتحقيق لمقتضى الحال فمقام كل من
التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اى خلاف
كل منها يعنى ان المقام الذى يناسبه تنكير المسند اليه او المسند يباين المقام
الذى يناسبه التعريف ومقام اطلاق الحكم او التعلق او المسند اليه
او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد او اداة قصر او تابع او
شرط او مفعول او ما اشبه ذلك وكذا مقام تقديم المسند اليه او المسند
او متعلقاته يباين مقام تاخيره وكذا مقام الذكر يباين مقام حذفه
فقوله خلافه شامل لما ذكرنا وانما فصل قوله ومقام الفصل يباين
مقام الوصل تنبيها على عظم شان هذا الباب وانما لم يقل مقام خلافه لانه
اخصر واظهر لان خلاف الفصل انما هو الوصل وللتنبيه على عظم الشان
فصل قوله ومقام الايجاز يباين مقام خلافه اى الاطناب والمساواة
وكذا خطاب الذكى مع خطاب الغبى فان مقام الاول يباين مقام
الثانى فان الذكى يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعانى الدقيقة الخفية ما لا يناسب
الغبى ولكل كلمة مع صاحبتها اى مع كلمة اخرى مصاحبة لها مقام

ليس لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك المصاحبة فى اصل المعنى مثلا الفعل الذى قصد اقترانه
بالشرط فله مع ان مقام ليس له مع اذا وكذا لكل من الادوات الشرط
مع الماضى مقام ليس له مع المضارع وعلى هذا القياس وارتفاع شان
الكلام فى الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه اى انحطاط شانه بعدمها
اى بعدم مطابقته للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذى
اعتبره المتكلم مناسبا للمقام بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء يقال
اعتبرت الشىء اذا نظرت اليه وراعيت حاله واراد بالكلام الفصيح وبالحسن
الحسن الذاتى الداخل فى البلاغة دون العرضى الخارجى لحصوله بالمحسنات البديعية
فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام يعنى اذا علم انه ليس
ارتفاع الكلام الفصيح فى الحسن الذاتى الا بمطابقته للاعتبار المناسب على ما
يفيده اضافة المصدر ومعلوم انه انما يرتفع بالبلاغة التى هى عبارة عن مطابقة
الكلام الفصيح لمقتضى الحال فقد علم ان المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال
واحد والا لما صدق انه لا يرتفع الا بمطابقته للاعتبار المناسب ولا يرتفع
الا بالمطابقة لمقتضى الحال فليتامل فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ يعنى انه

يقال كلام بليغ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته

المعنى اى الغرض الذى المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق بافادته

وذلك لان البلاغة كما مر عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال

فظاهر ان اعتبار المطابقة وعدمها انما يكون باعتبار المعانى والاغراض

التى يصاغ لها الكلام لا باعتبار الالفاظ المفردة والكلم المجردة

وكثيرا ما نصب على الظرف لانه من صفة الاحيان وما لتاكيد معنى الكثرة

والعامل فيه قوله يسمى ذلك الوصف المذكور فصاحة ايضا كما يسمى

بلاغة فحيث يقال ان اعجاز القرآن من جهة كونه فى اعلى طبقات

الفصاحة يراد بها هذا المعنى ولها اى لبلاغة الكلام طرفان اعلى وهو

حد الاعجاز وهو ان يرتقى الكلام فى بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر

ويعجزهم عن معارضته وما يقرب منه عطف على قوله وهو والضمير فى منه عائد

الى اعلى يعنى ان الاعلى مع ما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز وهذا هو الموافق

لما فى المفتاح وزعم بعضهم انه عطف على حد الاعجاز والضمير فى منه عائد اليه

يعنى ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وفيه نظر لان

القريب

القريب من حد الاعجاز لا يكون من طرف الاعلى وقد اوضحنا ذلك فى الشرح

واسفل وهو ما اذا غير الكلام عنه الى ما دونه اى الى مرتبة هى ادنى

منه وانزل التحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات

الحيوانات التى تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف

والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما اى بين الطرفين مراتب كثيرة

متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات

والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة وتتبعها اى بلاغة الكلام وجوه

اخر سوى المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا وفى قوله تتبعها

اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضى خارج عن حد البلاغة

والى ان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة

وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم

متصفا بصفة والبلاغة فى المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف

كلام بليغ فعلم مما تقدم ان كل بليغ كلاما كان او متكلما على استعمال

المشترك فى معنييه او على تاويل كل ما يطلق عليه لفظ البليغ فصيح لان الفصاحة

ماخوذة في تعريف البلاغة مطلقا ولا عكس بالمعنى اللغوي اي
ليس كل فصيح بليغا لجواز ان يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال
وكذا يجوز ان يكون لاحد ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ
فصيح من غير مطابقته لمقتضى الحال وعلم ايضا ان البلاغة في الكلام
مرجعها اي ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما يقال مرجع الجود
الغنى الى الاحتراز عن الخطاء في تادية المعنى المراد والا لربما اذى
المعنى المراد بلفظ غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا
والى تمييز الكلام الفصيح عن غيره والا لربما اورد الكلام المطابق
لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون بليغا لوجوب وجود الفصاحة في البلاغة ويدخل
في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه
عليها والثاني اي تمييز الفصيح من غيره منه اي بعضه ما يبين اي يوضح
في علم متن اللغة كالغرابة وانما قال في متن اللغة اي معرفة اوضاع
المفردات لان اللغة اعم من ذلك يعني به يعرف تمييز السالم من الغرابة
من غيره بمعنى ان من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات المانوسة الاستعمال

اعلم

علم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة
وبهذا يتبين فساد ما قيل انه ليس في علم اللغة ان بعض الالفاظ
يحتاج في معرفته اما ان يبحث عنه في الكتب المبسوطة في اللغة او في
علم الصرف كمخالفة القياس اذ به يعرف ان الاجلل مخالف
للقياس دون الاجل او في علم النحو كضعف التاليف والتعقيد اللفظي
او يدرك بالحس كالتنافر اذ به يعرف ان مستشزرا متنافر دون مرتفع
وكذا تنافر الكلمات وهو اي ما يبين في العلوم المذكورة او يدرك
بالحس فالضمير عائد الى ما ومن زعم انه عائد الى ما يدرك بالحس فقد سها
سهوا ظاهرا ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس
تمييز السالم عن التعقيد المعنوي عن غيره فعلم ان مرجع البلاغة بعضه مبين
في العلوم المذكورة وبعضه يدرك بالحس وبقي الاحتراز عن الخطاء في تادية
المعنى المراد والاحتراز عن التعقيد المعنوي فمست الحاجة الى علمين مفيدين
لذلك فوضعوا علم المعاني للاول وعلم البيان للثاني واشار بقوله وما يحترز
به عن الاول اي الخطاء في تادية المراد علم المعاني وما يحترز به عن التعقيد

المعنوي علم البيان وسموا هذين العلمين علم البلاغة لمكان مزيد
اختصاص لهما بالبلاغة وان كانت البلاغة يتوقف على غيرهما من العلوم
ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا لذلك علم البديع
واليه اشار بقوله وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع ولما كان
هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في ثلثة فنون
وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني
والاخيرين يعني البيان والبديع علم البيان والثلثة علم البديع
ولا يخفى وجوه المناسبة

الفن الاول علم المعاني

قدم علم المعاني على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان رعاية
المطابقة لمقتضى الحال وهو مرجع علم المعاني معتبرة في علم البيان
مع زيادة شيء آخر وهو ايراد المعنى الواحد في طرق مختلفة وهو علم
اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويجوز ان يريد به نفس الاصول
والقواعد المعلومة ولاستعمالهم المعرفة في الجزئيات قال يعرف به
احوال اللفظ العربي اي هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة

كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد
منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم وقوله التي بها يطابق اللفظ
مقتضى الحال احتراز عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة مثل الاعلال
والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه في تادية
اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما
يكون بعد رعاية المطابقة والمراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من
حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال لظهور ان ليس علم المعاني
عبارة عن تصور معاني التعريف والتنكير والتقديم والتاخير وغير ذلك
وبهذا خرج عن التعريف علم البيان اذ ليس البيان يبحث فيه عن احوال
اللفظ من هذه الحيثية والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له
من التقديم والتاخير والاثبات والحذف وغير ذلك ومقتضى الحال
في التحقيق هو الكلام الكلي المتكيف بكيفية مخصوصة على ما اشير
اليه في المفتاح وصرح به في شرحه لا نفس الكيفيات من التقديم والتاخير
والتعريف والتنكير على ما هو ظاهر عبارة المفتاح والا لما صح القول

بانها احوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال لانها غير مقتضى الحال وقد
حققنا ذلك في الشرح واحوال الاسناد ليفهم من احوال اللفظ باعتبار
ان التأكيد وتركه مثلا من الاعتبارات الراجعة الى نفس الجملة وتخصيص
اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان الصناعة انما وضعت لذلك
وينحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار الكل في الاجزاء
لا الكلي في الجزئيات احوال الاسناد الخبري واحوال المسند اليه واحوال
المسند واحوال متعلقات الفعل والقصر والانشاء والفصل والوصل
والايجاز والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها لان الكلام
اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين
قائمة بنفس المتكلم وهو تعلق احد الشيئين بالآخر بحيث يصح السكوت
عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الانشائيات وتفسيرها
بايقاع المحكوم به على المحكوم عليه او سلبه عنه خطأ في هذا المقام لانه
لا يشتمل على النسبة في الكلام الانشائي فلا يصح التقسيم فالكلام ان
كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلاثة اي يكون بين الطرفين في

الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج
بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين او لا تطابقه بان يكون النسبة
المفهومة من الكلام ثبوتية والتي بينهما في الخارج والواقع سلبية او بالعكس
فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته خارج كذلك
فانشاء وتحقيق ذلك ان الكلام اما ان يكون لنسبته بحيث تحصل
من اللفظ ويكون اللفظ موجدا لها من غير قصد الى كونه دالا على نسبة
حاصلة في الواقع بين الشيئين وهو الانشاء او يكون لنسبته بحيث
يقصد ان لها نسبة خارجية تطابقه او لا تطابقه وهو الخبر لان النسبة المفهومة
من الكلام الحاصلة في الذهن لا بد ان يكون بين الشيئين ومع قطع
النظر عن الذهن لا بد ان يكون بين هذين الشيئين في الواقع نسبة ثبوتية
بان يكون هذا ذاك او سلبية بان لا يكون هذا ذاك فان في القيام حاصل لزيد
قطعا سواء قلنا ان النسبة من الامور الخارجية او ليست منها وهذا معنى
وجود النسبة الخارجية والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند
قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او معناه كالمصدر واسم الفاعل

والمفعول وما شبه ذلك فلا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر وكل من
الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى
اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على اصل
المراد لفائدة احترز به عن التطويل على انه لا حاجة اليه بعد تقييد
الكلام بالبليغ او غير زائد هذه الكلية ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع
ما ذكره من القصر والفصل والوصل والايجاز ومقابليه انما هي من
احوال الجملة او المسند اليه او المسند مثل التاكيد والتقديم والتاخير
وغير ذلك فالواجب في هذا المقام بيان سبب افرادها وجعلها ابوابا
برأسها وقد لخصنا ذلك في الشرح تنبيه على تفسير الصدق والكذب
الذي قد سبق اشارة ما اليه في قوله تطابقه او لا تطابقه اختلف
القائلون بانحصار الخبر في الصدق والكذب في تفسيرهما فقيل
صدق الخبر مطابقته اي مطابقة الحكم للواقع وهو الخارج الذي
يكون لنسبة الكلام الخبري وكذبه اي كذب الخبر عدمها اي عدم
مطابقته للواقع يعني ان الشيئين اللذين اوقع بينهما نسبة في الخبر

لا بد ان يكون بينهما نسبة في الواقع اي مع قطع النظر عما في الذهن
وعما يدل عليه الكلام فمطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام للنسبة
التي في الخارج بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها بان يكون
احدهما ثبوتية والاخرى سلبية كذب وقيل صدق الخبر مطابقته
لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطاء غير مطابق للواقع و
كذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطاء
فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا
غير معتقد كذب والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح
فيعم العلم والظن وهذا يشكل بخبر الشاك لعدم الاعتقاد فيه فيلزم
الواسطة ولا يتحقق الانحصار اللهم الا ان يقال انه كاذب لانه اذا
انتفى الاعتقاد صدق عدم مطابقة الاعتقاد فالكلام في ان المشكوك
خبر او ليس بخبر مذكور في الشرح فليطلع ثمة بدليل قوله تعالى اذا جاءك
المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد
ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى جعلهم كاذبين في قولهم انك

رسول الله لعدم مطابقته اعتقادهم وان كان مطابقا للواقع

ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون في الشهادة وفي ادعائهم

المواطاة فالتكذيب راجع الى الشهادة باعتبار تضمنها خبرا كاذبا غير

مطابق للواقع وهو ان هذه الشهادة من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة

ان واللام والجملة الاسمية او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها اى

تسمية هذه الاخبار شهادة لان الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد

فقوله تسميتها مصدر مضاف الى المفعول الثاني والاول محذوف

او المعنى انهم لكاذبون في المشهود به اعني قولهم انك لرسول الله لا

في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل لانهم يعتقدون

انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا في اعتقادهم وان كان [illegible]

صادقا في نفس الامر فكانه قيل انهم يزعمون انهم كاذبون في هذا الخبر

الصادق وح لا يكون الكذب الا بمعنى عدم المطابقة للواقع فليتأمل

لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب راجعين الى الاعتقاد

الجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وزعم

ان صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب

الخبر عدمها اى عدم مطابقته للواقع معه اى مع اعتقاد انه غير مطابق

وغيرهما اى غير هذين القسمين وهي اربعة اعني المطابقة مع اعتقاد

المطابقة او بدون الاعتقاد اصلا ليس بصدق ولا كذب فكل من

الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بالتفسيرين السابقين لانه اعتبر

في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا وفي الكذب

عدم مطابقتهما جميعا بناء على ان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة

الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد ح وكذا اعتقاد

عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقته وقد اقتصر في التعبير

على احدهما بدليل افترى على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا

اخبار النبي صلعم بالحشر والنشر على ما يدل عليه قوله تعالى اذا مزقتم كل ممزق

انكم لفي خلق جديد في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو

ولا شك ان المراد بالثاني اى الاخبار حال الجنة لا قوله ام به جنة

على ما سبق الى بعض الاوهام غير الكذب لانه قسيمه اى لان الثاني قسيم

الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون
غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي لان الكفار لم يعتقدوا
صدقه اصلا فلا يريدون في هذا المقام الصدق الذي هو بمراحل عن
اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدم صدقه لكان اظهر فمرادهم
بكونه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان
عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب حتى يكون
هذا منه بزعمهم وعلى هذا لا يتوجه ما قيل انه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق
عدم الصدق لانه لم يجعله دليلا على عدم الصدق بل على عدم ارادة الصدق
فليتامل ورد هذا الاستدلال بان المعنى اي معنى ام به جنة ام
لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون لا
افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون والثاني قسيم للكذب
بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب بزعمهم
في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد احوال الاسناد الخبري وهو
ضم كلمة او ما يجري مجراها الى اخرى بحيث يفيد ان مفهوم احدهما ثابت

لمفهوم الاخرى او منفي عنه وانما قدم بحث الخبر لعظم شانه وكثرة مباحثه
ثم احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع تاخر النسبة عن الطرفين
لان البحث انما هو عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه او مسندا
وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد والمتقدم على النسبة انما هو ذات
الطرفين ولا بحث لنا عنها لا شك ان قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار
والاعلام والا فالجملة الخبرية كثيرا ما تورد لاغراض اخر غير افادة
الحكم او لازمه مثل التحسر والتحزن في قوله تعالى حكاية عن امراة عمران رب
اني وضعتها انثى وما اشبه ذلك بخبره متعلق بقصد افادة المخاطب
خبر ان اما الحكم مفعول للافادة او كونه اي كون المخبر عالما به
اي بالحكم والمراد بالحكم ههنا وقوع النسبة او لا وقوعها وكونه مقصودا
للمخبر بخبره لا يستلزم تحققه في الواقع وهذا مراد من قال ان الخبر لا
يدل على ثبوت المعنى او انتفائه والا فلا يخفى ان مدلول قولنا زيد
قائم ومفهومه ان القيام ثابت لزيد وعدم ثبوته له احتمال عقلي
لا مدلول ولا مفهوم للفظ فليفهم ويسمى الاول اي الحكم الذي

يقصد بالخبر افادته فائدة الخبر والثاني اى كون المخبر عالما به لا
زمها اى لازم فائدة الخبر لانه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به وليس
كلما افاد انه عالم بالحكم افاد نفس الحكم لجواز ان يكون الحكم معلوما قبل الاخبار
كما في قولنا لمن حفظ التورية قد حفظت التورية وتسمية مثل هذا الحكم فائدة
الخبر بناء على انه من شانه ان يقصد بالخبر ويستفاد منه والمراد بكونه عالما
بالحكم حصول صورة الحكم في ذهنه وههنا ابحاث شريفة سمحنا بها في الشرح
وقد ينزل المخاطب العالم بهما اى بفائدة الخبر ولازمها منزلة
الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدتين لعدم جريه
على موجب العلم فان من لا يجرى على مقتضى علمه هو والجاهل سواء كما يقال
للعالم التارك للصلوة الصلوة واجبة وتنزيل العالم بالشيء منزلة
الجاهل به لاعتبارات خطابية كثير في الكلام منه قوله تعالى ولقد علموا
لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا
يعلمون بل تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه كثير منه قوله تعالى وما رميت
اذ رميت ولكن الله رمى فينبغي اى اذا كان قصد المخبر بخبره

افادة المخاطب ينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا
عن اللغو فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه
اى لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترددا في ان النسبة
هل هي واقعة ام لا وبهذا تبين فساد ما قيل ان الخلو عن الحكم يستلزم
الخلو عن التردد فيه فلا حاجة الى ذكره بل التحقيق ان الحكم والتردد فيه
متنافيان استغنى على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات الحكم لتمكن
الحكم في الذهن حيث وجده خاليا وان كان المخاطب مترددا
فيه اى في الحكم طالبا له بان حضر في ذهنه طرفا الحكم وتحير في ان
الحكم بينهما وقوع النسبة او لا وقوعها حسن تقويته اى تقوية الحكم
بمؤكد ليزيل ذلك المؤكد تردده ويتمكن الحكم لكن المذكور في دلائل
الاعجاز انه انما يحسن التاكيد اذا كان للمخاطب ظن في خلاف حكمك
وان كان المخاطب منكرا للحكم وجب توكيده اى توكيد الحكم بحسب
الانكار اى بقدره قوة وضعفا يعني يجب زيادة التاكيد بحسب
ازدياد الانكار ازالة له كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى ع

اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون موكدا بان واسمية
الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون موكدا بالقسم
وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا
ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون
وقوله اذ كذبوا مبني على ان تكذيب الاثنين تكذيب الثلثة والا
فالمكذب اولا اثنان ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثاني
طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة
وهي الخلو عن التاكيد في الاول والتقوية بموكد استحسانا في الثاني و
وجوب التاكيد بحسب الانكار في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو
اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى
الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صورة اخراج الكلام على خلاف
مقتضى الظاهر فانه يكون على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى الظاهر و
كثيرا ما يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف مقتضى الظاهر فيجعل
غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اي الى غير السائل ما يلوح اي

ما يشير له اي لغير السائل بالخبر فيستشرف له اي غير السائل له
اي للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع راسه ينظر اليه وبسط
كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف المتردد الطالب
نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اي ولا تدعني يا نوح في شان قومك
واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر تلويحا ما ويشعر
بانه قد حق عليهم العذاب فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل
صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا فقيل انهم مغرقون موكدا اي
محكوما عليهم بالاغراق ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه
اي على غير المنكر شيء من امارات الانكار نحو جاء شقيق اسم رجل عارضا
رمحه اي واضعا على العرض فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن مجيئه
واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد
ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب
خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم رماح موكدا بان وفي البيت
على ما اشار اليه الامام المرزوقي تهكم واستهزاء كانه يرميه بالضعف والجبن

بحيث لو علم فيهم رماحا لما التفت لعيب الكفاح ولم يقوّ يده على حمل
حمل الرماح على طريقة قوله فقلت لمحرز لما التقينا تنكب لا يقطرك الزحام يرميه
بانه لم يباشر الشدائد ولم يدفع ابا الضيق المجامع كأنه يخاف عليه ان يدوس
بالقوائم كما يخاف على الصبيان والنساء لقلة غنائهم وضعف بنائهم ويجعل
المنكر كغير المنكر اذا كان معه اي مع المنكر ما ان تأمله اي شيء من الدلائل
الشواهد ان تأمل المنكر ذلك الشيء ارتدع عن انكاره ومعنى كونه معه ان يكون
معلوما له او محسوسا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تاكيد لان مع
ذلك المنكر دلائل دالة على حقية الاسلام وقيل معنى كونه معه ان يكون معه
موجودا في نفس الامر وفيه نظر لان مجرد وجوده لا يكفي في الارتداع ما لم يكن
حاصلا عنده وقيل معنى ما ان تأمله شيء من العقل وفيه نظر لان المناسب
حينئذ ان يقال ما ان تأمل به لانه لا يتأمل العقل بل يتأمل به نحو لا ريب فيه
ظاهر هذا الكلام انه مثال لجعل منكر الحكم كغيره وترك التاكيد لذلك وبيانه
ان معنى لا ريب فيه ليس القرآن بمظنة للريب ولا ينبغي ان يرتاب فيه
وهذا الحكم مما ينكره كثير من المخاطبين لكن نزل انكارهم منزلة عدمه لما معهم من

الدلائل

الدلائل الدالة على انه ليس مما ينبغي ان يرتاب فيه والاحسن ان يقال انه نظير
لتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه بناء على وجود ما يزيله فانه نزل ريب المرتابين
منزلة عدمه تعويلا على ما يزيله حتى صح نفي الريب على سبيل الاستغراق كما نزل الانكار
منزلة عدمه لذلك حتى صح ترك التاكيد وهكذا اي مثل اعتبارات الاثبات اعتبارات
النفي من التجريد عن المؤكدات في الابتداء وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلب
ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الانكار تقول لخالي الذهن ما زيد قائما او
ليس زيد قائما وللطالب ما زيد بقائم وللمنكر والله ما زيد بقائم وعلى هذا القياس
ثم الاسناد مطلقا سواء كان انشاء او اخبارا منه حقيقة عقلية
لم يقل اما حقيقة واما مجاز لان بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز
كقولنا الحيوان جسم والانسان حيوان وجعل الحقيقة والمجاز صفة للاسناد
واوردهما في علم المعاني لانهما من احوال اللفظ فيدخلان في علم المعاني وهي
اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف الى ما اي الى شيء هو اي الفعل
او معناه له اي لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا او المفعول

فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو عند المتكلم
متعلق بقوله له وبهذا دخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع في الظاهر
وهو ايضا متعلق بقوله له وبه يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد والمعنى اسناد
الفعل او معناه الى ما يكون هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله وذلك
بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان
معناه قائم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله تعالى او لغيره
وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا كمرض ومات واقسام الحقيقة
العقلية على ما يشمله التعريف اربعة الاول ما يطابق الواقع والاعتقاد
جميعا كقول المؤمن انبت الله البقل والثاني ما يطابق الاعتقاد
فقط كقول الجاهل انبت الربيع البقل والثالث ما يطابق الواقع
فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله تعالى الافعال
كلها وهذا المثال متروك في المتن والرابع ما لا يطابق الواقع والاعتقاد
نحو قولك جاء زيد وانت اي والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ
دون المخاطب اذ لو علم المخاطب ايضا لما تعين كونه حقيقة لجواز ان

يكون المتكلم قد جعل علم السامع بانه لم يجئ قرينة على انه لم يرد ظاهره فلا يكون اسنادا
الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر ومنه اي من الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا
حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده اي اسناد
الفعل او معناه الى ملابس له اي للفعل او معناه غير ما هو له اي غير الملابس الذي ذلك الفعل او معناه
مبني له يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول به في المبني للمفعول سواء
كان ذلك الغير غيرا في الواقع او عند المتكلم في الظاهر وبهذا سقط ما قيل
انه ان اراد غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر فلا حاجة الى قوله بتأول
وهو ظاهر وان اراد غير ما هو له في الواقع خرج عنه مثل قول الجاهل
انبت الله البقل مجازا باعتبار الاسناد الى السبب بتأول متعلق
باسناده ومعنى التأول تطلب ما يؤول اليه من الحقيقة او
الموضع الذي يؤول اليه من العقل وحاصله ان تنصب قرينة
صارفة عن ان يكون الاسناد الى ما هو له وله اي للفعل وهذا اشارة الى
تفصيل وتحقيق للتعريفين ملابسات شتى اي مختلفة جمع شتيت كمرضى
ومريض يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان و

النسبة ولم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند
اليهما واسناده الى الفاعل او المفعول به اذا كان مبنيا له اي للفاعل
او المفعول به يعني ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا للفاعل والى
المفعول به اذا كان مبنيا للمفعول حقيقة كما مر من الامثلة واسناده
الى غيرهما اي غير الفاعل او المفعول به يعني غير الفاعل في المبني للفاعل و
غير المفعول به في المبني للمفعول للملابسة يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه
ما هو له في ملابسة الفعل مجاز كقولهم في عيشة راضية فيما بني للفاعل
واسند للمفعول به اذ العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه اعني
فيما بني للمفعول واسند الى الفاعل لان السيل هو الذي يفعم اي يملأ
من افعمت الاناء اذا ملأته وشعر شاعر في المصدر والاولى التمثيل
بنحو جد جده لان الشعر ههنا بمعنى المفعول ونهاره صائم في الزمان
ونهر جار في المكان لان الشخص صائم في النهار والماء جار في النهر
وبنى الامير المدينة في السبب وينبغي ان تعلم ان المجاز العقلي
يجري في النسبة الغير الاسنادية ايضا من الاضافية والايقاعية نحو اعجبني

انبات الربيع البقل وجري الانهار قال الله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار
ونحو نومت الليل واجريت النهر قال الله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين والتعريف
المذكور انما هو للاسناد دون التعلق اللهم الا ان يراد بالاسناد مطلق النسبة وههنا مباحث
شريفة وشحناها في الشرح وقولنا في التعريف بتأول يخرج نحو ما مر من قول
الجاهل انبت الربيع البقل رائيا الانبات من الربيع فان هذا الاسناد
وان كان الى غير ما هو له في الواقع لكن لا تأول فيه لانه مراده ومعتقده
وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك فقوله بتأول يخرج ذلك كما يخرج
الاقوال الكاذبة وهذا تعريض بالسكاكي حيث جعل التأول لاخراج
الاقوال الكاذبة فقط وللتنبيه على هذا تعرض المصنف في المتن لبيان فائدة
هذا القيد مع انه ليس من دأبه في هذا الكتاب واقتصر على بيان اخراجه
نحو قول الجاهل مع انه يخرج الاقوال الكاذبة ايضا ولهذا اي ولان مثل
قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأول فيه لم يحمل نحو قوله
اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي على المجاز اي
على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشي مجاز مادام

لم يعلم او لم يظن ان قائله اى قائل هذا القول لم يعتقد ظاهره
اى ظاهر الاسناد لانتفاء التاويل لاحتمال ان يكون معتقدا للظاهر
فيكون من قبيل قول الجاهل انبت الربيع البقل كما استدل يعنى ما لم يعلم
ولم يستدل بشىء على انه لم يرد ظاهره مثل الكسه لا يدل على ان اسناد
ميّز الى جذب الليالى فى قول ابى النجم ميّز عنه اى عن الراس قنزعا
عن قنزع هو الشعر المجتمع فى نواحى الراس جذب الليالى اى مضيها و
اختلافها ابطئى او اسرعى حال من الليالى على تقدير القول اى يقول لها
بمعنى الخبر مجاز خبر ان اى استدل على ان اسناد ميّز الى جذب الليالى
مجاز بقوله متعلق باستدل اى قول ابى النجم عقيبه اى عقيب قوله
ميّز عنه قنزعا عن قنزع افناه اى ابى النجم قيل الله اى
امره وارادته للشمس اطلعى فانه يدل على انه فعل الله وانه المبدئ
والمعيد والمنشئ والمفنى فيكون الاسناد الى جذب الليالى بتاويل انه زمان
او سبب واقسامه اى اقسام المجاز العقلى باعتبار حقيقة الطرفين
او مجازيتهما اربعة لان طرفيه وهو المسند والمسند اليه اما حقيقتان

لغويتان نحو انبت الربيع البقل او مجازان لغويان نحو احيى
الارض شباب الزمان فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية
فيها واحداث نضارتها بانواع النباتات والاحياء فى الحقيقة اعطاء
الحيوة وهى صفة تقتضى الحس والحركة وكذا المراد بشباب الزمان زمان
ازدياد قواها النامية وهو فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان
يكون حرارته الغريزية مشبوبة اى قوية مشتعلة او مختلفان بان
يكون احد الطرفين حقيقة والاخر مجازا نحو انبت البقل شباب
الزمان فيما كان المسند حقيقة والمسند اليه مجازا واحيى الارض
الربيع فى عكسه ووجه الانحصار فى الاربعة على ما ذهب اليه المص ظاهر
لانه اشترط فى المسند ان يكون فعلا او فى معناه فيكون مفردا وكل مفرد
مستعمل اما حقيقة او مجاز وهو اى المجاز العقلى فى القرآن كثير
اى كثير فى نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الحقيقة العقلية
قليلة وتقديم فى القرآن على كثير لمجرد الاهتمام واذا تليت عليهم
آياته اى آيات الله زادتهم ايمانا اسند الزيادة وهى فعل الله تعالى

الى الآيات لكونها سببا يذبح ابناءهم نسب التذبيح الذي هو فعل الجيش
الى فرعون لانه سبب آمر ينزع عنهما لباسهما نسب اللباس عن آدم و
حوا وهو فعل الله تعالى حقيقة الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل
وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما لمن الناصحين يوما نصب على انه مفعول به
تتقون اي كيف تتقون يوم القيمة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا
نسب الفعل الى الزمان وهو فعل الله تعالى حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة
الهموم والاحزان فيه لان الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدائد والمحن او عن
طوله لان الاطفال تبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض اثقالها جمع ثقل
اي ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل
الله تعالى حقيقة وغير مختص بالخبر عطف على قوله كثيرا اي وهو غير مختص
بالخبر وانما قال ذلك لان تسميته بالمجاز في الاثبات وايراده في احوال
الاسناد الخبري يوهم اختصاصه بالخبر بل يجري في الانشاء نحو يا هامان
ابن لي صرحا فان البناء فعل العملة وهامان سبب آمر وكذا قولك
لينبت الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك ونحو ذلك مما اسند

٣٥

فيه الامر والنهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك عنه وكذا قولك ليت النهر
جار وقوله تعالى اصلوتك تأمرك ولابد له اي للمجاز العقلي من قرينة
صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة
هو الحقيقة لفظية كما مر في قول ابي النجم افناه قيل الله او معنوية
كاستحالة قيام المسند بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور مع المسند
عقلا اي من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعي احد من المحقين والمبطلين
انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه يعده محالا كقولك
محبتك جاءت بي اليك لظهور استحالة قيام المجيء بالمحبة او عادة
اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند لاستحالة قيام هزم الجند
بالامير وحده عادة وان كان ممكنا عقلا وانما قال قيامه به ليعم
الصدور عنه مثل ضرب وهزم وغيره مثل قرب وبعد وصدوره
عطف على استحالة اي وكصدور الكلام عن الموحد في مثل اشاب الصغير
البيت فانه يكون فيه قرينة معنوية على ان اسناد اشاب وافنى الى
كر الغداة ومر العشي مجاز لا يقال هذا داخل في الاستحالة لانا

نقول لا نسلم ذلك كيف وقد ذهب كثير من ذوي العقول واحتجنا في ابطاله
الى الدليل ومعرفة حقيقته يعني ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون
له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة فمعرفة فاعله او مفعوله
الذي اسند اليه يكون الاسناد حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت
تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد نظر وتامل
كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك وقوله يزيدك
وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه
لما اودعه من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التامل والامعان وفي هذا
تعريض بالشيخ عبد القاهر ورد عليه حيث زعم انه لا يجب في المجاز العقلي
ان يكون للفعل فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة فانه ليس لسرتني في
رؤيتك وليزيدك في يزيدك وجهه حسنا فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة وكذا
اقدمني بلدك حق لي على فلان بل الموجود ههنا هو السرور والزيادة والقدوم
واعترض عليه الامام فخر الدين الرازي بان الفعل لا بد ان يكون له فاعل
حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اسند اليه الفعل فلا مجاز

والا

والا فيمكن تقديره فزعم صاحب المفتاح ان اعتراض الامام حق وان
فاعل هذه الافعال هو الله تعالى وان الشيخ لم يعرف حقيقتها لخفائها
فتبعه المص وظن ان هذا الخلاف وهو الحق ما ذكره الشيخ وانكره اي المجاز
العقلي السكاكي وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية
بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه
وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا
الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهي عند السكاكي
ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم
المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف
اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان
المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر المختار بقرينة نسبة
الانبات الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع
وعلى هذا القياس غيره اي غير هذا المثال وحاصله ان تشبه الفاعل
المجازي بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم تفرد الفاعل المجازي

بان يذكر وينسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي

نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها

كما سيأتي في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه

وهو يقتضي ان يكون المراد بالفاعل المجازي هو الفاعل الحقيقي فيلزم ان يكون المراد

بعيشة صاحبها واللازم باطل اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة وهذا

مبني على ان المراد بعيشة وضمير راضية واحد ويستلزم ان لا يصح

الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي نحو نهاره

صائم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من مذهبه لان المراد

بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها كقوله تعالى فما ربحت

تجارتهم وهذا اولى بالتمثيل ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى

يا هامان ابن لي لهامان لان المراد به حينئذ هو العملة انفسهم واللازم

باطل لان النداء له والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع

البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي

هو الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية واللازم باطل

لان مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع عند القائلين بان اسماء الله تعالى

توقيفية وغيرهم سمع من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما

ذكرنا فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم

يوجب انتفاء الملزوم والجواب ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهبه في الاستعارة

بالكناية ان يذكر المشبه ويراد المشبه به حقيقة وليس كذلك بل المشبه به ادعاء

ومبالغة لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان

هو السبع حقيقة والسكاكي مصرح بذلك في كتابه والمصنف لم يطلع عليه ولانه اي ما ذهب اليه

السكاكي ينتقض بنحو نهاره صائم وليله قائم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي

لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به

السكاكي والجواب انه انما يكون مانعا اذا كان ذكرهما على وجه ينبئ عن التشبيه

بدليل انه جعل قوله قد زر ازراره على القمر من باب الاستعارة مع ذكر

الطرفين وبعضهم لما لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية

اجاب عن هذه الاعتراضات بما هو بريء عنه ورأينا تركه اولى احوال

المسند اليه اي الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه وقدم

المسند اليه على المسند لما بينهما ما اقاحذ فه فقدم على سائر الاحوال لكونه عبارة
عن عدم الاتيان به وعدم الحادث سابق على وجوده وذكر ههنا بلفظ
الحذف وفي المسند بلفظ الترك تنبيها على ان المسند اليه هو الركن الاعظم الشديد
الحاجة اليه حتى انه اذا لم يذكر فكانه اتى به ثم حذف بخلاف المسند فانه ليس بهذه
المثابة فكانه ترك من اصله فللاحتراز عن العبث بناء على الظاهر لدلالة
القرينة عليه وان كان في الحقيقة ركنا من الكلام او تخييل العدول الى
اقوى الدليلين من العقل واللفظ فان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ
من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لافتقار اللفظ
اليه وانما قال تخييل لان الدال حقيقة عند الحذف هو اللفظ المدلول عليه
بالقرائن كقوله قال لي كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز
والتخييل المذكور او اختبار تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه ام لا او
اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا او ايهام صونه
اي المسند اليه عن لسانك تعظيما له او عكسه اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا
له او تأتي الانكار اي تيسره لدى الحاجة نحو فاسق فاجر عند قيام القرينة

ع ان المراد زيد ليتأتى لك ان تقول ما اردت زيدا بل غيره او تعينه
والظاهر ان ذكر الاحتراز عن العبث يغني عن ذلك لكن ذكره لامرين احدهما الاحتراز
عن سوء الادب فيما ذكره من المثال وهو خالق لما يشاء فاعل لما يريد اي الله
وثانيهما التوطئة والتمهيد لقوله او ادعاء التعين نحو وهاب الالوف اي السلطان
او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة او سآمة او فوات
فرصة او محافظة على سجع او وزن او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال اي
هذا غزال وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال على
تركه مثل رمية من غير رام او ترك نظائره مثل الرفع على المدح او الذم او الترحم
واما ذكره اي ذكر المسند اليه فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضي للعدول عنه او
للاحتياط لضعف التعويل اي الاعتماد على القرينة او التنبيه على غباوة السامع
او زيادة الايضاح والتقرير وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم واولئك
هم المفلحون او اظهار تعظيمه لكون اسمه مما يدل على التعظيم نحو امير المؤمنين حاضر
او اهانته اي المسند اليه لكون اسمه مما يدل على الاهانة مثل السارق اللئيم حاضر
او التبرك بذكره مثل النبي عم قائل هذا القول او استلذاذه مثل الحبيب حاضر

او لبسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون اصغاء السامع
مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه ولهذا يطال الكلام مع الاحباء وعليه قوله تعالى
حكاية عن موسى عليه السلام هي عصاي اتوكأ عليها واهش بها على غنمي وقد يكون الذكر للتهويل او التعجب
او الاشهاد في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار
واما تعريفه اي ايراد المسند اليه معرفة وانما قدم ههنا التعريف وفي المسند التنكير
فبالاضمار لان المقام للتكلم نحو انا ضربت او الخطاب نحو انت ضربت
او الغيبة نحو هو ضرب لتقدم ذكره اما لفظا تحقيقا او تقديرا واما معنى
لدلالة لفظ عليه او قرينة حال واما حكما واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا
كان او اكثر لان وضع المعارف على ان تستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه
الكلام الى حاضر وقد يترك الخطاب مع معين الى غيره اي غير معين ليعم الخطاب كل
مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم لا يريد
بقوله ولو ترى مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حالهم اي تناهت حالهم في الظهور
لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون راء واذا كان
كذلك فلا يختص به اي بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من يتأتى منه

الرؤية

الرؤية

فله مدخل فيه الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها اي برؤية حالهم مخاطب
او بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف وبالعلمية اي تعريف المسند اليه بايراده
علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته لاحضاره اي المسند اليه بعينه اي بشخصه
بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز بهذا عن احضاره باسم جنس
نحو رجل عالم جاءني في ذهن السامع ابتداء اي اول مرة واحترز به عن نحو
جاءني زيد وهو راكب باسم مختص به اي بالمسند اليه بحيث لا يطلق باعتبار
هذا الوضع على غيره واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم او المخاطب واسم
الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة وهذه القيود لتحقيق
مقام العلمية والا فالقيد الاخير مغن عما سبق وقيل احترز بقوله ابتداء
عن الاحضار بشرط كالمضمر الغائب والمعرف بلام العهد فانه يشترط تقدم
ذكره والموصول فانه يشترط تقدم العلم بالصلة وفيه نظر لان جميع طرق التعريف
كذلك حتى العلم فانه مشروط بتقدم العلم بالوضع نحو قل هو الله احد فانه
اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات
الواجب الوجود الخالق للعالم وزعم بعضهم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او

المسمى للعهودية لم يرد كل منهما كلى انحصر فى فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي
وفيه نظر لانا لا نم انه اسم لهذا المفهوم الكلي كيف وقد اجمعوا على ان قولنا لا اله
الا الله كلمة توحيد ولو كان اسما لمفهوم كلى لما افاد التوحيد لان الكلى من حيث
هو كلى محتمل للكثرة او تعظيم او اهانة كما فى الالقاب الصالحة لذلك مثل
ركب على وهرب معاوية او كناية عن معنى يصلح العلم له نحو ابو لهب فعل كذا
كناية عن كونه جهنميا بالنظر الى الوضع الاول اعنى الاضافى لان معناه
ملازم النار وملابسها ويلزمه انه جهنمي فيكون انتقالا من الملزوم الى اللازم
باعتبار الوضع الاول وهذا القدر كاف فى الكناية وقيل فى هذا المقام ان الكناية
كما يقال جاء حاتم ويراد لازمه اى جواد لا الشخص المسمى بحاتم ويقال رايت
ابا لهب اى جهنميا وفيه نظر لانه ح يكون استعارة لا كناية على ما لا يخفى ولو كان
المراد ما ذكره لكان قولنا فعل هذا الرجل مشيرا الى الكافر وقولنا ابو جهل فعل
كذا كناية عن الجهنمي ولم يقل به احد ومما يدل على فساده انه مثل صاحب
المفتاح وغيره فى هذه الكناية بقوله تع تبت يدا ابى لهب ولا شك ان المراد
به الشخص المسمى بابي لهب كما فى آخر او ايهام استلذاذه اى وجدان العلم

لذيذا نحو قوله بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاى منكن ام ليلى من البشر
او التبرك به نحو الله الهادي ومحمد الشفيع او نحو ذلك كالتفاؤل او التطير
والتسجيل وغيره مما يناسب اعتباره فى الاعلام وبالموصولية اى بتعريف المسند اليه
بايراده اسم موصول لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة نحو
الذى كان معنا امس رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او كليهما
علم بغير الصلة نحو الذين فى بلاد الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم لعلة
جدوى مثل هذا الكلام او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير اى تقرير
الغرض المسوق له الكلام وقيل تقرير المسند وقيل المسند اليه نحو وراودته
اى يوسف والمراودة مفاعلة من راد يرود جاء وذهب وكان المعنى
خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشئ الذى لا يريد ان يخرجه
من يده يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهو عبارة عن التمحل لمواقعته
اياها والمسند اليه هو قوله التى هو فى بيتها عن نفسه متعلق براودته
فالغرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف ع وطهارة ذيله والمذكور ادل
عليه من امرأة العزيز او زليخا لانه اذا كان فى بيتها وتمكن من نيل المراد

عنها والفعل كان غاية في النزاهة وقيل هو تقرير للمراودة لما فيه من فرط
الاختلاط والالفة وقيل تقرير للمسند اليه لامكان وقوع الابهام والاشتراك
في امراة العزيز او زليخا والمشهور ان الآية مثال لزيادة التقرير فقط وظني
انها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم وقد بينته في الشرح او التفخيم اي التعظيم
والتهويل نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم فان في هذا الابهام من التفخيم ما لا يخفى
او تنبيه المخاطب على خطأ نحو ان الذين ترونهم اي تظنونهم اخوانكم يشفي
غليل صدورهم ان تصرعوا اي تهلكوا او تصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على
خطائهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني او الايماء اي الاشارة
الى وجه بناء الخبر اي الى طريقه تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته
اي على طرزه وطريقته يعني تأتي بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء
الخبر عليه من اي وجه واي طريقة من الثواب والعقاب والمدح والذم
وغير ذلك نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي فان فيه ايماء الى ان
الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب والاذلال وهو قوله تعالى سيدخلون جهنم
داخرين ومن الخطا في هذا المقام تفسير الوجه في قوله الى وجه بناء الخبر بالعلة

والسبب وقد استوفينا ذلك في الشرح ثم انه اي الايماء الى وجه بناء الخبر لا يجعل المسند اليه
موصولا كما سبق الى بعض الاوهام ربما جعل ذريعة اي وسيلة الى التعريض بالتعظيم
لشانه اي لشان الخبر نحو ان الذي سمك السماء اي رفعها بنى لنا بيتا اراد به الكعبة او
بيت الشرف والمجد دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت ففي قوله ان الذي سمك
السماء ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس الرفعة والبناء عند من له ذوق سليم ثم فيه تعريض
بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء اعظم منها وارفع او ذريعة
الى تعظيم شان غيره اي غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه
ايماء الى ان الخبر المبني عليه مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان شعيب وربما جعل
ذريعة الى الاهانة لشان الخبر نحو ان الذي لا يحسن معرفة الفقه قد صنف فيه او لشان
غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان فهو خاسر وقد جعل ذريعة الى تحقيق الخبر اي جعله محققا ثابتا
نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول فان في ضرب البيت بكوفة
والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة
ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر وهو مفقود
في مثل ان الذي سمك السماء اذ ليس في رفع الله السماء تحقيق وتثبيت لبنائه لهم بيتا فظهر

الفرق بينهما وبالاشارة اي تعريف المسند اليه بايراد اسم الاشارة لتمييزه اي
المسند اليه اكمل تمييز لغرض من الاغراض نحو هذا ابو الصقر فردا بنصب على المدح او
على الحال في محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعني
يقيمون بالبادية لانهم فقدوا العز في الحضر او التعريض بغباوة السامع حتى كانه
لا يدرك غير المحسوس كقوله اولئك آبائي فجئني بمثلهم اذا جمعتنا يا جرير المجامع
او بيان حاله اي المسند اليه في القرب والبعد والتوسط كقولك هذا او ذلك
او ذاك زيد واخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين وامثال هذه
المباحث تنظر فيها اهل اللغة من حيث انها تبين ان مثلا للقريب وذا للمتوسط وذلك
للبعيد وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو
زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره
على اي وجه كان او تحقيره اي تحقير المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذي يذكر
آلهتكم او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة
محله منزلة بعد المسافة او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا
تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك

صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى وكثيرا ما يذكر المعنى المتقدم بلفظ ذلك
لان المعنى غير مدرك بالحس فكانه بعيد او للتنبيه اي تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه
عند تعقيب المشار اليه باوصاف اي ايراد الاوصاف على عقب المشار اليه يقال عقبه فلان
اذا جاء على عقبه ثم تعديه بالباء الى المفعول الثاني وتقول عقبته بالشيء اذا جعلت الشيء
على عقبه وبهذا ظهر فساد ما قيل ان معناه عند جعل اسم الاشارة بعقب اوصاف على انه
متعلق بالتنبيه اي للتنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده اي بعد اسم الاشارة
من اجلها متعلق بجدير اي حقيق بذلك لاجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو
الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم و
اولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان
بالغيب واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بالاشارة تنبيها على ان المشار اليهم
احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من اجل
اتصافهم بالاوصاف المذكورة وباللام اي تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى
معهود اي الى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة
يقال عهدت فلانا اي ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر

كالانثى اى ليس الذكر الذى طلبت امرأة عمران كالانثى التى اى كالانثى التى وهبت
تلك الانثى لها اى لامرأة عمران فاللام فى الانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا فى قوله قالت
رب انى وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه واللام فى الذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية فى قوله
رب انى نذرت لك ما فى بطنى محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير
وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو المسند اليه
وقد يستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب به كقولك خرج الامير اذا لم يكن فى البلد الا امير واحد
او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد
كقولك الرجل خير من المرأة وقد يأتى المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار
عهديته فى الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعنى يطلق المعرف بلام الحقيقة الذى
هو موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا فى الذهن
وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلى الطبيعى على كل جزئى
من جزئياته وذلك عند قيام قرينة دالة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هى هى بل
من حيث الوجود لا من حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث
لا عهد فى الخارج ومثله قوله تعالى واخاف ان يأكله الذئب وهذا فى المعنى كالنكرة وان كان

فى اللفظ يجرى عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا
بها ونحو ذلك وانما قال كالنكرة لما بينهما من تفاوت ما وهو ان النكرة معناه بعض
غير معين من جملة الحقيقة وهذا معناه نفس الحقيقة وانما تستفاد البعضية من القرينة كالـ
دخول والاكل فيما مر فالمجرد وذو اللام بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى
انفسهما مختلفان ولكونه فى المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة ويوصف بالجملة
كقوله ولقد امر على اللئيم يسبنى فمضيت ثمت قلت لا يعنينى وقد يفيد
المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفى خسر
اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هى هى ولا من حيث تحققها
فى ضمن بعض الافراد بل فى ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى
فى المستثنى منه لو سكت عن ذكره فاللام التى لتعريف العهد الذهنى او الاستغراق هى
لام الحقيقة حمل على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة ولهذا قلنا ان الضمير فى قوله
قد يأتى وقد يفيد عائد الى المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة ولا بد فى لام الحقيقة من ان
يقصد بها الاشارة الى الماهية باعتبار حضورها فى الذهن ليتميز عن اسماء الاجناس
النكرات مثل الرجعى ورجعى واذا اعتبر الحضور فى الذهن فوجه امتيازه عن تعريف

العهد لأن لام العهد إشارة إلى حصة معينة من الحقيقة واحدا كان أو اثنين أو جماعة ولام الحقيقة إشارة
إلى نفس الحقيقة من غير نظر إلى الأفراد فليتأمل (و) هو أي الاستغراق (ضربان حقيقي) وهو أن يراد كل فرد
مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة (نحو عالم الغيب والشهادة) أي كل غيب وشهادة
(وعرفي) وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف (نحو جمع
الأمير الصاغة) أي صاغة بلده أو مملكته لأنه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا
قيل المثال مبني على مذهب المازني وإلا فاللام في اسم الفاعل عند غيره
موصول وفيه نظر لأن الخلاف إنما هو في اسم الفاعل بمعنى الحدوث دون
غيره نحو المؤمن والكافر والعالم والجاهل لأنهم قالوا هذه الصلة فعل
في صورة الاسم فلا بد فيه من معنى الحدوث ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق
سواء كان بحرف التعريف أو غيره والموصول أيضا مما يأتي للاستغراق نحو
أكرم الذين يأتونك إلا زيدا واضرب القائمين إلا عمرا (واستغراق المفرد)
سواء كان بحرف التعريف أو غيره (أشمل) من استغراق المثنى والمجموع بمعنى
أنه يتناول كل واحد من الأفراد والمثنى يتناول كل اثنين والجمع يتناول
كل جماعة (بدليل صحة لا رجال في الدار إذا كان فيها رجل أو رجلان دون لا رجل)

فإنه لا يصح

فإنه لا يصح إذا كان فيها رجل أو رجلان وهذا في النكرة المنفية مسلم وأما
في المعرف باللام فلا بل الجمع المعرف بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الأفراد
على ما ذكره أكثر أئمة الأصول والنحو ودل عليه الاستقراء وأشار إليه أئمة التفسير
وقد أشبعنا الكلام في هذا المقام في الشرح فليطالع ثمة ولما كان ههنا مظنة
اعتراض وهو أن إفراد الاسم يدل على وحدة معناه والاستغراق على التعدد
وهما متنافيان فأجاب عنه بقوله (ولا تنافي بين الاستغراق وإفراد الاسم
لأن الحرف) الدال على الاستغراق كحرف النفي والتعريف (إنما يدخل عليه)
أي على الاسم المفرد حال كونه (مجردا) عن الدلالة (على معنى الوحدة) وامتناع
وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التشاكل اللفظي (ولأنه) أي المفرد
الداخل عليه حرف الاستغراق (بمعنى كل فرد لا مجموع الأفراد ولهذا امتنع
وصفه بنعت الجمع) عند الجمهور وإن حكاه الأخفش في نحو الدينار الصفر
والدرهم البيض (وبالإضافة) أي تعريف المسند إليه بإضافته إلى شيء من
المعارف (لأنها) أي الإضافة (أخصر طريق) إلى إحضاره في الذهن السامع
(نحو هواي) أي مهويي وهو أخصر من الذي أهواه ونحو ذلك والاختصار

فمطلوب لضيق المقام وفرط السآمة لكونه في السجن والحبيب على الرحيل هواي مع الركب
اليمانين مصعد اي مبعد ذاهب في الارض وعبارة جنيب وجثماني بمكة موثق
الجنيب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه
تاسف وتحسر او لتضمنها اي لتضمن الاضافة تعظيما لشان المضاف
اليه او المضاف او غيرهما كقولك في تعظيم المضاف اليه عبدي حضر تعظيما
لك بان لك عبدا او في تعظيم المضاف عبد الخليفة ركب تعظيما للعبد بانه
عبد الخليفة وفي تعظيم غير المضاف والمضاف اليه عبد السلطان عندي
تعظيما للمتكلم بان عبد السلطان عنده وهو غير المسند اليه المضاف
وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهذا معنى قوله او غيرهما او لتضمنها تحقيرا
للمضاف نحو ولد الحجام حاضر او المضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر
او غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد او لاغنائها عن تفصيل متعذر
نحو اتفق اهل الحق على كذا او لمنع تفصيل متعسر نحو اهل البلد فعلوا
كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع مثل تقديم البعض على البعض نحو
علماء البلد حاضرون الى غير ذلك من الاعتبارات واما تنكيره اي

تنكير المسند اليه فللافراد اي للقصد الى فرد مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء
رجل من اقصى المدينة رجل يسعى والنوعية اي للقصد الى نوع منه نحو وعلى
ابصارهم غشاوة اي نوع من الاغطية وهو غطاء التعامي عن آيات
الله وفي المفتاح انها للتعظيم اي غشاوة عظيمة او التعظيم او التحقير
كقوله له حاجب اي مانع عظيم في كل امر يشينه اي يعيبه وليس له عن طالب
العرف حاجب اي مانع حقير فكيف بالعظيم او التكثير كقولهم ان له
لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر والفرق
بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة
والتكثير باعتبار الكميات والمقادير تحقيقا كما في الابل او تقديرا
كما في الرضوان وكذا التحقير والتقليل وللاشارة الى ان بينهما فرقا
قال وقد جاء التنكير للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل
من قبلك اي ذوو عدد كثير هذا ناظر الى التكثير وذوو آيات عظام هذا ناظر
الى التعظيم وقد يكون للتحقير والتقليل نحو حصل لي منه شيء اي حقير قليل ومن
تنكير غيره اي غير المسند اليه للافراد والنوعية نحو والله خلق كل دابة

من ماء اي كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة هي نطفة ابيه
كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة
النطفة التي تختص بذلك النوع من الدواب ومن تنكير غيره للتعظيم نحو
فاذنوا بحرب من الله ورسوله اي حرب عظيم وللتحقير نحو ان نظن الا ظنا
اي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول
المطلق ههنا للتنويع لا للتاكيد وبهذا الاعتبار صح وقوعه بعد الا
مفرغا مع امتناع ما ضربته الا ضربا على ان يكون المصدر للتاكيد لان
مصدر ضربته لا يحتمل غير الضرب والمستثنى منه يجب ان يكون متعددا يحتمل
المستثنى وغيره وكما ان التنكير الذي في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك
صريح لفظ البعض كما في قوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات اراد
محمدا صلعم ففي هذا الابهام من تعظيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى واما وصفه
اي وصف المسند اليه الوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يطلق
بمعنى المصدر وهو انسب ههنا واوفق بقوله واما بيانه واما الابدال
منه اي اما ذكر النعت له فلكونه اي الوصف بمعنى المصدر والاحسن ان

يكون بمعنى النعت على ان يراد باللفظ احد معنييه وبالضمير معناه الآخر
على ما سيجيء في البديع مبينا له اي للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم
الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله فان هذه الاوصاف مما يوضح
الجسم ويقع تعريفا له ونحوه في الكشف اي مثل هذا القول في كون الوصف
للكشف والايضاح وان لم يكن وصفا للمسند اليه قوله ان الالمعي الذي
يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا فان الالمعي معناه الذكي المتوقد
والوصف بعده مما يكشف معناه ويوضحه لكنه ليس بمسند اليه لانه مرفوع
على انه خبر ان في البيت السابق اعني قوله ان الذي جمع السماحة و
النجدة والبر والتقى جمعا او منصوب على انه صفة لاسم ان او بتقدير اعني
او لكون الوصف مخصصا له اي للمسند اليه اي مقللا اشتراكه او رافعا
احتماله وفي عرف النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك في النكرات
والتوضيح عن رفع الاحتمال في المعارف نحو زيد التاجر عندنا فان وصفه
بالتاجر يرفع احتمال التاجر وغيره او لكون الوصف مدحا او ذما
نحو جاءني زيد العالم او الجاهل حيث يتعين الموصوف اعني زيدا قبل

ذكره اي ذكر الوصف والا لكان الوصف مخصصا او لكونه تاكيدا

نحو امس الدابر كان يوما عظيما فان لفظه مما يدل على الدبور وقد يكون

الوصف لبيان المقصود وتفسيره نحو قوله تعالى وما من دابة في الارض

ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس

لبيان ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد

هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة واما توكيده اي تاكيد المسند اليه

فللتقرير اي تقرير المسند اليه اي تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقرا

محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءني زيد زيد اذا ظن المتكلم

غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه او عن حمله على معناه وقيل المراد

تقرير الحكم نحو انا عرفت او المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك

وحدي او لا غيري وفيه نظر لانه ليس من تاكيد المسند اليه في شيء وتاكيد المسند اليه

لا يكون لتقرير الحكم قط وسيصرح المصنف بهذا او لدفع توهم التجوز اي

التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم

ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه او

لدفع توهم السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي غير زيد

وانما ذكر زيد على سبيل السهو او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءني القوم

كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم

او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على

انهم في حكم شخص واحد واما بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف

البيان فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم

ان يكون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وقد

يكون عطف البيان بغير اسم يختص به كقوله والمؤمن العائذات الطير

يمسحها فان الطير عطف بيان للعائذات مع انه ليس اسما يختص

بها وقد يجيء عطف البيان لغير الايضاح كما في قوله تعالى جعل الله الكعبة

البيت الحرام قياما للناس ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام عطف

بيان للكعبة جيء به للمدح لا للايضاح كما تجيء الصفة لذلك واما الابدال منه

اي من المسند اليه فلزيادة التقرير من اضافة المصدر الى المفعول او من

اضافة البيان الى الزيادة التي هي التقرير وهذا من عادة افتنان صاحب

المبدل

المفتاح حيث قال ان التاكيد للتقرير وههنا زيادة التقرير ومع هذا
لايخ من نكتة دعت الى ايراد الالفاظ الذي هي من البدل هو ان يكون مقصودا
بالنسبة والتقرير زيادة تحصل تبعا وضمنا بخلاف التاكيد فان الغرض
منه نفس التقرير والتحقيق نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل وتحصيل
التقرير بالتكرير وجاءني القوم اكثرهم في بدل البعض وسلب زيد ثوبه
في بدل الاشتمال وبيان التقرير فيهما ان المتبوع يشتمل على التابع اجمالا
حتى كانه مذكور اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان معناه
ان يشتمل المبدل منه على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث
يكون مشعرا به اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر المبدل
منه متشوقة الى ذكره منتظرة له وبالجملة يجب ان يكون المتبوع فيه بحيث
يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا
اذا ضربت حماره ولهذا صرحوا بان نحو جاءني زيد اخوه بدل غلط
لا بدل اشتمال كما زعم بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال بل بدل
الكل ايضا لايخ عن ايضاح وتفسير ولم يتعرض لبدل الغلط لانه لايقع

في فصيح الكلام واما العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه
فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه
تفصيلا للفاعل بانه زيد وعمرو ومن غير دلالة على تفصيل الفعل
بان المجيئين كانا معا او مترتبين مع مهلة او بلا مهلة واحترز
بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا
للمسند اليه مع انه ليس من عطف المسند اليه وما يقال من انه احتراز
عن نحو جاءني زيد ~~عمرو~~ جاءني عمرو ومن غير عطف فليس بشيء اذ ليس فيه دلالة
على تفصيل المسند اليه بل يحتمل ان يكون اضرابا عن الكلام نص عليه الشيخ في (عن الكلام الاول)
دلائل الاعجاز او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا
ومن الآخر بعده مع مهلة او بلا مهلة كذلك اي مع اختصار و
احترز به كذا عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او سنة نحو جاءني زيد
فعمرو او ثم عمرو وجاء القوم حتى خالد فالثلثة تشترك في تفصيل
المسند الا ان الفاء تدل على التعقيب من غير تراخ وثم على التراخي
وحتى على ان اجزاء ما قبلها مترتبة في الذهن من الاضعف الى الاقوى او

بالعكس فمعنى تعقيب المسند فيها لم يعتبر تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع
ثانيا من حيث انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها ولا يشترط فيها الترتيب
الى رجى قائله قلت في هذه الثلثة ايضا تعقيب المسند اليه فلم لم يقل او
لتعقيبهما معا قلت فرق بين ان يكون الشي حاصلا في شي وبين ان
يكون مقصودا منه او تعقيب المسند اليه في هذه الثلثة وان كان حاصلا
لكن ليس العطف بهذه الثلثة لاجله لان الكلام اذا اشتمل على قيد
زائد على مجرد الاثبات او النفي فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام
ففي هذه الامثلة تعقيب المسند اليه كانه امر كان معلوما وانما سيق
الكلام لبيان ان مجي احدهما كان بعد الآخر فليتامل فيه فانه يجيب
عما اورد الشيخ في دلائل الاعجاز ووصى بالمحافظة عليه او رد السامع
عن الخطاء في الحكم الى الصواب نحو جاني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان
عمروا جاءك دون زيد او انهما جاءا جميعا ولكن ايضا للرد الى الصواب
الا انه لا يقال لنفي الشركة حتى لا يكون نحو ما جاني زيد لكن عمرو انما يقال
لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو لا لمن اعتقد انهما جاءاك جميعا

وفي كلام

وفي كلام النحاة ما يشعر بانه انما يقال لمن اعتقد انتفاء المجي عنهما جميعا
او صرف الحكم عن المحكوم عليه الى محكوم عليه آخر نحو جاني زيد بل عمرو
او ما جاني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم
الى التابع ومعنى الاضراب عن المتبوع ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت
عنه لا ان ينفي عنه الحكم قطعا خلافا لبعضهم ومعنى الحكم في المثبت ظاهر حرف ٢
وكذا في المنفي ان جعلناه بمعنى نفي الحكم عن التابع والمتبوع في حكم
المسكوت عنه او متحقق الحكم له حتى يكون معنى ما جاني زيد بل عمرو
ان عمروا لم يجي كما هو مذهب المبرد وان جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع
حتى يكون معنى ما جاني زيد بل عمرو ان عمروا جاء كما هو مذهب الجمهور ففيه
اشكال لانه ليس فيه صرف الحكم او الشك من المتكلم او التشكيك للسامع اي
ايقاعه في الشك نحو جاني زيد او عمرو او للابهام نحو انا او اياكم لعلى
هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد
او عمرو والفرق بينهما ان في الاباحة يجوز الجمع بخلاف التخيير واما
الفصل اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه

لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له

فلتخصيصه اى المسند اليه بالمسند يعنى لقصر المسند على المسند اليه لان معناه

قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو فالباء

في قوله فلتخصيصه بالمسند مثلها في قولهم خصصت فلانا بالذكر اى ذكرته دون غيره

كانك جعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر ومنفردا به والمعنى هاهنا جعل المسند اليه

من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند كما يقال في اياك

نعبد معناه نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك واما تقديمه اى تقديم المسند اليه فلكون

ذكره اهم ولا يكفى في التقديم مجرد ذكر الاهتمام بل لابد ان يبين ان الاهتمام

من اى وجه وباى سبب فلذا فصله بقوله اما لانه اى تقديم المسند اليه الاصل

لانه المحكوم عليه ولابد من تحققه قبل الحكم فقصدوا ان يكون في الذكر ايضا مقدما

ولا مقتضى للعدول عنه اى عن ذلك الاصل اذ لو كان امر يقتضى العدول عنه فلا

يقدم كما في الفاعل فان مرتبة العامل التقديم على المعمول واما

ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدأ تشويقا اليه اى الى الخبر كقوله

والذى حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعنى تحيرت الخلائق في المعاد

الجماني والنوراني الذى ليس بفان بدليل ما قبله بان او الآله او خلف

الناس فيه اى صلال وهاد يعنى بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا

يقول به واما لتعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل علة لتعجيل المسرة او

التطير علة لتعجيل المساءة نحو سعد في دارك لتعجيل المسرة والسفاح في

دار صديقك لتعجيل المساءة واما لايهام انه اى المسند اليه لا يزول

عن الخاطر لكونه مطلوبا او انه يستلذ به لكونه محبوبا واما لنحو ذلك مثل

اظهار تعظيمه او تحقيره او ما اشبه ذلك قال عبد القاهر وقد يقدم

المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلى اى قصر الخبر الفعلى عليه

ان ولى المسند اليه حرف النفى اى وقع بعدها بلا فصل نحو ما انا قلت

هذا اى لم اقله مع انه مقول للغير فالتقديم يفيد نفى الفعل عن المتكلم

وثبوته لغيره على الوجه الذى نفى عنه من العموم والخصوص ولا يلزم ثبوته

لجميع من سواك لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك

معه في القول او انفراده به دونه ولهذا اى ولان التقديم يفيد التخصيص

نفى الحكم عن المذكور مع ثبوته للغير لم يصح ما انا قلت هذا ولا غيرى لان

مفهوم ما انا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق لا غيري
نفيها عنه وهما متضادان ولا ما انا رايت احدا لانه يقتضي ان يكون انسان
غير المتكلم قد راى كل احد من الناس لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم
في المفعول للتحقيق تخصيص المتكلم بهذا النفي ولا ما انا ضربت الا زيدا لانه يقتضي
ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل واحد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام وكل
ما نفيته عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقا لمعنى الحصر ان عاما فعام
وان خاصا فخاص وفي هذا المقام مباحث شريفة وتحقيقها في الشرح والا اي وان
لم يلي المسند اليه حرف النفي بان لا يكون في الكلام حرف النفي او يكون حرف النفي
متأخرا عن المسند اليه فقد ياتي التقديم للتخصيص ردا على من زعم انفراد الغير
اي غير المسند اليه المذكور به اي بالخبر الفعلي او زعم مشاركته اي مشاركة الغير
فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم انفراد الغير بالسعي
فيكون قصر قلب او مشاركته لك في السعي فيكون قصر افراد ويؤكد على الاول
اي على تقدير كونه ردا على من زعم انفراد الغير بنحو لا غيري مثل لا عمرو ولا زيد
ولا من سواي لانه الدال صريحا على ازالة شبهة ان الفعل صدر عن الغير

فوجب ان يثبت لغيره على وجه العموم المفعول صح

يؤكد على الثاني اي على تقدير كونه ردا على من زعم المشاركة بنحو وحدي
مثل منفردا او متوحدا وغير مشترك لانه الدال صريحا على ازالة شبهة
اشتراك الغير في الفعل والتاكيد انما يكون لدفع شبهة خالجت قلب
السامع وقد ياتي لتقوي الحكم وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص
نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى تحقيق انه يفعل اعطاء الجزيل وسيرد عليك
تحقيق معنى التقوي وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد ياتي التقديم
للتخصيص وقد ياتي للتقوي فالاول نحو انت ما سعيت في حاجتي قصدا
الى تخصيصه بعدم السعي والثاني نحو انت لا تكذب وهو لتقوية الحكم
المنفي وتقريره فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب لما فيه من تكرر المسند
الاسناد المفقود في لا تكذب واقتصر المصنف على مثال التقوي ليتفرع
عليه التفرقة بينه وبين تاكيد المسند اليه كما اشار اليه بقوله وكذا
من لا تكذب انت يعني انه اشد لنفي الكذب من لا تكذب انت مع
ان فيه تاكيدا لانه اي لان لفظ انت او لان لا تكذب انت لتاكيد
المحكوم عليه بانه ضمير المخاطب تحقيقا وليس الاسناد اليه على سبيل السهو او

التجوز او النسيان لا لتأكيد الحكم لعدم تكرر الاسناد فهذا الذي
ذكر من ان التقديم للتخصيص تارة وللتقوي اخرى ان بني الفعل على معرف
وان بني الفعل على منكر افاد التقديم تخصيص الجنس او الواحد به
اي بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امرأة فيكون لتخصيص الجنس
او لا رجلان فيكون لتخصيص الواحد وذلك لان اسم الجنس حامل لمعنيين الجنسية
والعدد المعين اعني الواحد من الجنس ان كان مفردا والاثنين ان كان مثنى
والزائد عليه ان كان جمعا فاصل النكرة المفردة ان يكون لواحد من الجنس
فقد يقصد به الجنس فقط وقد يقصد به الواحد فقط والذي يشعر به كلام الشيخ في
دلائل الاعجاز انه لا فرق بين المعرفة والنكرة في ان البناء عليه قد يكون
للتخصيص وقد يكون للتقوي ووافقه اي عبد القاهر السكاكي على ذلك
اي على ان التقديم يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفاصيل فان
مذهب الشيخ انه ان ولي حرف النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون
للتخصيص وقد يكون للتقوي مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا كان او منكرا
مثبتا كان الفعل او منفيا ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص

ان لم

نحو شر اهر ذا ناب فان فيه مانع كما يجي ذكره

ان لم يمنع منه مانع وان كان معرفة فان كان مظهرا فليس الا للتقوي
وان كان مضمرا فقد يكون للتقوي وقد يكون للتخصيص من غير تفرقة بين
ما يلي حرف النفي وغيره والى هذا اشار بقوله الا انه قال التقديم يفيد
الاختصاص ان جاز تقدير كونه اي المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه فاعل
معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت
انا فيكون انا فاعلا معنى تاكيدا لفظا وقدر عطف على جاز يعني
ان افادة التخصيص مشروطة بشرطين احدهما جواز التقدير والآخر
ان يعتبر انه كان في الاصل مؤخرا والا اي وان لم يوجد الشرطان
فلا يفيد التقديم الا التقوي للحكم سواء جاز تقدير التاخير كما في
نحو انا قمت ولم يقدر او لم يجز تقدير التاخير اصلا نحو زيد
قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره و
لما كان مقتضى هذا الحكم ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا
للتخصيص لانه اذا اخر فهو فاعل لفظا لا معنى استثناه السكاكي
واخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى لا لفظا

بان يكون بدلا من الضمير الذي هو فاعل لفظا وهذا معنى قوله وتقي

فلكاكي المنكر يجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اعني القول بالابدال

من الضمير يعني قدر ان اصل رجل جاءني جاءني رجل على ان رجلا ليس فاعلا

بل هو بدل من الضمير في جاءني كما ذكر في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا

ان الواو فاعل والذين ظلموا بدل منه وانما جعله من هذا الباب لئلا ينتفي

التخصيص اذ لا سبب له اى للتخصيص سواه اى سوى تقدير كونه مؤخرا في الاصل

على انه فاعل معنى ولولا انه مخصص لما صح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرف فانه

يجوز وقوعه مبتدأ من غير اعتبار التخصيص فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد في

المنكر دون المعرف فان قيل فيلزم ابراز الضمير في مثل جاءني رجلان او

جاؤني رجال والاستعمال بخلافه قلت ليس مراده ان المرفوع في قولنا

جاءني رجل بدل لا فاعل فانه مما لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل بل

المراد ان في مثل قولنا رجل جاءني يقدر الاصل جاءني رجل فلما

ثم قال السكاكي وشرطه اى شرط كون المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم

والتأخير فيه ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر ان

ويحتمل ان يكون خبر مبتدا محذوف تقديره هم الذين ويحتمل ان يكون ... مبتدأ ... قوله تعالى اقترب للناس حسابهم

معناه رجل جاءني لا امرأة او لا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب فان

فيه مانعا من التخصيص اما على تقدير الاول يعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد

المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا واما على تقدير الثاني يعني تخصيص

الواحد فلنبوه اى لبعده عن مظان استعماله اى لنبو تخصيص الواحد عن مواضع — مطلب

استعمال هذا الكلام لانه لا يقصد به ان المهر شر لا شران وهذا ظاهر

واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه

اى وجه الجمع بين قولهم بتخصيصه وقولنا بالمانع من التخصيص تفظيع شأن

الشر بتنكيره اى جعل التنكير للتعظيم والتهويل ليكون المعنى شر عظيم

فظيع اهر ذا ناب لا شر حقير فيكون تخصيصا نوعيا والمانع انما كان من

تخصيص الجنس او الواحد وفيه اى فيما ذهب اليه السكاكي نظر اذ الفاعل اللفظي

والمعنوي كالتأكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اى مادام

الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى فتجويز تقديم

المعنوي دون اللفظي تحكم وكذا تجويز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم

لان امتناع تقديم الفاعل انما هو عند كونه فاعلا والا فلا امتناع في ان يقال في زيد

قوله واذ قد صرح متعلق بمحذوف اى وجب ما طلب

وجه الفاء في فالوجه للتفريع عليه وربما يجوز كون الفاء جوابا لاذ تشبيها له بان في الحركة والسكون وعدد الحروف على ما صرح به بعض النحاة جلبي

والا فلا ع

قام انه لما كان فى الاصل قام زيد فقدم زيد وجعل مبتدأ كما يقال فى جرد
قطيفة ان جردا كان فى الاصل صفة فقدم وجعل مضافا وامتناع تقديم
التابع حال كونه تابعا مما اجمع عليه النحاة الا فى العطف فى ضرورة الشعر
فمنع هذا مكابرة والقول بان حال تقديم الفاعل ليجعل مبتدأ يلزم
خلو الفعل عن الفاعل وهو محال بخلاف الخلو عن التابع فاسد لان هذا
اعتبار ذهنى ثم لانم انتفاء التخصيص فى نحو رجل جاءنى لولا تقدير التقديم
لحصوله اى التخصيص بغيره اى غير تقدير التقديم كما ذكره السكاكى من التهويل
وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل والسكاكى وان لم يصرح بان لا سبب
للتخصيص سواه لكن لزم ذلك من كلامه حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه
البعيد عند المنكر لفوات الشرط الابتداء ومن العجائب ان السكاكى انما
ارتكب فى مثل رجل جاءنى ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة
وبعضهم زعم انه عند السكاكى بدل مقدم لا مبتدأ وان الجملة فعلية لا اسمية
وهو تمسك فى ذلك بما يلوى تبعيده من كلام السكاكى وبما وقع من السهو للشارح
العلامة فى مثل زيد قام وعمرو قعد ان المرفوع يحتمل ان يكون بدلا

الا بانخذة فى ورت عرق عيسكة ورحمة الله السلام

المغايرة بحكم المتكلم من غير طريق ادرب البحث

فى المفتاح

مولانا قطب الدين الرازى

بعد ما

42

معدما ولا يلتفت الى تصريحاتهم بامتناع تقديم التوابع حتى قال الشارح
فى هذا المقام ان الفاعل هو الذى لا يتقدم بوجه واما التوابع فيحتمل التقديم
على طريق الفسخ وهو ان يفسخ كونه تابعا ويقدم واما لا على طريق الفسخ فيمتنع
تقديمها ايضا لا يتاتى تقديم التابع من حيث هو تابع فافهم ثم لا نم امتناع ان
يراد المهر شر لا خير كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى ان
الذى اهره من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكى ويقرب من قبيل هو قام
زيد قائم فى التقوى لتضمنه اى لتضمن الضمير مثل قام فيحصل للحكم تقوى وشبهه
اى شبه السكاكى مثل قائم قام المتضمن للضمير بالخالى عنه اى عن الضمير من
جهة عدم تغيره فى التكلم والخطاب والغيبة نحو انا قائم وانت قائم وهو
قائم كما لا تغير الخالى عن الضمير نحو انا رجل وانت رجل وهو رجل وبهذا
الاعتبار قال يقرب ولم يقل نظيره وفى بعض النسخ وشبهه بلفظ الاسم مجرورا
عطفا على تضمنه يعنى لكن قوله يقرب مشعر بان فيه شيئا من التقوى وليس مثل التقوى
فى زيد قام فالاول لتضمن الضمير والثانى لشبهه بالخالى عن الضمير ولهذا
اى ولشبهه بالخالى عن الضمير لم يحكم بانه اى مثل قائم مع الضمير وكذا مع فاعله

لانه اولا ادعى جواز التقديم بلا طريق الفسخ وثانيا بعدم جوازه الا على هذا الطريق

قائم

الظاهر ايضا جملة ولا نحو مثل قائم مع الضمير معاملتها اى معاملة الجملة
في البناء في مثل رجل قائم رجلا قائما ورجل قائم ومما يرى تقديمه اى وممن
المسند اليه الذى يرى تقديمه على المسند كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعملا
على سبيل الكناية في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت
تجود من غير ارادة تعريض لغير المخاطب بان يراد بالمثل والغير انسان
آخر مماثل للمخاطب او غير مماثل بل المراد نفى البخل عنه على طريق الكناية
لانه اذا نفى عمن كان على صفته من غير قصد الى مماثله لزم نفيه عنه واثبات
الجود له بنفيه عن غيره مع اقتضائه محلا يقوم به وانما يرى التقديم في
مثل هذه الصورة واثبات الجود له بنفيه عن غيره كاللازم لكونه اى التقديم
اعون على المراد بهما اى بهذين التركيبين لان الغرض منهما اثبات
الحكم بطريق الكناية التى هى ابلغ والتقديم لافادته التقوى اعون
على ذلك وليس معنى قوله كاللازم انه قد يقدم وقد لا يقدم بل المراد انه
كان مقتضى القياس ان يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال الا على التقديم
نص على ذلك الشيخ في دلائل الاعجاز قيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكل

على

على المسند المقرون بحرف النفى لانه اى التقديم دال على العموم اى على
نفى الحكم عن كل فرد نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفى القيام عن كل
واحد واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان
فانه يفيد نفى الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم
السلب وشمول النفى والتأخير لا يفيد الا سلب العموم ونفى الشمول وذلك اى
كون التقديم يفيد العموم دون التأخير لئلا يلزم ترجيح التأكيد وهو ان يكون
لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله على التأسيس وهو ان يكون لافادة معنى
جديد مع ان التأسيس راجح اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان
لم يقم موجبة مهملة اما الايجاب فلانه حكم فيها بثبوت عدم القيام
للانسان لا بنفى القيام عنه لان حرف السلب وقع جزءا من المحمول واما
الاهمال فلانه لم يذكر فيها ما يدل على كمية افراد الموضوع مع ان
الحكم فيها على ما صدق عليه الانسان واذا كان انسان لم يقم موجبة
مهملة يجب ان يكون معناه نفى القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد
لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود

راجح لان الافادة خير من الاعادة
وبيان لزوم ترجيح التأكيد على
التأسيس صح

التأسيس حمل الكلام على معنى جديد
والتأكيد حمل الكلام على معنى فهم سابقا

الموضوع كقولهم لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما مثلا زمان في الصدق
لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان
يكون جميع الافراد او بعضها واياما كان لا يصدق عليه نفي القيام عن
البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه
الانسان في الجملة فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن
الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بنفي الحكم
عن كل فرد او بنفيه عن البعض مع ثبوته للبعض واياما كان يلزمها
نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض
ثابتا للبعض واذا كان انسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة
الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل ايضا معناه كذلك كان كل
لتاكيد المعنى الاول فيجب ان يحمل على نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتاسيس معنى
آخر ترجيحا للتاسيس على التاكيد واما في صورة التاخير فلان قولنا لم يقم
انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية
المقتضية نفي الحكم عن كل فرد كقولنا لا شيء من الانسان بقائم ولما كان هذا

مخالفا لما عندهم من ان المهملة في قوة الجزئية تبينه بقوله لورود موضوعها
اي موضوع المهملة في سياق النفي حال كونه نكرة غير مصدرة بلفظ كل
فانه يفيد نفي الحكم عن كل فرد واذا كان لم يقم انسان بدون كل معناه نفي
القيام عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل ايضا كذلك كان كل لتاكيد المعنى الاول
فيجب ان يحمل على نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل لتاسيس معنى آخر وذلك
لان لفظ كل في هذا المقام لا يفيد الا احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما
يثبت الاخر ضرورة وايضا ان التقديم بدون كل بسبب العموم ونفي الشمول
والتاخير لعموم السلب وشمول النفي فبعد دخول كل يجب ان ينعكس هذا
ليكون كل للتاسيس الراجح دون التاكيد المرجوح وفيه نظر لان النفي عن
الجملة في الصورة الاولى يعني الموجبة المهملة المعدولة المحمول كقولنا
انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية يعني السالبة المهملة
كقولنا لم يقم انسان انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ
انسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها اي
الى كل لان انسان صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون اي على تقدير

لانه على تقدير ان يكون كل ان لم يقم لافادة النفي في الجملة ولم يقع [illegible] كل
في كل فرد لان [illegible] الانسان يكون كل تاكيدا [illegible] يرجح التاكيد
على التاسيس [illegible] ان النفي في الجملة [illegible]

ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل عن الاسناد الى ان
يكون كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظا يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر
وهذا ليس كذلك لان هذا المعنى ح انما افاده الاسناد الى لفظ كل
لا الى شيء آخر حتى يكون تاكيدا وحاصل هذا الكلام انا لا نسلم انه لو حمل
كل على المعنى الذي حمل عليه قبل كل كان كل للتاكيد ولا يخفى ان هذا انما
يصح على تقدير ان يراد التاكيد الاصطلاحي واما لو اريد بذلك ان لا يكون
كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه فاندفاع المنع ظاهر و ح يتوجه
ما اشار اليه بقوله ولان الصورة الثانية يعني ان ليس المهملة
كونه يعم السالبة اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي
عن الجملة فاذا حملت كل على الثاني اي على افادة النفي عن جملة الافراد
حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لكان
كل تاسيسا بل تاكيدا لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه و ح على حملنا
لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان ح لم يلزم ترجيح التاكيد على
التاسيس اذ لا تاسيس اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الآخر وما قيل

ان دلالة

ان دلالة لم يقم انسان على النفي عن الجملة بطريق الالتزام ودلالة
لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا ففيه نظر اذ لو اشترط
في التاكيد اتحاد الدلالتين لم يكن كل انسان لم يقم على تقدير كونه لنفي الحكم عن
الجملة تاكيدا لان دلالة انسان لم يقم على هذا المعنى بالالتزام ولان النكرة
المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا
القائل لانه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من الافراد والبيان
لا بد له من مبين فلا محالة هاهنا شيء يدل على ان الحكم فيها على كلية افراد الموضوع
لا نعني بالسور سوى هذا و ح يندفع ما قيل انها مهملة باعتبار عدم السور
وقال عبد القاهر ان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي بان اخرت
كل عن اداته سواء كانت معمولة لاداة النفي او لا وسواء كان الخبر
فعلا نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير
فعل نحو قولك ما كل ما يتمنى المرء حاصلا او معمولة للفعل المنفي الظاهر
انه عطف على داخلة وليس بسديد لان الدخول في حيز النفي شامل لذلك
وكذا لو عطفها على اخرت بمعنى او جعلت معمولة لان التاخير عن اداة

النفي ايضاً شامل له اللهم الا ان يخصص التأخير بما اذا لم يدخل الاداة
على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال والمعمول اعم من ان يكون فاعلاً او
مفعولاً او تاكيداً لاحدهما او غير ذلك كما جاء في القوم كلهم في تاكيد الفاعل
او ما جاء كل القوم وقدم التاكيد لان كلاً اصل فيه في الفاعل او لم في الفاعل
اخذ كل الدراهم في المفعول المتأخر او كل الدراهم لم اخذ في المفعول
المتقدم وكذا لم اخذ الدراهم كلها والدراهم كلها لم اخذ نفي جميع هذه
الصور توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى اصل الفعل وافاد الكلام
ثبوت الفعل او الوصف لبعض ما اضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى
فاعلاً للفعل او الوصف المذكور في الكلام به او افاد تعلقه اي تعلق
الفعل او الوصف اي ببعض ان كانت كل في المعنى مفعولاً للفعل
او الوصف وذلك بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال و
الحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي بدليل قوله تعالى والله لا يحب كل مختال
فخور والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين والا
وان لم يكن كل داخلة في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظاً ولم يقع

في الفاعل

المذكور في الكلام به

معمولة

معمولة للفعل المنفي عم النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد كل
نفي اصل الفعل عن كل فرد كقوله عليه السلام لما قال له ذو اليدين اسم واحد
من الصحابة اقصرت الصلوة بالرفع فاعل قصرت ام نسيت يا رسول الله
كل ذلك لم يكن هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم والمعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان
على شمول النفي وعمومه لوجهين احدهما ان جواب ام اما بتعيين احد
الامرين او بنفيهما جميعاً تخطية للمستفهم لا بنفي الجمع بينهما لانه
عارف بان الكائن احدهما والثاني ما روي انه لما قال النبي صلى الله عليه وسلم كل
ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان ومعلوم ان الثبوت
للبعض انما ينافي النفي عن كل فرد لا النفي عن المجموع وعليه اي على عموم
النفي عن كل فرد قوله اي قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي
علي ذنباً كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع شيئاً مما تدعيه علي
من الذنوب ولافادة الرفع هذا المعنى عدل عن النصب المستغني
عن الاضمار الى الرفع المفتقر اليه اي لم اصنعه واما تاخيره اي تأخير
المسند اليه فلاقتضاء المقام تقديم المسند وسيجيء بيانه وهذا الذي

ذكر من الحذف والذكر والاضمار وغير ذلك من المقامات المذكورة
كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اى على خلاف
مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر
كقولهم نعم رجلا زيد مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر فى هذا المقام
هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه
وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود فى الذهن والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل
وانما يكون هذا من وضع المضمر موضع المظهر فى احد القولين اى قول من يجعل المخصوص
خبر مبتدأ محذوف واما من يجعله مبتدأ ونعم رجلا خبره فيحتمل عنده ان يكون
الضمير عائدا الى المخصوص وهو متقدم تقديرا ويكون التزام افراد
الضمير حيث لم يقل نعما ونعموا من خواص هذا الباب لكونه من الافعال الجامدة
وقولهم هو او هى زيد عالم مكان الشأن او القصة فالاضمار فيه ايضا
خلاف مقتضى الظاهر لعدم التقدم واعلم ان ضمير الشأن انما يؤنث
اذا كان فى الكلام مؤنث غير فضلة فقوله هى زيد عالم مجرد قياس ثم علل
وضع المضمر موضع المظهر فى البابين بقوله ليتمكن ما يعقبه اى ما يعقب ذلك الضمير

اى يجئ على عقبه فى ذهن السامع لانه اى السامع اذا لم يفهم منه اى من
الضمير معنى انتظره اى انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى فيتمكن بعد
وروده فضل تمكن لان المحصول بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب
ولا يخفى ان هذا لا يحسن فى باب نعم لان السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه
ضميرا فلا يتحقق فيه التشوق والانتظار وقد يعكس وضع المضمر موضع المظهر
اى يوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الذى وضع موضع المضمر
اسم الاشارة فلكمال العناية بتمييزه اى تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم
بديع كقوله كم عاقل عاقل هو وصف عاقل الاول بمعنى كامل العقل
متناه فيه اعيت اى اعيته واعجزته او اعيت عليه وصعبت مذاهبه
اى طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذى ترك الاوهام
حائرة وصير العالم النحرير اى المتقن من نحر الامور علما اتقنها
زنديقا كافرا نافيا للصانع العدل الحكيم فقوله هذا اشارة الى حكم
سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا وكان القياس
فيه الاضمار فعدل الى اسم الاشارة لكمال العناية بتمييزه ليرى السامعين

اوله
سبحان الذى وضع الاشياء موضعها
وفرق العز والاذلال تفريقا

ان هذا الذي المتميز المتعين هو الذي له الحكم البديع وهو جعل الاوهام
حايرة والعالم النحرير زنديقا فالحكم البديع هو الذي اثبت للمسند اليه
المعبر عنه باسم الاشارة او التهكم عطف على كمال العناية بان يع
كما اذا كان السامع فاقد البصر او لا يكون ثمة المشار اليه اصلا او
التنبيه على كمال بلادته اي بلادة السامع بانه لا يدرك غير المحسوس او
على كمال فطانته بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء كمال ظهوره
اي ظهور المسند اليه وعليه اي على وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء
كمال الظهور من غير هذا الباب اي باب المسند اليه تعاللت اي اظهرت العلة
والمرض كي اشجى اي احزن من شجي بالكسر اي صار حزينا لا من شجي بالعظم
بمعنى نشب في حلقه وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك اي بقتلي
كان مقتضى الظاهر ان يقول به لانه ليس بمحسوس فعدل الى ذلك اشارة
الى ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس وان كان المظهر الذي وضع موضع المضمر
غيره اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين اي جعل المسند اليه متمكنا
عند السامع كقوله هو الله احد الله الصمد اي الذي يصمد اليه ويقصد

في الحوائج

في الحوائج لم يقل هو الصمد لزيادة التمكين ونظيره اي نظير قل هو الله
احد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من غيره اي غير
باب المسند اليه وبالحق اي بالحكمة المقتضية للانزال انزلناه اي القرآن
وبالحق نزل حيث لم يقل وبه نزل او ادخال الروع عطف على زيادة
التمكين في ضمير السامع وتربية المهابة هذا كالتاكيد لادخال الروع
او تقوية داعي المامور مثالهما اي ما يكون داعيا لمن امرته بشيء
الى الامتثال والاتيان به مثالهما اي مثال التقوية وادخال الروع
مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يامرك بكذا فكان انا امرك وعليه
اي على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المامور من غيره اي غير
باب المسند اليه فاذا عزمت فتوكل على الله لم يقل علي لما في لفظ الله
من تقوية الداعي الى التوكل لدلالته على ذات موصوفة بالاوصاف
الكاملة من القدرة وغيرها او الاستعطاف اي طلب العطف والرحمة
كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا لم يقل
انا لما في لفظ عبدك من التخضع واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة

فان تغفر فانت لذاك اهل
فان تطرد فمن يرحم سواكا

قال السكاكي هذا اعني نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه
ولا النقل مطلقا مختص بهذا القدر اي بان يكون عن الحكاية الى الغيبة
ولا يخلو العبارة عن تسامح بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا اي
سواء كان في المسند اليه او غيره وسواء كان كل منها واردا في الكلام
او كان مقتضى الظاهر ايراده ينقل الى الآخر فيصير الاقسام ستة حاصلة
من ضرب الثلثة في الاثنين ولفظ مطلقا ليس في عبارة السكاكي لكنه مراده
بحسب ما علم من مذهبه في الالتفات وبالنظر الى الامثلة ويسمى هذا النقل عند
علماء المعاني التفاتا ماخوذا من التفات الانسان من يمينه الى شماله وبالـ
عكس كقوله امرء القيس تطاول ليلك خطاب لنفسه التفاتا ومقتضى الظاهر
ليلي بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع والمشهور ان الالتفات
هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلثة التكلم والخطاب والغيبة
بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى باخر منها اي بطريق آخر من الطرق
الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثاني خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه السامع
ولا بد من هذا القيد ليخرج مثل قولنا انا زيد وانت عمرو ونحن اللذون

صبحوا

صبحوا الصباحا فقوله وإياك نستعين واهدنا والنعت فان الالتفات
انما هو في اياك نعبد والباقي جار على اسلوبه ومن زعم ان في مثل يا ايها
الذين امنوا التفاتا والقياس آمنتم فقد سها على ما يشهد به كتب النحو
وهذا اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه اي بتفسير السكاكي لان النقل
عنده اعم من ان يكون قد عبر عنه بطريق من الطرق ثم بطريق آخر او يكون
مقتضى الظاهر ان يعبر عنه بطريق منها وترك وعدل الى طريق آخر
فيتحقق الالتفات بتعبير واحد عنده وعند الجمهور مختص بالاول حتى لا
يتحقق الالتفات بتعبير واحد فكل التفات عندهم التفات عنده
من غير عكس كما في قوله تطاول ليلك مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب
وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون ومقتضى الظاهر ارجع
والتحقيق ان المراد ما لكم لا تعبدون لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم
كان مقتضى ظاهر سوق اجراء باقي الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه
الى طريق الخطاب فيكون التفاتا على المذهبين ومثال الالتفات من
التكلم الى الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر ومقتضى الظاهر

لبذ ومثال الالتفات من الخطاب قوله طحا بك قلب
الى ان طروب ومعنى طروب انه له طربا في طلب الحسان وفي قافي
وراودتها بعيد الشباب بتصغير بعد للقرب اى حين ولى الشباب وكاد
ينصرم عصر حان ومان مضاف الى الجملة الفعلية عن قوله حان اى قرب
مشيب يكلفني ليلى فيه التفات من الخطاب في بك الى التكلم ومقتضى الظاهر
يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني والمعنى يطالبني القلب
بوصل ليلى وروى تكلفني بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول
محذوف اى شدائد فراقها او على انه خطاب للقلب فيكون التفاتا آخر
من الغيبة الى الخطاب وقد شط اى بعد وليها اى قربها وعادت عواد
بيننا وخطوب قال المرزوقي عادت يجوز ان يكون فاعلت من المعاداة
كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يكون من عاد
يعود اى عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل
ومثال الالتفات من الخطاب الى الغيبة قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك
وجرين بهم والقياس بكم ومثال الالتفات من الغيبة الى التكلم قوله تعالى

الله الذي

الله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه ومقتضى الظاهر فساقه
اى ساق الله ذلك السحاب واجراه الى بلد ميت ومثال الالتفات
من الغيبة الى الخطاب قوله تعالى مالك يوم الدين اياك نعبد ومقتضى
الظاهر اياه ووجهه اى وجه حسن الالتفات ان الكلام اذا نقل
من اسلوب الى اسلوب كان ذلك احسن تطرية اى تجديدا واحداثا
من طريت الثوب لنشاط السامع وكان اكثر ايقاظا للاصغاء
اليه اى ذلك الكلام لان لكل جديد لذة وهذا وجه حسن الالتفات
على الاطلاق وقد يختص مواقعه بلطائف غير هذا الوجه
العام كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن
قلب حاضر يجد ذلك العبد من نفسه محركا للاقبال عليه اى على ذكر الحقيق
بالحمد مالك للامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين
على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اى مالك في يوم الدين والمفعول
محذوف دلالة على تعميم ثم يوجب ذلك المحرك لتناهيه في
القوة الاقبال عليه اى اقبال العبد على ذلك الحقيق وخطابه بتخصيصه

بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات فالتأتي بتخصيصه متعلق با

الخطاب يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة وغاية

الخضوع هو معنى العبادة وعموم المهمات مستفاد من حذف مفعول

نستعين والتخصيص مستفاد من تقديم المفعول فاللطيفة المختص بها

موقع هذا الالتفات هي ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ في

القراءة يجب ان يكون قرائته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك ومنها اخرا

الكلام الى خلاف مقتضى الظاهر او رد عدة اقسام منه وان لم

يكن من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف مقتضى اى مقتضى الظاهر

تلقي المخاطب اضافة المصدر الى المفعول اى تلقي المتكلم المخاطب

بغير ما يترقب المخاطب والباء في بغير للتعدية وفي بحمل كلامه

للسببية اى انما تلقاه بغير ما يترقبه بسبب ان حمل كلامه الى الكلام

الصادر عن المخاطب على خلاف مراده اى مراد المخاطب وانما حمل

كلامه على خلاف مراده تنبيها للمخاطب على انه اى ذلك الغير هو الاولى

بالقصد والارادة كقول القبعثري للحجاج ابن يوسف وقد قال

اى الحجاج

٥٣

اى الحجاج له اى للقبعثري حال كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على

الادهم يعني القيد هذا مقول قول الحجاج مثل الامير يحمل على الادهم و

الاشهب هذا مقول قول القبعثري فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد

وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم الذي غلب

سواده حتى ذهب البياض وضم اليه الاشهب اى الذي غلب عليه بياضه و

مراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى

بان يقصده اى من كان مثل الامير في السلطان اى في الغلبة

وبسطة اليد اى الكرم والمال والنعمة جدير بان يصفد اى يعطي من

اصفده لا ان يصفد اى يقيد من صفده او ان تلقى عطف على المخاطب

اى تلقي السائل بغير ما يطلب بتنزيل سواله منزلة غيره اى غير ذلك السوال

تنبيها للسائل على انه اى ذلك الغير الاولى بحاله او المهم له كقوله تعالى

يسألونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سألوا عن سبب اختلاف

القمر في زيادة النور ونقصانه فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الا

فهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس

٥٢

امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون وغير ذلك ومعالم الحج
يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسألوا
عن ذلك لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم
غرض ولقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين و
الاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سألوا عن بيان ما ينفقون فا
جيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السوال عنها لان النفقة
لا يعتد بها الا ان يقع موقعها ومنه اى ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير
عن معنى المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ فى الصور
فصعق من فى السموات ومن فى الارض بمعنى يصعق ومثله اى التعبير
عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى ان الدين لواقع مكان يقع ونحو
ذلك اى التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له
الناس مكان يجمع وههنا بحث وهو ان كلا من اسم الفاعل والمفعول قد يكون
بمعنى الاستقبال وان لم يكن ذلك بحسب اصل الوضع فيكون كل منهما ههنا
فى موقعه واردا على مقتضى الظاهر والجواب ان كلا منهما حقيقة فيما تحقق

٥٤

فيه وقوع الوصف وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقق مجازا تنبيها على تحقق
وقوعه ومنه اى من خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد
اجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه نحو عرضت الناقة على الحوض
مكان عرضت الحوض على الناقة اى اظهرته عليها لتشرب وقبله اى القلب
السكاكى مطلقا وقال انه مما يورث الكلام ملاحة ورده غيره اى
غير السكاكى مطلقا لانه عكس المطلوب ونقيض المقصود والحق انه ان تضمن
اعتبارا لطيفا غير الملاحة التى اورثها نفس القلب قبل كقوله ومهمه اى مفازة
مغبرة اى مملوة بالغبرة ارجاؤه اى اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا
كان لون ارضه سماؤه على حذف المضاف اى لونها يعنى لون السماء فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه والاعتبار
اللطيف هو المبالغة فى وصف لون السماء بالغبرة حتى صار بحيث يشبه به
لون الارض فى ذلك مع ان الارض اصل فيه والا اى وان لم يتضمن اعتبارا
لطيفا رد لانه عدول عن الظاهر من غير نكتة يعتد بها كقوله فلما ان جرى
سمن عليها كما طينت بالفدن اى القصر السياعا اى الطين بالتبن والمعنى كما

وجوابا طلاوة بعده
أمرت بها الرجال لياخذوها
ونحن نظن ان لن تستطاعا

ومالك الهوى والشوق لما تمت … هو هتوف الضحى بين الغصون طروب
يجاوبها ورق الحمام بصوته … فكل لكل مسعد ومجيب

طنبت الغدن بالتباع يقال طنبت الخباء واثبته ولقائل ان يقول
انه متضمن من المبالغة في وصف الناقة بالسمن ما لا يتضمنه قولنا كاطنبت
الغدن بالتباع لايهامه ان التباع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار
بمنزلة الاصل والغدن بالنسبة اليه كالتباع بالنسبة الى الغدن واما
المسند اما تركه فكما مر في حذف المسند اليه كقوله فمن يك امسى بالمدينة
رحله فاني وقيار بها لغريب الرحل هو المنزل والماوى وقيار اسم
فرس او جمل للشاعر وهو ضابى بن الحارث كذا في الصحاح ولفظ البيت
خبر ومعناه التحسر والتوجع فالمسند الى قيار محذوف لقصد الاختصار
والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب التوجع
ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون قيار عطفا على محل اسم ان وغريب
خبرا عنهما لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر لفظا او تقديرا
واما اذا قدرنا له خبرا محذوفا فيجوز ان يكون هو عطفا على محل اسم ان لان
الخبر مقدم تقديرا فلا يكون مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان بل مثل ان
زيدا وعمرو لذاهب وهو جائز ويجوز ان يكون مبتدا والمحذوف خبره

والجملة

والجملة بأسرها عطف على جملة ان مع اسمها وخبرها وقوله نحن بما عندنا
وانت بما عندك راض والرأي مختلف وقوله نحن مبتدا محذوف الخبر
لما ذكر اي نحن بما عندنا راضون فالمحذوف ههنا خبر الاول بقرينة الثاني
وفي البيت السابق بالعكس وقولك زيد منطلق وعمرو اي وعمرو منطلق
فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد
اي موجود او حاضر او واقف او بالباب او ما اشبه ذلك فحذف
لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود
وقد ينضم اليها قرائن تدل على نوع خصوصية كلفظ الخروج المشعر بان
المراد فاذا زيد بالباب او حاضر او نحو ذلك وقوله اي قول الاعشى
ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا اي ان لنا في الدنيا
حلولا وان لنا عنها الى الآخرة ارتحالا والمسافرون قد توغلوا في المضي
لا رجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند الذي هو ظرف قطعا
لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعني العقل وضيق
المقام اعني المحافظة على الشعر ولاتباع الاستعمال لاطراد الحذف في مثل

ان مالا وان ولدا وقد وضع سيبويه في كتابه لهذا بابا يقال هذا باب الا
مالا وان ولدا وقوله تعالى لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي فقوله انتم
ليس بمبتدأ لان لو انما يدخل على الفعل بل هو فاعل فعل محذوف والاصل
لو تملكون انتم تملكون فحذف الفعل الاول احترازا عن العبث لوجود المفسر
ثم ابدل من الضمير المتصل ضمير المنفصل على ما هو القانون عند حذف العامل
فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما سبق اسم او جملة وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل
الامرين حذف المسند او المسند اليه اي فصبر جميل اجمل او فامري صبر جميل
ففي الحذف تكثير للفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين
بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما ولا بد للمحذوف من قرينة
دالة عليه ليفهم المعنى كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم
من خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف
المسند لان هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون
جوابا عن سؤال محقق والدليل على ان المرفوع فاعل والمحذوف
فعل انه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله ولئن سألتهم من خلق السموات

والارض

والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وكقوله تعالى قال من يحيي العظام
وهي رميم قل يحييها الذي انشأها اول مرة او مقدر عطف على محقق
نحو قول ضرار بن نهشل يرثي يزيد بن نهشل ليبك يزيد قيل من
يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع ذليل لخصومة لانه كان ملجأ
للاذلاء وعونا للضعفاء تمامه ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط
الذي يأتي اليك للمعروف من غير وسيلة من الاطاحة وهي الاذهاب
والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة وما
متعلق بمختبط وما مصدرية اي سائل من اجل اذهاب الوقائع ماله
او بيبكي المقدر اي يبكي لاجل اذهاب المنايا وتطيح على التقدير بمعنى
الماضي عدل اليه استحضار الصورة ذلك الامر الهائل وفضله اي رجحان
نحو ليبك يزيد ضارع مبنيا للمفعول على خلافه نحو ليبك يزيد ضارع
مبنيا للفاعل ناصبا ليزيد ورافعا لضارع بتكرار الاسناد بان اجمل
اولا اجمالا ثم فصل تفصيلا اما التفصيل فظاهر واما الاجمال فلانه
لما قيل ليبك علم ان هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء لان المسند الى المفعول

لابد له من فاعل محذوف اقيم المفعول مقامه ولا شك ان الكثير اولكرو تقرر
وان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس وبوقوع نحو يزيد غير فضلة
فكونه مسندًا اليه لا مفعولًا كان خلافه ويكون معرفة الفاعل كحصول نعمة
غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره اي في ذكر الفاعل لاسناد الفعل
الى المفعول وبتمام الكلام به بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في
ذكر الفاعل اذ لابد للفعل من شيء يسند هو اليه واما ذكره اي ذكر المسند
فلما مر في ذكر المسند اليه من كون الذكر الاصل مع عدم المقتضي للعدول ومن
الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل خلقهن العزيز العليم ومن التعريض
بغباوة السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم وغير ذلك او لاجل
ان يتعين بذكر المسند كونه اسمًا فيفيد الثبوت او فعلًا فيفيد التجدد
واما افراده اي جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم افادة
تقوي الحكم اذ لو كان سببيًا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوي نحو
زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوي
بل هو قريب من زيد قام في ذلك وقوله مع عدم افادة التقوى

معناه

معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم فيخرج ما يفيد التقوي
بحسب التكرير نحو عرفت عرفت او بحرف التاكيد نحو ان زيدا عارف او
نقول ان تقوي الحكم في الاصطلاح هو تاكيده بالطريق المخصوص
نحو زيد قام فان قلت المسند قد يكون غير سببي ولا مفيدًا
للتقوي ومع هذا لا يكون مفردا كقولنا انا سعيت في حاجتك
ورجل جاءني وما انا فعلت هذا عند قصد التخصيص قلت سلمنا
ان ليس القصد في هذه الصور الى التقوي لكن لا نسلم انها لا تفيد
التقوي ضرورة حصول تكرر الاسناد الموجب للتقوي ولو سلم
فالمراد ان افراد المسند يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق
الافراد في جميع صور تحقق هذا المعنى ثم السببي والفعلي من اصطلاحات
صاحب المفتاح حيث سمى في قسم النحو الوصف بحال الشيء نحو رجل كريم
وصفا فعليا والوصف بحال ما هو من سببه نحو رجل كريم ابوه
وصفا سببيا وسمى في علم المعاني المسند في نحو زيد قام مسندا فعليا
وفي نحو زيد قام ابوه مسندا سببيا وفسرهما بما لا يخلو عن صعوبة

والغلاق فلهذا اكتفى المص في بيان المسند السببي بالمثال وقال
والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق وكذا زيد انطلق ابوه ويمكن
ان يفسر المسند السببي بجملة علقت على مبتدأ بعائد لا يكون مسندا اليه
في تلك الجملة فخرج عنه المسند في نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد وفي نحو
زيد قام وزيد هو قائم لان العائد فيهما مسند اليه ودخل
فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا
في داره وزيد ضربته ونحو ذلك من الجمل التي وقعت خبر مبتدأ ولا يفيد
التقوي والعمدة في ذلك تتبع كلام السكاكي لانا لم نجد هذا الاصطلاح
لمن قبله واما كونه اي المسند فعلا فللتقييد اي تقييد المسند باحد
الازمنة الثلاثة الماضي وهو الزمان الذي قبل زمانك الذي
انت فيه والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد
هذا الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل
متعاقبة من غير مهلة وتراخ وهذا امر عرفي وذلك لان الفعل دال
بصيغته على احد الازمنة الثلاثة من غير احتياج الى قرينة تدل على

ذلك بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه بقرينة خارجية كقولنا زيد قائم
الآن او امس او غدا ولهذا قال على اخصر وجه ولما كان التجدد
لازما للزمان لكونه كمًّا غير قار الذات اي لا يجتمع اجزاؤه في الوجود
والزمان جزء من مفهوم الفعل كان الفعل مع افادته التقييد
باحد الازمنة الثلاثة مفيدا للتجدد واليه اشار بقوله مع افادة
التجدد فيه كقوله أوَكلما وردت عكاظ وهو سوق للعرب كانوا
يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع قبيلة بعثوا
الي عريفهم وعريف القوم القيم بامرهم الذي شهر بذلك وعرف يتوسم
اي يصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها شيئا فشيئا ولحظة فلحظة واما
كونه اي المسند اسما فلافادة عدمهما اي عدم التقييد المذكور والتجدد
يعني لافادة الدوام والثبوت لاغراض تتعلق بذلك كقوله
لا يألف الدرهم المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق يعني ان
الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم دائما قال الشيخ عبد القاهر موضوع
الاسم على ان يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا

إنا إذا اجتمعت يوما دراهمنا
ظلت إلى طرق الخيرات تستبق

فشيئا فلا يتعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له
كما في زيد طويل وعمرو قصير واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل
والمفعول وغيرهما بمفعول مطلق او به او فيه او له او معه ونحوه
من الحال والتميز والاستثناء فلتربية الفائدة لان الحكم كلما ازداد
خصوصا ازداد غرابة وكلما ازداد غرابة ازداد افادة كما يظهر بالنظر
الى قولنا شيء ما موجود وفلان بن فلان حفظ التورية سنة كذا
في بلده كذا ولما استشعر سؤالا وهو ان خبر كان من مشبهات المفعول
والتقييد به ليس لتربية الفائدة لعدم الفائدة بدونه اشار الى
جوابه بقوله والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلق لا كان لان
منطلقا هو نفس المسند حقيقة وكان قيد له للدلالة على زمان النسبة
كما اذا قلت زيد منطلق في الزمان الماضي واما تركه اي ترك التقييد
فلمانع منها اي من تربية الفائدة مثل خوف انقضاء الفرصة او ارادة
ان لا يطلع الحاضرون على زمان الفعل او مكانه او مفعوله او عدم
العلم بالمقيدات او نحو ذلك واما تقييده اي تقييد الفعل بالشرط فعلى

الكمك

اكرمك ان تكرمني وان تكرمني اكرمك فلاعتبارات وحالات تقتضي
تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته يعني حروف الشرط واسماؤه
من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو وفي هذا الكلام اشارة
الى ان الشرط في عرف اهل العربية قيد لحكم الجزاء مثل المفعول ونحوه
فقولك ان جئتني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت مجيئك اياي ولا
يخرج الكلام بهذا التقييد عما كان عليه من الخبرية والانشائية
بل ان كان الجزاء خبرا فالجملة الشرطية خبرية نحو ان جئتني اكرمك وان
كان انشاء فانشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه واما نفس الشرط
فقد اخرجته الاداة عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب
وما يقال من ان كلا من الشرط والجزاء خارج عن الخبرية واحتمال
الصدق والكذب وانما الخبر هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه
بلزوم الثاني للاول فانما هو باعتبار المنطقيين فمفهوم قولنا
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود باعتبار اهل العربية الحكم
بوجود النهار في كل وقت من اوقات طلوع الشمس فالمحكوم عليه

النهار والمحكوم به هو الموجود وباعتبار المنطقيين الحكم بلزوم وجود
النهار لطلوع الشمس فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار
فكم من فرق بين الاعتبارين ولكن لا بد من النظر ههنا في ان واذا ولو
لان فيها ابحاثا كثيرة لم يتعرض لها في علم النحو فان واذا للشرط
في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط فلا يقع في كلام الله
تعالى على الاصل الا حكاية واصل اذا الجزم فان واذا يشتركان
في الاستقبال بخلاف لو وتفترقان بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به
بوقوعه واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فلم يتعرض له لكونه مشتركا
بين ان واذا والمقصود بيان وجه الافتراق ولان الحكم النادر الوقوع
لكونه غير مقطوع به في الغالب موقعا لان ولان اصل اذا الجزم
بالوقوع غلب لفظ الماضي لدلالته على الوقوع قطعا نظرا الى نفس
اللفظ ولم نقل ههنا الى معنى الاستقبال مع اذا كقوله فاذا جاءتهم
اى قوم موسى الحسنة كالخصب (ارزانی) والرخاء (فراخی) قالوا لنا هذه اى هذه
مختصة بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة اى جدب (قحط) وبلاء يطيروا

بوقوعه ح

ولذلك سمى اى ولان الاصل ان عدم الجزم بالوقوع ح

اى تشاءموا

اى تشاءموا بموسى ومن معه من المؤمنين جئ في جانب الحسنة بلفظ
الماضي مع اذا لان المراد الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به
ولهذا عرفت الحسنة تعريف الجنس اى الحقيقة لان وقوع الجنس كالواجب
لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع بخلاف نوع السيئة وجئ في جانب
السيئة بلفظ المضارع مع ان لما ذكر بقوله والسيئة نادرة بالنسبة
لنسبة اليها اى الحسنة المطلقة ولهذا نكرت السيئة لتدل على التقليل
وقد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا كما اذا سئل العبد
عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فيخاف من التبدح
او لعدم جزم المخاطب بوقوع الشرط فيجري الكلام على سنن (طريق) اعتقاده
كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل مع علمك بانك صادق
[illegible]
او تنزيله اى لتنزيل المخاطب العالم بوقوع تؤذيهما او للتوبيخ اى لتعيير
الشرط منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي اباه
ان كان اباك فلا تؤذه او التوبيخ اى لتعيير المخاطب على الشرط
وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح الا

لعرضه اى فرض الشرط وتصوير ان المقام كما يفرض المحال لغرض
من الاغراض نحو افنضرب عنكم الذكر اى انهملكم فنضرب عنكم القرآن
وما فيه من الامر والنهى والوعد والوعيد صفحا اى اعراضا او للاعراض
او معرضين ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر فكونهم مسرفين
امر مقطوع به لكن جئ بلفظ ان لقصد التوبيخ وتصوير ان الاسراف
من العاقل فى هذا المقام يجب ان لا يكون الا على سبيل الفرض والتقدير
كالفروض المحالات لاشتمال المقام على الآيات الدالة على ان الاسراف
مما لا ينبغى ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال والمحال وان كان
مقطوعا بعدم وقوعه لكنهم يستعملون فيه ان لتنزيله منزلة ما لا قطع
بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت كما فى قوله
قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف به
اى بالشرط على المتصف به كما اذا كان القيام قطعى الحصول لزيد وغير قطعى
الحصول لعمرو فتقول ان قمتما كان كذا وقوله للمخاطبين المرتابين وان
كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا يحتملهما اى يحتمل ان يكون للتوبيخ والتصوير

المذكور

المذكور وان يكون لتغليب غير المرتابين على المرتابين لانه كان فى
المخاطبين من يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب
لهم وههنا بحث وهو انه اذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط
قطعى اللاوقوع فلا يصح استعمال ان فيه كما اذا كان قطعى الوقوع
لانها انما تستعمل فى المعانى المحتملة المشكوكة وليس المعنى ههنا على حدوث
الارتياب فى المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ ونص
المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال لقوة
دلالته على المضى فمجرد التغليب لا يصحح استعمال ان ههنا بل لا بد من ان
يقال لما غلب صار الجميع بمنزلة غير المرتابين فصار الشرط قطعى الانتفاء
فاستعمل فيه ان على سبيل الفرض والتقدير للتبكيت والالزام
كقوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وقل ان كان
للرحمن ولد فانا اول العابدين والتغليب باب واسع يجرى فى فنون
كثيرة كقوله تعالى وكانت من القانتين غلب الذكر على الانثى بان اجرى
الصفة المشتركة بينهما على طريقة اجرائها على الذكور فقط وقوله تعالى

خاصة فان القنوت مما يوصف
به الذكور والاناث ولكن لفظ
قانتين انما يجرى على الذكور ح

بل انتم قوم تجهلون غلب جانب المعنى على جانب اللفظ لان القياس يجهلون
بيار الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما ظاهرا
لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه
اى ومن التغليب ابوان للاب والام ونحوه كالعمرين لابي بكر وعمر والقمرين
للشمس والقمر وذلك بان يغلب احد المتصاحبين او المتشابهين على الآخر بان
يجعل الآخر متفقا له في الاسم ثم يثنى ذلك الاسم ويقصد اليهما جميعا فمثل
ابوان ليس من قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين كما توهمه بعضهم لان
الابوة ليست صفة مشتركة بينهما كالقنوت فالحاصل ان مخالفة الظاهر في
مثل القانتين من جهة الهيئة والصيغة وفي مثل ابوان من جهة المادة وجوهر
اللفظ بالكلية ولكونهما اى ان واذا لتعليق امر هو حصول مضمون الجزاء
بغيره يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال متعلق بغيره على معنى انه
يجعل حصول الجزاء مترتبا ومتعلقا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز
ان يعلق بتعليقها امر لان التعليق انما هو في زمان التكلم في الاستقبال
الا ترى انك اذا قلت الدار فانت ح فقد علقت في هذه الحال

ان دخلت ح

رؤية

رؤيته على دخول الدار في الاستقبال كان كل من جملتي كلمة ان
واذا اعني الشرط والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط فلانه مفروض
الحصول في الاستقبال فيمتنع حصوله ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله
متعلق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الجزاء الحاصل
الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل ولا يخالف ذلك لفظا الا
لنكتة لامتناع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة وقوله لفظا اشارة
الى ان الجملتين وان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية او فعلية
ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الان فقد
اكرمتك امس معناه ان تعتد اكرامك اياي الان فاعتد باكرامي
اياك امس وقد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا مطردا او عمرو ان
اعطى جاها لئيم وفي غير ذلك قليل كقوله فيا وطني ان فاتني بك
سابق من الدهر فلينعم بساكنك البال ثم اشار الى تفصيل النكتة
الداعية الى العدول عن لفظ الفعل المستقبل بقوله كابراز غير
الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب المتأخذة في حصوله نحو ان اشترينا

كان كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء او كون ما هو للوقوع كالواقع
هذا عطف على قوة الاسباب وكذا المعطوفات بعد ذلك لانها كلها علل
لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل على ما اشار اليه في اظهار الرغبة
ومن زعم انها كلها عطف على ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل فقد سها
سهوا بينا او التفاؤل او اظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط
نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام هذا يصلح مثالا للتفاؤل و
لاظهار الرغبة ولما كان اقتضاء اظهار الرغبة ابراز غير الحاصل
في معرض الحاصل يحتاج الى بيان ما اشار اليه بقوله فان الطالب
اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره اي الطالب اياه اي
ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه اي الى ذلك الطالب حاصلا فيعبر
عنه بلفظ الماضي وعليه اي على استعمال الماضي مع ان لاظهار الرغبة
في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن
تحصنا حيث لم يقل ان يردن فان قيل تعليق النهي عن الاكراه
بارادتهن التحصن يشعر بجواز الاكراه عند انتفائها على ما هو مقتضى التعليق

بالشرط

بالشرط اجيب بان القائلين بان التقييد بالشرط يدل على نفي الحكم عند انتفائه
انما يقولون به اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته في
الآية المبالغة في النهي عن الاكراه مطلقا يعني انهن اذا اردن العفة
فالمولى احق بارادتها وايضا دلالة الشرط على انتفاء الحكم انما هو بحسب
الظاهر والاجماع القاطع على حرمة الاكراه مطلقا قد عارضه والظاهر
يدفع بالقاطع قال السكاكي او للتعريض اي ابراز غير الحاصل في معرض
الحاصل اما لما ذكرنا واما للتعريض بان ينسب الفعل الى احد والمراد
غيره نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت
ليحبطن عملك فالمخاطب هو النبي ع وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ
الماضي ابراز الاشراك في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا
لمن صدر عنهم الاشراك بانه قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول
والله ان شتمني الامير لضربته ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض لمن
لم يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على
اصله ولما كان في هذا الكلام نوع خفاء وضعف نسبه الى السكاكي ولا

ووجه الضعف هو ان دخول ان ههنا على الماضي ... وانه لانه اذا تقدم القسم على الشرط ...

ووجه الضعف ... ان كون الشرط ماضيا ...

فهو قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال ونظيره اي نظير لئن اشركت في التعريض
لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا اعبد
الذي فطرني اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون اذ
لولا التعريض لكان المناسب ان يقال واليه ارجع على ما هو الموافق
للسياق ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم
اعداؤه الحق هو المفعول الثاني للاسماع على وجه لا يزيد ذلك الوجه
غضبهم وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف
على لا يزيد وليس هذا في كلام السكاكي اي على وجه يعين على قبوله اي
قبول الحق لكونه اي لكون ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح حيث
لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ولو للشرط اي لتعليق حصول مضمون
الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط
فيلزم انتفاء الجزاء كما يقول لو جئتني لاكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء
مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام فهي لامتناع الثاني اعني
الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط يعني ان الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط

هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه ابن الحاجب بان الاول سبب
والثاني مسبب وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز ان يكون
للشيء اسباب متعددة بل الامر بالعكس لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء
جميع اسبابه فهي لامتناع الاول لانتفاء الثاني الا يرى ان قوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع
تعدد الآلهة دون العكس واستحسن المتأخرون رأي ابن الحاجب
حتى كادوا يجمعون على انها لامتناع الاول لامتناع الثاني اما
لما ذكره واما لان الاول ملزوم والثاني لازم وانتفاء اللازم
يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز ان يكون اللازم اعم وانا اقول
منشأ هذا الاعتراض قلة التأمل لانه ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني
لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد
عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب او اللازم بل معناه
انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول
فمعنى لو شاء الله لهداكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة

يعني انها تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج
هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء
ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر
لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ولهذا صح مثل قولنا لو جئتني لاكرمتك
لكنك لم تجئ اعني عدم الاكرام بسبب عدم المجئ قال الحماسي ولو طار ذو حافر
قبلها لطارت ولكنه لم يطر اي ان عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر
ذو حافر وقال المعري ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا
ولكن ما لهن دوام واما المنطقيون فقد جعلوا ان ولو للدلالة
ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء
الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء
في الخارج ما هي وقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وارد
على هذه القاعدة لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض
وتحقيق هذا البحث على ما ذكرناه من اسرار الفن وفي هذا المقام مباحث
اخرى شريفة اوردناها في الشرح واذا كان لو للشرط في الماضي فيلزم

معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر

حاصله ولو اداة اللزوم وانما يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالنتائج فهي عندهم

القياسي الاستثنائي ... الآية ... رفع ... المقدم ... التالي

اشارة الى دفع اعتراض الشيخ الاجل ...

عدم الثبوت والمضي في جملتيها اذ الثبوت ينافي التعليق والاستقبال
ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب
المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان للوصل وهو مع قلته ثابت
نحو قوله عم اطلبوا العلم ولو بالصين وفاني اباهي بكم الامم يوم القيمة
ولو بالسقط فدخولها على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي
لوقعتم في جهد وهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا والفعل
هو الاطاعة يعني ان امتناع عنتكم بسبب امتناع استمراره على اطاعتكم
فان المضارع يفيد الاستمرار ودخول لو عليه يفيد امتناع الاستمرار ويجوز
ان يكون الفعل امتناع الاطاعة يعني ان امتناع عنتكم بسبب استمرار
امتناع الرسول عن اطاعتكم لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار
الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي والداخل عليه لو يفيد استمرار
الامتناع كما ان الجملة الاسمية المثبتة تفيد تاكيد الثبوت ودوامه والمنفية
تفيد تاكيد النفي ودوامه لا نفي التاكيد والدوام كقوله تعالى وما هم
بمؤمنين ردا لقولهم انا آمنا على ابلغ وجه واكده كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم

اورده تاكيدا للكثرة وتنزيلا للدور

دفع لما يتوهم من ان الاولى ... بالفعل ... استمرار الفعل ... امتناع ... عنتكم بسبب استمرار ... امتناع الاطاعة ... المضارع لتعيد الاستمرار لا استمرار الامتناع ... الدفع ان ... [illegible]

حيث لم يقل الله مستهزئ بهم قصدا الى استمرار الاستهزاء وتجدده
وقتا فوقتا وقد يجيء لها على المضارع في نحو ولو ترى الخطاب
لمحمد عليه الصلوة والسلام او لكل من يتأتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار اي اروها
حتى يعاينوها او اطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فيعرفوا
مقدار عذابها وجواب لو محذوف اي لرأيت امرا فظيعا لتنزيله
اي المضارع منزلة الماضي لصدوره اي المضارع او الكلام عمن لا خلاف
في اخباره فهذه الحالة انما هي في يوم القيامة لكنها جعلت بمنزلة
الماضي المتحقق فاستعمل فيها لو واذ المختصان بالماضي لكن عدل عن لفظ
الماضي ولم يقل ولو رأيت اشارة الى انه كلام من لا خلاف في اخباره و
المستقبل عنده بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع فهذا الامر مستقبل في
التحقيق ماض بحسب التأويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رأيته
ولو رأيته لرأيت امرا فظيعا كما عدل عن الماضي الى المضارع في ربما يود
الذين كفروا لتنزيله منزلة الماضي لصدوره عمن لا خلاف في اخباره
وانما كان الاصل ههنا هو الماضي لانه قد التزم ابن السراج وابو علي في

الايضاح

الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون
ماضيا لانها للتقليل في الماضي ومعنى التقليل ههنا انه تدهشهم اهوال يوم القيمة
فيبهتون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك وقيل هي مستعارة للتكثير
او للتحقيق ومفعول يود محذوف لدلالة لو كانوا مسلمين عليه ولو للتمني
حكاية لودادتهم واما على رأي من جعل لو التي للتمني حرفا مصدرية فمفعول
يود هو قوله لو كانوا مسلمين او لاستحضار الصورة عطف على قوله لتنزيله
يعني ان العدول الى المضارع في نحو ولو ترى اما لما ذكر واما لاستحضار
صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار لان المضارع مما يدل على
الحال الحاضر الذي من شأنه ان يشاهد كانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة
ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابة
او فظاعة او نحو ذلك كما قال الله تعالى فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله
الله الذي ارسل الرياح استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على
القدرة الباهرة يعني صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض
على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة واما تنكيره اي تنكير المسند

المسند فلارادة عدم الحصر والعهد الدال عليهما التعريف كقولك زيد
كاتب وعمرو شاعر او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدأ محذوف
او خبر ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا واما تخصيصه اي تخصيص المسند
بالاضافة نحو زيد غلام رجل او الوصف نحو زيد رجل عالم فلكون الفائدة
اتم لما مر من ان زيادة الخصوص توجب اتمية الفائدة واعلم ان جعل معمولات
المسند كالحال ونحوه من المقيدات وجعل الاضافة والوصف من المخصصات
انما هو مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل
لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال يقيده والوصف يجيء للاسم الذي
فيه الشيوع فيخصصه وفيه نظر واما تركه اي ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف
فظاهر مما سبق في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة واما تعريفه فلافادة
السامع حكما على امر معلوم له باحدى طرق التعريف يعني انه يجب عند تعريف
المسند تعريف المسند اليه اذ ليس في كلامهم مسند اليه نكرة ومسند معرفة في
الجملة الخبرية بآخر مثله اي حكما على امر معلوم بامر آخر مثله في كونه معلوما
للسامع باحدى طرق التعريف سواء يتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق

او يختلفان نحو زيد هو المنطلق او لازم حكم عطف على حكما كذلك اي على
امر معلوم بآخر مثله وفي هذا تنبيه على ان كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي
افادة الكلام للسامع فائدة مجهولة لان العلم بنفس المبتدأ والخبر لا يستلزم
العلم باسناد احدهما الى الآخر نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق
معروفا باعتبار تعريف العهد او الجنس فظاهر لفظ الكتاب ان نحو زيد اخوك
انما يقال لمن يعرف ان له اخا والمذكور في الايضاح انه يقال لمن يعرف زيدا
بعينه سواء يعرف ان له اخا او لا يعرف ووجه التوفيق ما ذكره بعض المحققين
من النحاة ان اصل وضع تعريف الاضافة على اعتبار العهد والا لم يبق فرق
بين غلام زيد وغلام لزيد فلم يكن احدهما معرفة والآخر نكرة لكن كثيرا ما
يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو خلاف
وضع الاضافة فما في الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح
الى خلافه وعكسهما اي نحو عكس المثالين المذكورين وهو اخوك زيد والمنطلق
عمرو والضابط في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف
وعرف السامع اتصافه باحدهما دون الاخرى فايتهما كان بحيث يعرف السامع

اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم
اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ او ايهما يكون بحيث يجهل اتصاف الذات
وهو كالطالب ان تحكم بثبوته للذات او انتفائه عنه يجب ان تؤخر اللفظ
الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرفت زيدا بعينه واسمه ولا تعرف اتصافه
بانه اخوك واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرفت اخا لك ولا
تعرف على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك
ويظهر ذلك في نحو قولنا رايت اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب
والثاني يعني اعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا نحو زيد الامير
اذا لم يكن امير سواه او مبالغة لكماله فيه اي لكمال ذلك الجنس في ذلك الشيء او با
لعكس نحو عمرو الشجاع اي الكامل في الشجاعة كانه لا اعتداد بشجاعة غيره
لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد
والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد
والشجاعة على عمرو والحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور
على الخبر سواء كان الخبر معرفة او نكرة وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ

والجنس

والجنس قد يبقى على اطلاقه كما مر وقد يقيد بوصف او حال او ظرف او نحو ذلك
نحو هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الامير في البلد وهو الواهب
الف قنطار وجميع ذلك معلوم بالاستقراء وتصفح تراكيب البلغاء وقوله قد يفيد
بلفظ قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء اذا قبح البكاء على
قتيل رايت بكاءك الحسن الجميلا فانه يعرف بحسب الذوق السليم والطبع المستقيم
والتدرب في معرفة معاني كلام العرب انه ليس المعنى ههنا على القصر وان امكن
ذلك بحسب النظر الظاهر والتأمل القاصر وقيل في نحو زيد المنطلق والمنطلق
زيد الاسم متعين للابتداء تقدم او تاخر لدلالته على الذات والصفة متعينة
للخبرية تقدمت او تاخرت لدلالتها على امر نسبي لان معنى المبتدأ
المنسوب اليه ومعنى الخبر المنسوب والذات هي المنسوب اليه والصفة هي المنسوبة
سواء قلنا زيد المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق خبرا وهذا راي الامام — والمنطلق زيد صح
الرازي رحمة الله عليه ورد بان المعنى الشخصي الذي له الصفة صاحب الاسم يعني
ان الصفة تجعل دالة على الذات ومسندا اليها والاسم يجعل دالا على
امر نسبي ومسندا واما كونه اي المسند جملة فللتقوي نحو زيد قام او لكونه سببيا

نحو زيد ابوه قائم كما مر من ان افادة التقوي بما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان يسند اليه شي فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدا صرفه المبتدا الى نفسه سوا كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضميره المعتد به بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما في زيد قائم صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتدا ويخرج عنه نحو زيد ضربته ويجب ان يجعل سببيا واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل اللفظية الا لحديث قد نوي اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهو توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المانوس وهذا اشد للثبوت وامنع عن الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشي بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تاكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به ومما يكون فيه المسند جملة لا للسببية او للتقوي ضمير خبره

كونه ضمير الشان

٧ ويكون لكونه غير سببي مع افادة عدم التقوي وسبب التقوي في مثل زيد قائم ح

صرفه ح

٢ اشد ثبوتا

اثنان

اثنان ولم يتعرض له لشهرة امره وكونه معلوما مما سبق واما صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني فهو داخلة في التقوي على ما مر واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر يعني ان كون المسند جملة للسببية او التقوي وكون تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت وكونها فعلية للتجدد والحدوث والدلالة على احد الازمنة الثلثة على اخصر وجه وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة من ادوات الشرط وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان الفعل هو الاصل في العمل وقيل باسم الفاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا ورجح الاول بوقوع الظرف صلة للموصول نحو الذي في الدار اخوك واجيب بان الصلة من مظان الجمل بخلاف الخبر ولو قال اذ الظرف مقدر بالفعل على الاصح لكان اصوب لان ظاهر عبارته يقتضي ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على القول الغير الاصح ولا يخفى فساده واما تاخيره اي تاخير المسند فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه اي تقديم المسند فلتخصيصه بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه على المسند على ما حققناه في

لان الظرفية ذلك ... مفرد لا جملة ١٢

فعلية ح

مظان الجمل

٤ لقصر المسند ح

ضمير الفصل لان معنى قولنا تميمي انا هو انه مقصور على التميمية لا يتجاوز
لها الى القيسية كونها فيها غول اى بخلاف خمور الدنيا فان فيها غولا
فان قلت المسند هو الظرف اعنى فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزء
منه اعنى الضمير المجرور الراجع الى خمور الجنة قلت المقصود ان عدم الغول
مقصور على الاتصاف بفي خمور الجنة لا يتجاوزه الى الاتصاف بفي خمور
الدنيا وان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور
على عدم الحصول في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا
فالمسند اليه قصرا غير حقيقي وكذا القياس في قوله تعالى لكم دينكم ولي دين
ونظيره ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي من
ان المعنى حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف
بعلى غيره فجميع ذلك من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهم
بعضهم ولهذا اى ولان التقديم يفيد التخصيص لم يقدم الظرف الذي
هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد
تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى بناء على اختصاص عدم الريب

مقصور على المسند

بالقرآن

بالقرآن وانما قال في سائر كتب الله تعالى لانه المعتبر في مقابلة القرآن كما
ان المعتبر في خمور الجنة هي خمور الدنيا لا مطلق المشروبات وغيرها او التنبيه
عطف على تخصيصه اى تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اى المسند خبر
لا نعت له بالتامل في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدا
كقوله له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر حيث لم يقل همم له
او التفاؤل كقوله سعدت بغرة وجهك الايام خبر لا نعت اذ النعت
لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم او التشويق
الى ذكر المسند اليه بان يكون في المسند المتقدم طول تشوق النفس الى ذكر
المسند اليه فيكون له وقع في النفس ومحل من القبول لان الحاصل بعد الطلب اعز
من المنساق بلا تعب كقوله ثلثة اى هو المسند المتقدم الموصوف بقوله
تشرق من اشرق بمعنى صار مضيئا الدنيا فاعل تشرق والعائد الى الموصوف
هو الضمير المجرور في قوله ببهجتها اى بحسنها ونضارتها اى تصير الدنيا منورة
ببهجة هذه الثلثة وبهائها والمسند اليه المتأخر هو قوله شمس الضحى وابو اسحق
والقمر تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني باب المسند اليه

اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت ح

وتزينت ببقائك الاعوام

لدواحد لوان معشار جودها
على البر كان البر اندى من البحر

٦٩

غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم
والتأخير والالحاق والتقييد وغير ذلك مما سبق وانما قال كثير لان
بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فانه مختص بما بين المسند والمسند اليه
وككون المسند المفرد فعلا فانه مختص بالمسند اذ كل فعل مسند دائما
وقيل هو اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف فانه
لا يجري في الحال والتمييز وكالتقديم فانه لا يجري في المضاف اليه وفيه نظر
لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي ان يجري شيء من المذكورات
في كل واحد من الامور التي هي غير المسند اليه والمسند فضلا عن ان يجري
كل منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في شيء مما يغايرهما
فافهم والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه
اعتبار غيرهما من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه احوال متعلقات
الفعل قد اشير في التنبيه الى ان كثيرا من الاعتبارات السابقة يجري
في متعلقات الفعل لكن ذكر في هذا الباب تفصيل بعض من ذلك لاختصاصه
بمزيد بحث في ومهد لذلك مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل

بحث احوال متعلقات الفعل

مع الفاعل

مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل واحد من الفاعل
والمفعول مع الفعل او ذكر الفعل مع كل منهما افادة تلبسه به
اي تلبس الفعل بكل منهما اما بالفاعل فمن جهة وقوعه عنه واما بالمفعول
فمن جهة وقوعه عليه لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره معه
افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع
او على من وقع اذ لو اريد ذلك لقيل وقع الضرب او وجد او ثبت
من غير ذكر الفاعل او المفعول لكونه عبثا فاذا لم يذكر المفعول به
معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته
اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه مطلقا اي من غير اعتبار عموم
في الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير
اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه نزل الفعل المتعدي
منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر كالمذكور في ان السامع
يفهم منه ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه
بمن وقع عليه فان قولنا فلان يعطي الدنانير يكون لبيان جنس ما يتناوله

نیم عکسی اگر کند بسر آواره ام دارد چو خار رو در صوبا با خو بستمان هر کجا افتم

الاعطاء لا لبيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اى هذا القسم الذى نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اى من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اى ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثانى كقوله تعالى قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير عموم فى افراده ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوى من يوجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص يدل عليه القرينة والمعنى لا يستوى من يوجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد له وانما قدم الثانى لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله السكاكى ذكر فى بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله عليه السلام المؤمن غر كريم والمنافق

اى على ذلك المفعول

الركون فيه لجود الالف

الغر بالكسر هو الذى ينخدع لبهولة لغفلة ...

رجب

ملاکار گاهی ز ملوک فیضی درویش مجوی کز بحر بسی گرها و ترا آمد جوی

٧٢

خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر فى بحث حذف المفعول انه قد يكون للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم ذهابا فى نحو فلان يعطى الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور فى افادة اللام الاستغراق فجعل المص قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه اشار بقوله ثم اى ثم اذا كان الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كونه كناية ان كان المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين البرهانى افاد المقام او الفعل ذلك اى كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم فى افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون آخر وتحقيقه ان معنى يعطى فى يفعل الاعطاء فالاعطاء المعرف باللام الحقيقة يحمل فى المقام الخطابى على استغراق الاعطاءات وشمولها

اى بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل ونفيه وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار الكناية

تحقيق ان

٧١

مبالغة لئلا يلزم ترجيح احد المث وبني على الآخر لا بتني افادة التعميم في
كون الغرض الثبوت او النفي مطلقا اي من غير اعتبار عموم ولا خصوص لانا
نقول لا نم ذلك فان عدم كون الشيء معتبرا في الغرض لا يستلزم عدم كونه مفادا
من الكلام فالتعميم مفاد غير مقصود ولبعضهم في هذا المقام تخيلات
فاسدة لا طائل تحتها فلم يتعرض لها والاول وهو ان يجعل الفعل
مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري في المعتز بالله
تعريضا بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع
واعي اي ان يكون ذو روية وسمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع
اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا
نصيب عطف على يدرك لبي يدرك المنصوب قبله اي فلا يجد اعداؤه
وحساده الذين يتمنون الامامة سبيلا فالحاصل انه نزل يرى الى منازعته صح
ويسمع منزلة اللازم اي من يصدر عنه السماع والرؤية من غير
تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كناية عن الرؤية والسماع المتعلقين
بمفعول مخصوص وهو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق

الرؤية

الرؤية والرؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره
للدلالة على ان آثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث
يمتنع خفاؤها فابصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا تلك
الآثار ولا يسمع الواعي الا تلك الاخبار فذكر الملزوم واراد اللازم
على ما هو طريق الكناية ففي ترك المفعول والاعراض عنه اشعار بان فضائله
قد بلغت من الظهور والكثرة الى حيث يكفي فيها مجرد ان يكون ذو سمع
وذو بصر حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى
عند ذكر المفعول او تقديره والا اي وان لم يكن الغرض عند عدم
ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله
او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير
بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا
فخاص ولما وجب تقدير المفعول تعين انه مراد في المعنى ومحذوف من اللفظ
لغرض فاشار الى تفصيل الغرض بقوله ثم الحذف اما للبيان بعد
الابهام كما في فعل المشية والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا

فان الجواب يدل عليه ويبينه لكنه انما يحذف ما لم يكن تعلقه به
اى تعلق فعل المشية بالمفعول غريبا نحو ولو شاء لهديكم اجمعين
اى لو شاء هدايتكم لهديكم اجمعين فانه لما قيل لو شاء علم السامع ان هناك
شيئا علقت المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا جاء جواب الشرط صار
مبينا وهذا اوقع فى النفس بخلاف ما اذا كان تعلق فعل المشية به
غريبا فانه لا يحذف ح كما فى نحو قوله ولو شئت ان ابكى دما لبكيته
عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق فعل المشية ببكاء الدم غريب
فذكره ليتقرر فى نفس السامع ويانس به واما قوله فلم يبق منى الشوق
غير تفكرى فلو شئت ان ابكى بكيت تفكرا فليس منه اى مما ترك فيه
حذف مفعول المشية بناء على غرابة تعلقها به على ما ذهب اليه صدر
الافاضل فى ضرام السقط من ان المراد لو شئت ان ابكى تفكرا
بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشية ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا
لان تعلق المشية ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم وانما لم
يكن من هذا القبيل لان المراد بالاول البكاء الحقيقى لا البكاء التفكرى

لانه لا

لانه لما اراد ان يقول لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكى تفكرا
بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افنانى النحول فلم يبق منى غير خواطر تجول
فى حتى لو شئت البكاء فمريت جفونى وعصرت عينى ليسيل منها دمع لم
اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر والبكاء الذى اراد ايقاع المشية
عليه بكاء مطلق مبهم غير متعدى الى التفكر البتة والبكاء الثانى مقيد
معدى الى التفكر فلا يصح تفسير الاول كما لو قلت لو شئت ان اعطى
درهما اعطيت درهمين كذا فى دلائل الاعجاز وتحمل فى هذا المقام
من سوء الفهم وقلة التدبر ما قيل لكن الكلام فى مفعول ابكى والمراد
ان البيت ليس من قبيل ما حذف منه المفعول للبيان بعد الابهام بل انما
حذف لغرض آخر وقيل يحتمل ان يكون المعنى لو شئت ان ابكى تفكرا
بكيت تفكرا اى لم يبق فى مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء
التفكر فيكون من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشية لغرابته وفيه نظر لان ترتب
هذا الكلام على قوله لم يبق منى الشوق غير تفكرى يابى هذا المعنى
عند التامل الصادق لان القدرة على بكاء التفكر لا يتوقف على ان

لايبقى فيه غير التنكير فافهم واما لدفع توهم ارادة غير المراد عطف على
اما للبيان ابتداء متعلق بتوهم كقوله وكم ذدت اى دفعت عنى من
تحامل حادث يقال تحامل فلان على اذا لم يعدل وكم فى البيت
خبرية تميزها قوله من تحامل حادث قالوا اذا فصل بين كم الخبرية وتميز
بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس بالمفعول ومحل كم النصب على
انها مفعول ذدت وقيل المميز محذوف اى كم مرة ومن فى من تحامل
زائدة وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة بما ذكرناه وسورة
ايام اى شدتها وصولتها حززن اى قطعن اللحم الى العظم فحذف
المفعول اعنى اللحم اذ لو ذكر اللحم ربما توهم قبل ذكر ما بعده اى ما
بعد اللحم يعنى الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم وانما كان فى
بعض اللحم فحذف دفعا لهذا التوهم واما لانه اريد ذكره اى ذكر
المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه لا على
الضمير العائد اليه اظهارا لكمال العناية بوقوعه اى الفعل عليه
اى على المفعول حتى كانه لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية

عنه

عنه كقوله قد طلبنا فلم نجد لك فى السؤدد والمجد والمكارم مثلا
اى قد طلبنا لك مثلا فحذف مثلا اذ لو ذكره لكان المناسب فلم نجده
فيفوت الغرض اعنى ايقاع عدم الوجدان على صريح لفظ المثل ويجوز
ان يكون السبب فى حذف مفعول طلبنا ترك مواجهة الممدوح بطلب
مثل له قصدا الى المبالغة فى التادب حتى كانه لا يجوز وجود المثل له
ليطلبه فان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده واما للتعميم
فى المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم اى كل احد
بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد
من ذكر المفعول بصيغة العموم لكن يفوت الاختصار وعليه
اى وعلى حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورد قوله تعالى والله
يدعوا الى دار السلام اى جميع عباده فالمثال الاول يفيد العموم
مبالغة والثانى تحقيقا واما لمجرد الاختصار من غير ان يعتبر معه
فائدة اخرى من التعميم وغيره وفى بعض النسخ عند قيام قرينة وهى
تذكرة لما سبق ولا حاجة اليه وما يقال من ان المراد عند قيام

جشم نرگس زلف سنبل سرو قد رخسار گل ای سرت گردم عجب ... گلستان کرده

قرينة دالة على ان الحذف لمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه
اى اذنى وعليه اى وعلى الحذف لمجرد الاختصار ورد قوله تعالى
ارنى انظر اليك اى ذاتك وههنا بحث وهو ان الحذف للتعميم مع
الاختصار ان لم يكن فيه قرينة دالة على ان المقدر عام فلا تعميم
اصلا وان كانت فالتعميم من عموم المقدر سواء حذف او لم يحذف
فالحذف لا يكون الا لمجرد الاختصار واما للرعاية على الفاصلة
نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اى وما
قلاك وحصول الاختصار ايضا ظاهر واما لاستهجان ذكره اى
ذكر المفعول كقول عائشة ما رايت منه اى من النبي عم وما راى
منى اى العورة واما لنكتة اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره
ان مست اليه حاجة او تعينه حقيقة او ادعاء او نحو ذلك وتقديم
مفعوله اى مفعول الفعل ونحوه اى نحو المفعول من الجار و
المجرور والظرف والحال والتميز وما اشبه ذلك عليه اى على الفعل
لرد الخطاء في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت

بسر سيد ان هذا المعنى معلوم ومع هذا جار في سائر الاقسام فلا وجه لتخصيص لمجرد الاختصار ح

كما في القرآن الفاصلة لان السجع للادب رعاية السجع حسن الكلام ١٢

نحو ويته لتنذر باسا شديدا اى لتنذر الذين كفروا ... والغرض المنذر مط

ان السامع — ان غير المفعول

انسانا

شوخی که بغمزه نقد هستی ببرد ... چندان ... در جام ... باده مستی ببرد

انسانا واصاب في ذلك واعتقد انه غير زيد واخطاء فيه وتقول
لتاكيده اى لتاكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون اى الخطاء
في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا
وتقول لتاكيده زيدا عرفت وحده وكذا في نحو زيدا اكرم وعمرا
لا تكرم امرا ونهيا فكان الاحسن ان يقول لافادة الاختصاص
ولذلك اى ولان التقديم لرد الخطاء في تعيين المفعول مع الاصابة
في اعتقاده وقوع الفعل على مفعول ما لا يقال ما زيدا ضربت
ولا غيره لان التقديم يدل على وقوع الضرب على غير زيد تحقيقا
بمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره ينفي ذلك فيكون مفهوم التقديم
مناقضا لمنطوق لا غيره نعم لو كان التقديم لغرض اخر غير التخصيص
جاز ما زيدا ضربت ولا غيره وكذا زيدا ضربت وغيره ولا ما زيدا
ضربت ولكن اكرمته لان مبنى الكلام ليس على ان الخطاء واقع في
الفعل بانه الضرب حتى ترده الى الصواب بانه الاكرام وانما
الخطاء في تعيين المضروب حيث اعتقد انه زيد فرده الى الصواب

كالاهتمام

بالغة الاكرام سواء انما لفظا اي تحقيق ما زيدا ضربت ولكن عمروا واما
نحو زيدا عرفته فتاكيد اي ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل
المذكور قبل المنصوب اي عرفت زيدا عرفته والا فتخصيص اي وان
لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده فتخصيص اي زيدا عرفت عرفته
لان المحذوف المقدر كالمذكور كالمذكور فالتقديم عليه كالتقديم على
المذكور في افادة الاختصاص كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته محتمل للمعنيين
هو التخصيص ومجرد التاكيد والرجوع في التعيين الى القرائن وعند قيام القرينة
على انه للتخصيص يكون اوكد من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرار وفي بعض
النسخ واما نحو واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص لامتناع
ان يقدر الفعل مقدما نحو واما فهدينا ثمود لالتزامهم وجود
فاصل بين اما والفاء بل التقدير اما ثمود فهدينا فهديناهم بتقديم
المفعول وفي كون هذا التقديم للتخصيص نظر لانه يكون مع الجهل بثبوت
اصل الفعل كما اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت بهما فتقول
اما زيدا فضربته واما عمروا فاكرمته فليتأمل وكذلك اي مثل قولك زيدا

اي يفيد التخصيص غالبا ... والتخصيص لازم للتقديم غالبا

عرفت في افادة التخصيص قولك بزيد مررت في المفعول بواسطة لمن اعتقد
انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذلك يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت
وتأديبا ضربته وماشيا حججت والتخصيص لازم للتقديم غالبا اي لا ينفك عن
تقديم المفعول ونحوه في اكثر الصور بشهادة الاستقراء وحكم الذوق
وانما قال غالبا لان اللزوم الكلي غير متحقق فيه اذ التقديم قد يكون
لاغراض اخر كمجرد الاهتمام والتبرك والاستلذاذ وموافقة كلام السامع
وضرورة الشعر ورعاية السجع ونحو ذلك قال الله تع ان عليكم لحافظين والفاصلة
خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه
وقال الله تع ان عليكم لحافظين وقال الله تع واما اليتيم فلا تقهر واما
السائل فلا تنهر وقال الله تع وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون
الى غير ذلك مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة باساليب الكلام
ولهذا اي ولان التخصيص لازم للتقديم غالبا يقال في اياك نعبد واياك
نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة بمعنى نجعلك من بين الموجودات
مخصوصا بذلك لا نعبد ولا نستعين غيرك وفي لالى الله تحشرون معناه

اليه تحشرون لا الى غيره ويفيد التقديم فى الجميع اى جميع صور التخصيص
وراء التخصيص اى بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذى
شانه اهم وهم ببيانه اعنى ولهذا يقدر المحذوف فى بسم الله مؤخرا
اى بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام لان المشركين
كانوا يبدؤن باسماء آلهتهم فيقولون باسم اللات وباسم العزى
فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم و
واورد اقرا باسم ربك يعنى لو كان التقديم مفيد الاختصاص
والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله
تعالى احق برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة
لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم باعتبار هذا العارض
وان كان ذكر الله اهم فى نفسه وهذا جواب صاحب الكشاف
وبانه اى باسم ربك متعلق باقرا الثانى اى هو مفعول اقرا الذى
بعده ومعنى اقرا الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته
الى مقروء به كما يقال فلان يعطى كذا فى المفتاح وتقديم بعض معمولاته

اى معمولات

اى معمولات الفعل على بعض لان اصله اى اصل ذلك البعض التقديم
على البعض الآخر ولا مقتضى للعدول عنه اى عن الاصل كالفاعل
فى نحو ضرب زيد عمروا لانه عمدة فى الكلام وحقه ان يلى الفعل
وانما قال فى نحو ضرب زيد عمروا لان فى نحو ضرب [illegible]
مقتضيا للعدول عن الاصل والمفعول الاول فى نحو اعطيت
زيدا درهما فان اصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه
عاط اى انه اخذ للعطاء او لان ذكره اى ذكر ذلك البعض الذى
تقدم اهم جعل الاهمية ههنا قسيما لكون التقدم الاصل التقديم وجعلها فى
المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية للتقديم وهو الموافق
للمفتاح ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال انا لم نجدهم اعتمدوا
فى التقديم شيئا يجرى مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغى ان
يفسر وجه العناية بشىء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه
يكفى ان يقال قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كان
اى جهة كانت تلك العناية وبم كان اهم فرادالمص بالاهمية

زيد اعطيته درهما
اى النسوان وغيره
اى القاعدة
اى كون التقديم على
[illegible]

ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتبار المتكلم او السامع لشأنه والاهتمام
بحاله لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان لان الاهم في تعلق
القتل هو الخارجي المقتول ليتخلص الناس من شره او لان في التأخير
اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه
فانه لو أخر قوله من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة
يكتم اي يكتم ايمانه من آل فرعون فلم يفهم انه اي ذلك الرجل كان منهم
اي من آل فرعون والحاصل انه ذكر لرجل ثلثة اوصاف قدم الاول اعني مؤمن
لكونه اشرف ثم الثاني وهو من آل فرعون لئلا يتوهم خلاف المقصود او
لان في التأخير اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه
خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل
الآيات على الالف. الباب الخامس القصر وهو في اللغة الحبس وفي
الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص وهو حقيقي وغير حقيقي لان التخصيص
الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره
اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة بالنسبة الى شيء آخر بان لا يتجاوزه الى ذلك الشيء

مبحث القصر

وان امكن ان يتجاوزه الى شيء آخر في الجملة وهو غير حقيقي بل اضافي كقولك
ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود لا بمعنى انه لا يتجاوزه
الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص
مطلقا من قبيل الاضافات وكل منهما اي من الحقيقي وغيره نوعان قصر الموصوف
على الصفة وهو ان لا يتجاوز الموصوف من تلك الصفة الى صفة اخرى لكن
يجوز ان يكون تلك الصفة لموصوف آخر لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف
صفات اخر والمراد بالصفة ههنا الصفة المعنوية اعني المعنى القائم
بالغير لا النعت النحوي اعني التابع الذي يدل على معنى في متبوعه غير
الشمول وبينهما عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل اعجبني هذا العلم و
تفارقهما في مثل العلم حسن ومررت بهذا الرجل واما نحو قولك ما زيد الا
اخوك وما الباب الا ساج وما هذا الا زيد فمن قصر الموصوف على الصفة
تقديرا اذ المعنى انه مقصور على الاتصاف بكونه اخا او ساجا او زيدا
والاول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا
اريد انه لا يتصف بغيرها اي غير الكتابة من الصفات وهو لا يكاد يوجد

وقصر الصفة على الموصوف وهو ان لا يتجاوز الصفة ذلك الموصوف الى موصوف آخر

لتعذر الاحاطة بصفات الشيء حتى يمكن اثبات شيء منها ونفي ما
عداها بالكلية بل هذا محال لان للصفة المنفية نقيضا وهو من الصفات
التي لا يمكن نفيها ضرورة امتناع ارتفاع النقيضين مثلا اذا
قلنا ما زيد الا كاتب واردنا انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف
بالقيام ولا بنقيضه وهو محال والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي
كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الحصول في الدار المعينة مقصور
على زيد وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور
كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان جميع من في الدار ممن عدا زيد في حكم
العدم فيكون قصرا حقيقيا ادعائيا واما في القصر الغير الحقيقي فلا يجعل غير
المذكور بمنزلة العدم بل يكون المراد ان الحصول في الدار مقصور على زيد
بمعنى انه ليس حاصلا لعمرو وان كان حاصلا لبكر وخالد والاول اي
قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة
اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني اي قصر
الصفة على الموصوف تخصيص صفة بامر دون امر آخر او مكانه وقولنا دون

اخرى معناه متجاوزا عن الصفة الاخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في
صفتين والمتكلم يخصصه باحدهما ويتجاوز عن الاخرى ومعنى دون في
الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك اذا كان احط
منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب ثم اتسع فيه فاستعمل
في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان اريد بقوله
دون اخرى ودون آخر دون صفة واحدة اخرى ودون
امر واحد آخر فقد خرج عن ذلك ما اذا اعتقد المخاطب اشتراك ما فوق
الاثنين كقولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما و
قولنا ما كاتب الا زيد لمن اعتقد الكاتب زيدا وعمرا وبكرا وان
اريد به اعم من الواحد وغيره فقد دخل في هذا التفسير القصر الحقيقي
وكذا الكلام في قوله مكان اخرى ومكان آخر فالاولى منها ان يقال في
هذا الكلام ومن استعمال لفظ او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول التخصيص
بشيء دون شيء والثاني التخصيص بشيء مكان شيء والمخاطب بالاول من ضربي

كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ويعني بالاول
التخصيص بشيء دون شيء من يعتقد الشركة اي شركة صفتين في موصوف
واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين في صفة واحدة في قصر
الصفة على الموصوف فالمخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه
بالشعر والكتابة وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو
في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة التي اعتقدها
المخاطب والمخاطب بالثاني اعني تخصيص شيء بشيء مكان شيء من ضربي
كل من القصرين من يعتقد العكس اي يعتقد عكس الحكم الذي اثبته المتكلم
فالمخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من اعتقد اتصافه بالقعود دون
القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من اعتقد ان الشاعر عمرو لا زيد
ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم المخاطب او تساويا عنده عطف
على قوله يعتقد العكس على ما يفصح عنه لفظ الايضاح اي المخاطب بالثاني
اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران اعني الاتصاف
بالصفة المذكورة وغيرها في قصر الموصوف على الصفة والاتصاف بالمذكور

وغيره

وغيره بالصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا
قائم من يعتقد اتصافه بالقيام او القعود من غير ان يعلم التعيين
وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو
من غير ان يعلمه على التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه
ما هو غير متعين عند المخاطب فالحاصل ان التخصيص بشيء دون شيء قصر
افراد والتخصيص بشيء مكان شيء آخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب
وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانا لو سلمنا ان في قصر التعيين
تخصيص شيء بشيء مكان آخر فلا يخفى ان فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر فان
قولنا ما زيد الا قائم لمن تردد بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام
دون القعود ولهذا جعل السكاكي التخصيص بشيء دون شيء مشتركا
بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل التخصيص
بشيء مكان شيء قصر قلب فقط وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين
ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى تكون الصفة المنفية
في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما اي غير شاعر لان

الايهام وهو وجدان الرجل غير شاعر ينافي الشاعرية وشرط قصر
الموصوف على الصفة قلباً تحقق تنافيهما اى تنافي الوصفين حتى يكون
المنفي في قولنا ما زيد الا قائم كونه قاعداً او مضطجعاً او نحو ذلك مما
ينافي القيام ولقد احسن صاحب المفتاح في اهمال هذا الاشتراط لان
قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده انه كاتب وليس بشاعر قصر قلب
على ما صرح به في المفتاح مع عدم تنافي الشعر والكتابة ومثل هذا
خارج عن اقسام القصر على ما ذكره المصنف لا يقال هذا الشرط للتحقق
او المراد التنافي في اعتقاد المخاطب لانا نقول اما الاول
فلا دلالة للفظ عليه مع انا لا نم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر
لمن اعتقده كاتبا غير شاعر واما الثاني فلان التنافي بحسب اعتقاد
المخاطب معلوم مما ذكره في تعريفه ولان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه
المخاطب العكس فيكون هذا الاشتراط ضايعاً وايضا لم يصح قول المصنف
ان السكاكي لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين وعلل المصنف اشتراط
تنافي الوصفين بقوله ليكون اثبات الصفة مشعرا بانتفاء غيرها

وفيه

وفيه نظر بين في الشرح وقصر التعيين اعم فيكون الوصفان
فيه متنافيين اولا فكل مثال يصلح لقصر الافراد او القلب يصلح
لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة
وغيرها قد سبق ذكره فالاربعة المذكورة ههنا منها العطف كقولك
في قصره اى قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب
او ما زيد كاتبا بل شاعر مثل لمثالين اولهما الوصف المثبت
فيه معطوف عليه والمنفي معطوف والثاني بالعكس وقلبا زيد قائم
لا قاعد او ما زيد قائما بل قاعد فان قلت اذا تحقق تنافي الوصفين في
قصر القلب فاثبات احدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير فما فائدة نفي الغير و
اثبات المذكور بطريق الحصر قلت الفائدة فيه التنبيه على رد الخطأ فيه
اذ المخاطب اعتقد العكس فان قولنا زيد قائم وان دل على نفي القعود
لكنه خال عن الدلالة على ان المخاطب اعتقد انه قاعد وفي قصرها اى قصر
الصفة على الموصوف افرادا او قلبا بحسب المقام زيد شاعر لا عمرو او ما
عمرو شاعرا بل زيد ويجوز ما شاعر عمرو بل زيد بتقديم الخبر لكنه يجب

دفع الايهام لبطلان العمل ولما لم يكن في قصر الموصوف مثال الافراد
صالحا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في قصر القلب
على زعمه اورد للقلب مثالا تنافي فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة
فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل ما يصلح مثالا لهما يصلح مثالا
لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وهكذا في سائر الطرق ومنها النفي والاستثناء
كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي
قصرها افرادا او قلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين
والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك في قصره
افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افرادا وقلبا
انما قائم زيد وفي دلائل الاعجاز انما ولا العاطفة انما يستعملان في الكلام
المعتد به لقصر القلب دون الافراد واشار الى سبب افادة انما القصر بقوله
لتضمنه معنى ما والا واشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما
لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء معنى الشيء وان يكون الشيء
الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما صرح بذلك الشيخ في

دلائل

دلائل الاعجاز ولما اختلفوا في افادته القصر وفي تضمنه معنى ما والا بينه
بثلاثة اوجه فقال لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه
ما حرم عليكم الا الميتة
وهذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقرير هذا الكلام
ان في الآية ثلاث قراءات حرم مبنيا للفاعل مع نصب الميتة ورفعها
وحرم مبنيا للمفعول مع رفع الميتة كذا ذكر في تفسير الكواشي فعلى القراءة
الاولى ما كافة اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا
عائد وعلى الثانية ما موصولة ليكون الميتة خبرا اذ لا يصح
ارتفاعها بحرم المبني للفاعل على ما لا يخفى والمعنى ان الذي حرمه الله عليكم هو
الميتة وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف المسند من ان نحو المنطلق زيد
وزيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد فاذا كان انما متضمنا
معنى ما والا وكان معنى القراءة الاولى ما حرم الله عليكم الا الميتة كانت
مطابقة للقراءة الثانية والا لم يكن مطابقة لها لافادتها القصر
فمراد السكاكي والمص بقراءة النصب والرفع هي القراءة الاولى والثانية
ولهذا لم يتعرض للاختلاف في لفظ حرم بل في لفظ الميتة رفعا ونصبا

لانه يلزم ان يكون المحرم هو الميتة وهو فاسد قطعا عند العقلاء

واما على القراة الثالثة اعنى رفع الميتة وحرم مبنيا للمفعول ويحتمل ان يكون

ما كافة اى ما حرم عليكم الا الميتة وان يكون ما موصولة اى ان الذى

حرم عليكم هو الميتة ويرجح هذا ابقاء ان عاملة على ما هو اصلها وبعضهم

توهم ان مراد السكاكى والمصنف بقراءة الرفع هذه القراة الثالثة

فطالبهما بالسبب فى اختيار كونها موصولة مع ان الزجاج اختار انها

كافة ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفى ما سواه اى سوى ما

يذكر بعده اما فى قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيام

زيد ونفى ما سواه من القعود ونحوه واما فى قصر الصفة نحو انما

يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفى ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما

ولصحة انفصال الضمير معه اى مع انما نحو انما يقوم انا فان الانفصال

انما يجوز عند تعذر الاتصال ولا تعذر ههنا الا بان يكون المعنى

ما يقوم الا انا فيقع بين الضمير وعامله فصل لغرض ثم استشهد على

صحة هذا الانفصال ببيت من هو ممن يستشهد بشعره ولهذا صرح

باسمه فقال قال الفرزدق انا الذائد من الذود وهو الطرد الحامى

الذمار

١٤

الذمار اى العهد وفى الاساس هو الحامى الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه لم

وعيف من حماه وحريمه وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلى لما كان

غرضه ان يخص المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع

عن احسابهم لصار المعنى انه انما يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم

وهو ليس بمقصود ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان

يصح ان يقال انما ادافع عن احسابهم انا على ان يكون انا تاكيدا

وليست ما موصولة وانا خبرها اذ لا ضرورة فى العدول عن لفظ من الى لفظ

ما ومنها التقديم اى تقديم ما حقه التاخير كتقديم الخبر على المبتدا و

المعمولات على الفعل كقولك فى قصره اى قصر الموصوف على الصفة تميمى

انا كان الانسب ذكر مثالين لان التميمية والقيسية ان تنافيا فى الصدق

هذا مثال لقصر الافراد وان لم يصلح لقصر القلب وفى قصرها انا كفيت مهمك

افرادا او قلبا او تعيينا بحسب اعتقاد المخاطب وهذه الطرق الاربعة

بعد اشتراكها فى افادة القصر تختلف من وجوه فدلالة الرابع اى التقديم

بالفحوى اى بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تامل الذوق السليم فيه فهم القصر

وان لم يعرف اصطلاح البلغاء في ذلك ودلالة الثلاثة الباقية
بالوضع لان الواضع وضعها لمعان تفيد القصر والاصل اى الوجه
الثاني من وجوه الاختلاف لكن الاصل في الاول اى في طريق العطف
النص على المثبت والمنفي كما مر فلا يترك الا لكراهة الاطناب كما اذا
قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو وعمرو وبكر
فيقول فيهما اى في هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول
فمعناه لا غير النحو اى لا التصريف ولا العروض واما في الثاني فمعناه
لا غير زيد اى لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبنى هو على الضم
تشبيها له بالغايات ذكر بعض النحاة ان لا في لا غير ليست عاطفة بل
لنفي الجنس او نحوه اى نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك
والاصل في الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط اى دون المنفي
وهو ظاهر والنفي اى الوجه الثالث من وجوه الاختلاف لا ان النفي
بلا العاطفة لا يجامع الثاني اعني النفي والاستثناء فلا يصح ما زيد الا
قائم لا قاعد وقد يقع مثل ذلك في كلام المصنفين لان شرط المنفي بلا

العاطفة

العاطفة ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي
لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفي
في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت
ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كانك قلت
ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت
بلا العاطفة شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا الكلام في نحو ما يقوم
الا زيد وقوله بغيرها يعني من ادوات النفي على ما صرح به في المفتاح
وفائدته الاحتراز عما اذا كان منفيا بفحوى الكلام او علم المتكلم
او السامع او نحو ذلك من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع وابى
وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفي كما سيجيء في انما لا يقال هذا
يقتضي جواز ان يكون منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى نحو جاءني رجال
لا النساء لا هند لانا نقول الضمير لذلك المنفي اى بغير لا العاطفة التي
نفي بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها لامتناع ان ينفي شيء
بلا قبل الاتيان بها وهذا كما يقال دأب الرجل الكريم ان لا يؤذي غيره

فان المفهوم منه ان لا يؤذى غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير
كريم ويجامع النفى بلا العاطفة للاخيرين اى انما والتقديم فيقال
انما انا تميمى لا قيسى وهو يأتينى لا عمرو لان النفى فيهما اى فى الاخيرين
غير مصرح به كما فى النفى والاستثناء فلا يكون المنفى بلا العاطفة منفيا
بغيرها من ادوات النفى وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجئ لا عمرو
فانه يدل على نفى المجئ عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح
هو ايجاب امتناع المجئ عن زيد فيكون لا نافيا لذلك الايجاب والتشبيه
بقوله امتنع زيد عن المجئ من جهة ان المنفى الضمنى ليس فى حكم النفى
الصريح لا من جهة ان المنفى بلا العاطفة منفى قبلها بالنفى الضمنى
كما فى انما انا تميمى لا قيسى اذ لا دلالة لقولك امتنع زيد عن المجئ على نفى
عمرو بل لا ضمنا ولا صريحا قال السكاكى شرط مجامعته اى مجامعة النفى
بلا العاطفة للثالث اى انما ان لا يكون الوصف مختصا بالموصوف
ليحصل الفائدة نحو انما يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال
لا الذين لا يسمعون لان الاستجابة لا يكون الا ممن يسمع بخلاف انما يقوم

زيد لا عمرو واذ القيام ليس مما يختص بزيد وقال عبد القاهر لا يحسن
مجامعته للثالث اى انما فى الوصف المختص كما يحسن فى غيره وهذا اقرب
الى الصواب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق
والتأكيد واصل الثانى اى الوجه الرابع من وجوه الاختلاف
ان اصل النفى والاستثناء ان يكون ما استعمل له اى الحكم الذى
استعمل فيه النفى والاستثناء مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث
اى مما الحكم الذى انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه
المخاطب ولا ينكره كذا فى الايضاح نقلا عن دلائل الاعجاز وفيه بحث لان
المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بالخطاء لم يصح القصر بل لا يفيد
الكلام سوى لازم الحكم وجوابه لكن مرادهم ان انما يكون لخبر من شأنه ان لا
يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لعدم اصراره
عليه فعلى هذا يكون موافقا لما فى المفتاح كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحا
من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره اى اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح
غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب

فيستعمل له اي لذلك المعلوم الخ اي النفي والاستثناء افرادا اي حال
كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى
التبري من الهلاك والمخاطبون وهم الصحابة رضي الله عنهم كانوا عالمين بكونه
غير جامع بين الرسالة والتبري عن الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه
امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك
فاستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا
الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقائه عليه افضل الصلوة او قلبا عطف
على قوله افرادا نحو ان انتم الا بشر مثلنا فالمخاطبون وهم الرسل عليهم السلام
لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين
لاعتقاد القائلين وهم الكفار ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار
المخاطبين على دعوى الرسالة فنزلهم القائلون منزلة المنكرين للبشرية
لما اعتقدوا اعتقادا فاسدا من التنافي بين الرسالة والبشرية فقلبوا
هذا الحكم وقالوا ان انتم الا بشر مثلنا اي انتم مقصورون على البشرية
ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان ههنا مظنة سوال وهو ان

القائلين

القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وقصروا المخاطبين على
البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية والرسالة
حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار
الى الجواب بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم
من باب مجارات الخصم وارخاء العنان اليه بتسليم بعض مقدماته ليعثر
الخصم وهو من العثار وهو الذلة وانما يفعل ذلك حيث يراد تبكيته
اي اسكات الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فكانهم قالوا ان ما ادعيتم
من كوننا بشرا فحق لا ننكره ولكن هذا لا ينافي ان يمن الله تع علينا بالرسالة
فلهذا اثبتوا البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون على
وفق كلام الخصم وكقولك عطف على قوله كقولك لصاحبك وهذا المثال مثل
انما اي الاصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك
لمن يعلم ذلك ويقر به وانت تريد ان ترققه عليه اي ان تجعل من يعلم ذلك
رفيقا مشفقا على اخيه والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال
من الاخراج لا على مقتضى الظاهر وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء

ظهور وفيستعمل له الثالث اى انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود
انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان
لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد
عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبات
وتعريف الخبر الدال على الحصر وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لذلك و
تصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له خطر
وبه عناية ثم التاكيد بان ثم تعقيبه بما يدل على التقريع والتوبيخ
وهو قوله تعالى ولكن لا يشعرون ومزية انما على العطف انه يعقل منها
اى من انما الحكمان معا اعنى الاثبات للمذكور والنفى عما عداه معا
بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفى نحو زيد قائم
لا قاعد او بالعكس نحو ما زيد قائما بل قاعد واحسن مواقعها
اى مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض
بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر منهم كطمعه اى النظر
منها اى كطمع النظر من البهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر على ما مر

يقع

يقع بين الفاعل والفعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل و
المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمروا وما ضرب عمروا الا زيد والمفعولين
نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وغير ذلك من المتعلقات ففى الاستثناء
يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء حتى لو اريد القصر على الفاعل
قيل ما ضرب عمروا الا زيد ولو اريد القصر على المفعول قيل ما ضرب
زيد الا عمروا ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند
الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقى فيرجع فى التحقيق الى
قصر الصفة على الموصوف ويكون حقيقيا وغير حقيقى افرادا او قلبا
او تعيينا ولا يخفى اعتبار ذلك على المتامل وقل اى جاز على قلة تقديمهما
اى تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كونهما
بحالهما وهو ان يلى المقصور عليه الاداة نحو ما ضرب الا عمروا
زيد فى قصر الفاعل على المفعول وما ضرب الا زيد عمروا فى قصر المفعول
على الفاعل وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن
حالهما بان تؤخر الاداة عن المقصور عليه كقولك فى ما ضرب زيد الا

ومنه قول ابن عبد...
لا اشتهى بابهم الا كارها
باب الامير ولا دفاع الحاجب
وقوله
كان لم تمت حتى سواك ولم يقم
على احد الا عليك النوائح

عمروًا الا ما ضرب عمروًا الا زيد فانه لا يجوز ذلك لما فيه من اختلال
المعنى وانعكاس المقصود وانما قال قبل تقديمها بجالها لان الزام
قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على الفاعل مثلا
هي الفعل الواقع على المفعول لا مطلق الفعل فلا يتم المقصور قبل
ذكر المفعول فلا يحسن قصره وعلى هذا فقس وانما جاز على قلة نظرا
الى انها في حكم التام باعتبار ذكر المتعلق في الاخر ووجه الجميع اى
السبب في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدا والخبر
والفاعل والمفعول وغير ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ الذي
حذف فيه المستثنى منه واعرب ما بعد الا بحسب العوامل يتوجه الى مقدر
هو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه عاما ليتناول
المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج مناسب للمستثنى في جنسه بان يقدر
في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي نحو ما كسوته الا جبة ما كسوته
لباسا وفي نحو ما جاء الا راكبا ما جاء كائنا على حال من الاحوال وفي نحو
ما سرت الا يوم الجمعة ما سرت وقتا من الاوقات وعلى هذا القياس

وفي صفة يعني في الفاعلية والمفعولية والحالية ونحو ذلك واذا
كان النفي متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته
فاذا اوجب منه اى من ذلك المقدر شيء بالا جاء القصر ضرورة بقاء ما عداه
على صفة الانتفاء وفي انما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمروا
فيكون القيد الاخير بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا
يجوز تقديمه اى تقديم المقصور عليه بانما على غيره للالتباس كما اذا
قلنا في انما ضرب زيد عمروا انما ضرب عمروا زيد بخلاف النفي والاستثناء
فانه لا التباس فيه اذ المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم
او اخر وههنا ليس الا مذكورا في اللفظ بل متضمن وغير كالا في افادة
القصرين اى قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا
وقلبا وتعيينا وفي امتناع مجامعته لا العاطفة لما سبق فلا يصح ما زيد
غير شاعر لا كاتب ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو والله اعلم بالصواب

الانشاء

اعلم ان الانشاء قد يطلق على نفس الكلام الذي ليس لنسبته
خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على ما هو فعل المتكلم اعني القاء مثل هذا

الكلام كان الاخبار كذلك وان ظهر ان المراد ههنا هو الثاني
بقرينة تقسيمه الى الطلب وغير الطلب وتقسيم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما
والمراد بها معانيها المصدرية بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا
لظهور ان لفظ ليت مثلا يستعمل بمعنى التمني لا بقولنا ليت زيدا قائم
فافهم فالانشاء ان لم يكن طلبا كافعال المقاربة وافعال المدح والذم
وصيغ العقود والقسم ورب ونحو ذلك فلا يبحث عنها ههنا لقلة المباحث
البيانية المتعلقة بها ولان اكثرها في الاصل اخبار نقلت
الى معنى الانشاء وان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت
الطلب لامتناع طلب الحاصل فلو استعمل صيغ الطلب لمطلوب حاصل
امتنع اجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب
المقام وانواعه اي الطلب كثيرة منها التمني وهو طلب حصول
شيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان التمني
بخلاف الترجي تقول ليت الشباب يعود ولا تقول لعله يعود
لكن اذا كان المتمنى ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية

في وقوعه

في وقوعه والا لصار ترجيا وقد يتمنى بهل نحو هل لي من شفيع حيث
يعلم ان لا شفيع له لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم
بانتفائه والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمنى
لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو
لو تاتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني فان النصب
قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها باضمار
ان وانما يضمر بعد الاشياء الستة والمناسب ههنا هو التمني قال
السكاكي كان حروف التنديم والتحضيض وهي هلا والا بقلب الهاء همزة
ولولا ولوما ماخوذة منهما خبر كان اي كانها ماخوذة من هل ولو
اللتين للتمني حال كونهما مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمنهما
علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء تقول ضمنت
الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض المطلوب
من هذا التركيب والتزامه هو جعل هل ولو متضمنتين معنى التمني ليتولد
علة لتضمنهما يعني ان الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني فقط

بل ان يتولد منه اى من معنى التمنى المتضمنين لها اياه في الماضى
التنديم كهلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا
الى جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض كهلا تقوم
ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه على القيام والمذكور في
الكتاب ليس عبارة السكاكى لكنه حاصل كلامه وقوله لتضمنهما على
لفظ التفعل وهو لا يوافق معنى كلام المفتاح وانما ذكر هذا اللفظ
كان لعدم القطع بذلك وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت وينصب في
جوابه المضارع على اضمار ان كلعلى احج فازورك بالنصب لبعد
المرجو عن الحصول ولهذا اشبه المحالات والممكنات التى لا طماعية
في وقوعها فيتولد منه معنى التمنى ومنها اى ومن انواع الطلب
الاستفهام وهو طلب حصول صورة الشىء في الذهن فان كانت وقوع
نسبة بين امرين اولا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور
والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واى وكم وكيف
واين وانى ومتى وايان فالهمزة لطلب التصديق اى انقياد الذهن

مصدر مضاف الى المفعول الاول
ومعنى التمنى مفعوله الثانى وقع
في بعض النسخ لتضمنهما

واذعانه

واذعانه بوقوع نسبة تامة بين الشيئين كقولك اقام زيد في الجملة
الفعلية وازيد قائم في الاسمية او لطلب التصور اى ادراك
غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه ادبس في الاناء ام عسل عالما
بحصول شىء في الاناء طالبا لتعيينه وفي طلب تصور المسند افي الخابية
دبسك ام في الزق عالما بكون الدبس في واحد من الخابية والزق طالبا
لتعيين ذلك ولهذا اى ولمجىء الهمزة لطلب التصور لم يقبح في طلب تصور
الفاعل ازيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول
اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعى
حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهذا انما هو في
اعمرا عرفت لا في ازيد قام فليتامل والمسؤل عنها اى بالهمزة
هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل
اعنى الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام
ان تعلم وجوده فيكون لطلب التصديق ويحتمل ان يكون لطلب تصور
المسند بان تعلم انه قد تعلق فعل من المخاطب بزيد لكنك لا تعرف

انه ضرب او اكرام والفاعل فى انت ضربت اذا كان الشك فى
الضارب والمفعول فى ازيدا ضربت اذا كان الشك فى المضروب وكذا
قياس سائر المتعلقات وهل لطلب التصديق فقط وتدخل على الجملتين
نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب حصول التصديق
بثبوت القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا اى ولاختصاصها
لطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد ههنا
دليل على ان ام متصلة لا منفصلة لعدم وقوع المفرد بعدها وهى
لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم وهل انما تكون
لطلب الحكم ولو قلت هل زيد قام بدون ام عمرو يقبح ولا يمتنع
لما سيجئ ولهذا ايضا قبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعى
حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو
وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف او يكون
التقديم لا للتخصيص لكن ذلك خلاف الظاهر دون هل زيدا ضربته
فانه لا يقبح لجواز تقدير المفسر قبل زيدا اى هل ضربت زيدا ضربته

للاهتمام

وجعل

٩٣

وجعل السكاكى قبح هل رجل عرف لذلك اى لان التقديم يستدعى
حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من مذهبه من ان الاصل عرف رجل
على ان رجل بدل من الضمير فى عرف قدم للتخصيص ويلزمه اى السكاكى
ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص
عنده حتى يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل مع انه قبيح باجماع النحاة
وفيه نظر لان ما ذكره من اللزوم ممنوع لجواز ان يقبح بعلة اخرى
وعلل غيره اى غير السكاكى قبحهما اى قبح هل رجل عرف وهل زيد
عرف بان هل بمعنى قد فى الاصل واصله اهل وترك الهمزة قبلها لكثرة
وقوعها فى الاستفهام فاقيمت هى مقام الهمزة وتطفلت عليها فى الاستفهام
وقد من خواص الافعال فكذا ما هى بمعناها وانما لم يقبح هل زيد قائم
لانها اذا لم تر الفعل فى حيزها ذهلت عنها وتسلت وغفلت كالف
ما اذا رأيته فانها تتذكر العهود وحنت الى الالف المألوف فلم ترض
بافتراق الاسم بينهما وهى اى هل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع
كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا فى الحال الا يكون الضرب واقعا

في الحال على ما هو المفهوم عرفا من قوله وهو اخوك كما في اتضرب زيدا وهو اخوك
قصدا الى انكار الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يكون ذلك
لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصلح لانكار الفعل الواقع
في الحال بخلاف الهمزة وقولنا في الحال يكن الضرب واقعا في الحال للعلم بان
هذا الامتناع جار في كل ما يوجد فيه قرينة على ان المراد انكار الفعل
الواقع سواء اعمل ذلك المضارع في جملة حالية او لا كقوله اتقولون على
الله ما لا تعلمون وقولك اتؤذي اباك الشيخ الامير ولا يصح وقوع
هل في هذه المواقع ومن العجائب ما وقع لبعضهم في شرح هذا الموضع
من ان هذه الامتناع بسبب ان الفعل المستقبل لا يجوز تقييده بالحال
واعماله فيها ولعمري ان هذه فرية ما فيها مرية اذ لم ينقل عن احد
من النحاة امتناع مثل سيجيء زيد راكبا وساضرب زيدا وهو بين يدي
الامير كيف وقد قال الله تعالى سيدخلون جهنم داخرين وانما يؤخرهم
ليوم تشخص فيه الابصار مهطعين وفي الحماسة ساغسل عني العار بالسيف
جالبا علي قضاء الله ما كان جالبا وامثال هذه اكثر من ان تحصى والعجب

من هذا انه لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم
الاستقبال لتنافي الحال والاستقبال بحسب الظاهر على ما سنذكره حتى
لا يجوز يأتيني زيد سيركب او لن يركب فهم منه انه يجب تجريد الفعل
العامل في الحال عن علامة الاستقبال حتى لا يصح تقييد مثل هل يضرب
وسيضرب ولن يضرب بالحال واورد هذا المقال دليلا على ما
ادعاه ولم ينظر في صدر هذا المقال حتى يعرف انه لبيان امتناع
تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال ولاختصاص التصديق بها اي
لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما ذكر
فيما سبق وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه
زمانيا اظهر وما موصولة وكونه مبتدأ وجزءه اظهر وزمانيا خبر الكون
اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه
بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه له اما اقتضاء تخصيصها
المضارع بالاستقبال لمزيد اختصاصها بالفعل فظاهر واما اقتضاء
كونها لطلب التصديق فقط لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت

اداة متعارف والنفي والاثبات انما يتوجهان الى المعاني والاحداث
التي هي مدلولات الافعال لا الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء
ولهذا اي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون
ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون مع انه مؤكد
بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف لان ابراز ما سيتجدد في معرض
وقيل انتم مبتدأ وتشكرون جزء ...
الثابت ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله لان هل
في هل تشكرون وهل انتم تشكرون على اصلها لكونها داخلة على الفعل
تحقيقا في الاول وتقديرا في الثاني وفهل انتم شاكرون ادل على
طلب الشكر من افانتم شاكرون ايضا وان كان للثبوت باعتبار كون
الجملة اسمية لان هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معها اي ترك
الفعل مع هل ادل على ذلك اي كمال العناية بحصول ما سيتجدد
ولهذا اي ولان هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق
الا من البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبوت وابراز ما
سيتجدد في معرض الموجود وهي اي هل قسمان بسيطة وهي التي تطلب بها

وجود الشيء

وجود الشيء او لا وجوده ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء
او لا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة او لا دائمة فان المطلوب
وجود الدوام للحركة او لا وجوده لها وقد اعتبر في هذه شيآن وفي
الاولى شيء واحد فكانت مركبة بالنسبة الى الاولى وهي بسيطة بالنسبة
اليها والباقية من الفاظ الاستفهام تشترك في انها لطلب التصور فقط
وتختلف من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شيء آخر فقيل فيطلب بما
شرح الاسم كقولنا ما العنقاء اي حقيقته التي هو بها هو كقولنا ما
الحركة اي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بما راد ذاتياته ويقع هل
البسيطة في الترتيب بينهما اي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب
الماهية يعني ان مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم
ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم
اللفظ استحال منه ان يطلب حقيقته وماهيته اذ لا حقيقة للمعدوم ولا
ماهية له والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد
بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم منه شيئا ما ووقف على

الشئ الذى يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا
يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات لما كانت لها
حقايق ومفهومات فلها حدود حقيقية واسمية واما المعدومات
فليس لها الا المفهومات فلا حدود لها الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات
لا يمكن الا لمن يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع فى اول التعاليم
من حدود الاشياء التى يبرهن عليها فى اثناء التعاليم انما هى حدود
اسمية ثم اذا يبرهن عليها واثبت وجودها صارت تلك الحدود بعينها
حدودا حقيقية جميع ذلك مذكور فى الشفاء ويطلب به العارض
المشخص اى الامر الذى يعرض لذى العلم فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا
من فى الدار فيجاب بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه وقال السكاكى يسال
بما عن الجنس تقول ما عندك اى اى اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب
ونحوه ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة اى اى اجناس
الالفاظ هى وجوابه لفظ مفرد موضوع او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه
الكريم ونحوه وبمن عن الجنس من ذوى العلم تقول من جبرئيل اى ابشر

هو ام ملك

هو ام ملك ام جنى وفيه نظر اذ لا نسلم انه للسؤال عن الجنس وانه يصح
فى جواب من جبرئيل ان يقال ملك بل جوابه ملك ياتى بالوحى كذا وكذا
مما يفيد تشخصه ويسال باى عما يميز احد المتشاركين فى امر يعمهما وهو
مضمون ما اضيف اليه اى نحو اى الفريقين خير مقاما اى نحن ام اصحاب
محمد صلى الله عليه وسلم ويسال بكم عن العدد نحو سل بنى اسرائيل كم اتيناهم من اية
بينة اى كم اية اتيناهم اعشرين ام ثلثين فمن اية مميز كم بزيادة
من لما وقع من الفصل بفعل متعد بين كم ومميزه كما ذكرنا فى الخبرية
فكم ههنا للسؤال عن العدد ولكن الغرض من هذا السؤال هو التقريع
والتوبيخ ويسال بكيف عن الحال وباين عن المكان ومتى عن الزمان
ماضيا كان او مستقبلا وبايان عن الزمان المستقبل وقيل يستعمل فى
مواضع التفخيم مثل يسال ايان يوم الدين وانى يستعمل بمعنى كيف
تارة ويجب ان يكون بعدها فعل نحو فاتوا حرثكم انى شئتم اى على اى حال
ومن اى شق اردتم بعد ان يكون المأتى موضع الحرث ولم يجئ انى زيد
بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا اى من اين لك هذا

فالمؤمنون والكافرون قد اشتركا فى
الفريقية وسالوا عما يميز احدهما عن الاخر مثل
الكون كافرين فانهم لهذا القول ومثل
الكون اصحاب محمد

هذا ارزق الا لي بكل يوم وقوله يستعمل اشارة الى انه يحتمل ان يكون
مشتركا بين المعنيين والا يكون احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا ويحتمل
ان يكون معناه اي الا انه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في
قوله من اين عشرون لنا اي من اين او مقدرة كقوله تعالى انى لك هذا
الطائي لقول ... على القصة ... مذكورة في الصحاح
اى من اين على ما ذكره بعض النحاة ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية
كثيرا ما يستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام بحسب معونة القرائن كما
للاستبطاء نحو كم دعوتك اي كثيرا من المرات دعوتك فما اجبت والتعجب
وهو ... عن الطيور المدعو
نحو ما لي لا ارى الهدهد لانه كان لا يغيب عن سليمان عم الا باذنه
واذا دنة فلما لم يبصره مكانه تعجب من حال نفسه في عدم ابصاره اياه
ولا يخفى انه لا معنى لاستفهام العاقل من حال نفسه وقول صاحب الكشاف
نظر سليمان الى مكان الهدهد فلم يبصره فقال ما لي لا ارى الهدهد على
معنى انه لا يراه وهو حاضر لساتر ستره او غير ذلك ثم لاح له
انه غائب فاضرب عن ذلك واخذ يقول ام هو غائب كانه يسال
عن صحة ما لاح له لا يدل على ان الاستفهام على حقيقته والتنبيه على الضلال

في بعض النسخ لا يدل وفي بعضها يدل قال الشيخ الاسلام في حاشيته انه
رايت ... النسخ ...
النسخ ...
... في شرح المفتاح
... حقيقة الاستفهام ...

نحو فاين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء الادب الم اؤدب
فلانا اذا علم المخاطب ذلك وهو انك ادبت فلانا فيفهم معنى الوعيد
والتخويف ولا يحمله على السؤال والتقرير اى حمل المخاطب على الاقرار بما
يعرفه والجائه اليه بايلاء المقرر به الهمزة اي بشرط ان يذكر بعد
قيل ... ان الهمزة في ...
الفعل الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به كما مر في حقيقة الاستفهام
من ايلاء المسؤول عنه الهمزة تقول اضربت زيدا في تقريره بالفعل
وانت ضربت في تقريره بالفاعل وازيدا ضربت في تقريره بالمفعول
على هذا القياس وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت فيقال
اضربت زيدا بمعنى انك ضربته البتة والانكار كذلك اى بايلاء المنكر الهمزة
كالفعل في قوله اتقتلني والمشرفي مضاجعي والفاعل في قوله تعالى اهم يقسمون
رحمة ربك والمفعول في نحو قوله تعالى اغير الله تدعون وقوله تعالى اغير الله اتخذ
وليا واما غير الهمزة فيجيء للتقرير والانكار لكن لا يجري فيه هذه التفاصيل
ولا يكثر كثرة الهمزة فلذا لم يبحث عنه ومنه اى من مجيء الهمزة للانكار
نحو اليس الله بكاف عبده اى انه كاف لان انكار النفي نفي له ونفي

نحو اغير الله تدعون ثم

مسنونة زرق كانياب اغوال

النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي بحمل
المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي وهو ليس الله
بكاف فالتقرير لا يجب ان يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة بل بما
يعرف المخاطب من ذلك الحكم اثباتا او نفيا وعليه قوله تعالى أأنت قلت للناس
اتخذوني وامي الهين من دون الله فان الهمزة فيه للتقرير اي بما يعرفه
عيسى عم من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك وقوله والانكار كذلك دال على ان
صورة انكار الفعل ان يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى
لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله ولانكار الفعل صورة
اخرى وهي نحو ازيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما من غير
ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما فقد نفيته عن اصله
لانه لا بد له من محل يتعلق به والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي
ان يكون ذلك الامر الذي كان في الماضي نحو اعصيت ربك فان العصيان
واقع لكنه منكر وما يقال انه للتقرير بمعناه التحقيق والتثبيت او لا ينبغي
ان يكون في المستقبل نحو اتعصي ربك بمعنى لا ينبغي ان يتحقق العصيان

وهو انه ... ان لا اله الا الله ... لتقريره عيسى ... اثنين [illegible]

او للتكذيب

97

او للتكذيب في الماضي اي لم يكن نحو افاصفاكم ربكم بالبنين اي لم يفعل
ذلك او في المستقبل اي لا يكون نحو انلزمكموها اي انلزمكم تلك الهداية
او الحجة بمعنى انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء (الى الاسلام) والحال انكم لها كارهون
يعني لا يكون هذا الالزام والتهكم عطف على الاستبطاء او على الانكار وذلك
انهم اختلفوا في انه اذا ذكر معطوفات كثيرة فالجميع معطوف على الاول
او كل واحد معطوف على ما قبله نحو اصلوتك تأمرك ان نترك ما يعبد
اباؤنا وذلك لان شعيبا عم كان كثير الصلوة وكان قومه اذا راوه
يصلي تضاحكوا فقصدوا بقولهم اصلوتك تأمرك الهزؤ والسخرية لا حقيقة
[illegible]
الاستفهام والتحقير نحو من هذا استحقارا بشأنه مع انك تعرفه والتهويل
لا يخفى عليك ان كون التحقير مستفادا من اسم الاشارة قد مر ذكره ... استفادة الاستفهام [illegible]
كقراءة ابن عباس رضه ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين
من فرعون بلفظ الاستفهام اي من بفتح الميم ورفع فرعون على انه
مبتدا ومن الاستفهامية خبره او بالعكس على اختلاف الرأيين
فانه لا معنى لحقيقة الاستفهام ههنا وهو ظاهر بل المراد انه لما وصف العذاب
بالشدة والفظاعة زادهم تهويلا بقوله من فرعون اي هل تعرفون من هو في

96

فرط عتوه وشدة شكيمته فى ظلمه بغيا يكون المعذب به مثله ولهذا
قال انه كان عاليا من المسرفين زيادة لتعريف حالهم وتهويل عذابه
والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى فانه لا يجوز حمله على حقيقة الاستفهام وهو
ظاهر بل المراد استبعاد ان يكون لهم الذكرى بقرينة قوله تعالى وقد جاءهم
رسول مبين ثم تولوا عنه اى كيف يتذكرون ويتعظون ويوفون
بما وعدوه من الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو اعظم
وادخل فى وجوب الادكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على رسول الله
من الآيات والبينات من الكتاب المعجز وغيره فلم يذكروا واعرضوا عنه ومنها
اى ومن انواع الطلب الامر وهو طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء
وصيغته تستعمل على معان كثيرة فاختلفوا فى حقيقته الموضوعة
هى لها اختلافا كثيرا ولما لم يكن الدلائل مفيدة للقطع [?] قال المص
والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيره نحو اكرم
عمرا ورويد بكرا ان المراد بصيغته ما دل على طلب فعل غير كف
استعلاء سواء كان اسما او فعلا موضوعة لطلب الفعل استعلاء

اى على

٩٨

اى على طريق طلب العلو وعد الآمر نفسه عاليا سواء كان عاليا فى
نفسه ام لا لتبادر الفهم عند سماعها اى سماع الصيغة الى ذلك المعنى
اعنى الطلب استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة
وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اى غير طلب الفعل استعلاء كا
لاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين فيجوز له ان يجالس احدهما
او كليهما وان لا يجالس اصلا والتهديد اى التخويف وهو اعم
من الانذار لانه ابلاغ مع التخويف وفى الصحاح الانذار تخويف
مع دعوة نحو اعملوا ما شئتم لظهور ان ليس المراد الامر بكل عمل
شاءوا والتعجيز نحو فأتوا بسورة من مثله اذ ليس المراد طلب اتيانهم
بسورة من مثله لكونه محالا والظرف اعنى قوله من مثله متعلق بفأتوا
والضمير لعبدنا او صفة لسورة والضمير لما نزلنا او لعبدنا فان
وهو قوله تعالى وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا الآية
قلت لم لا يجوز على تقدير الاول ان يكون الضمير لما نزلنا قلت لانه
يقتضى ثبوت مثل القرآن فى البلاغة وعلو الطبقة بشهادة
الذوق اذ التعجيز انما يكون عن المأتى به فكان مثل القرآن ثابتا لكنهم

٩٧

عجز واغراء بالتوامين لسورة بحيث ما اذا كان وصفا للسورة
فان المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء المماثل
الوصف فان قلت فليكن التعجيز باعتبار انتفاء المماثل منه قلت
احتمال عقلي لا يسبق الى الفهم ولا يوجد له مساغ في اعتبارات البلغاء
واستعمالاتهم فلا اعتداد به وللبعض ههنا كلام طويل لا طائل تحته
والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة اذ ليس الغرض
لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل اعني صيرورتهم
قردة وفي الاهانة لا يحصل اذ المقصود قلة المبالاة بهم
والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا فانه في الاباحة كان المخاطب
توهم ان الفعل محظور عليه فاذن له في الفعل مع عدم الحرج
في الترك وفي التسوية كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك
انفع له وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما والتمني
نحو الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك
بامثل اذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل اذ ليس ذلك في وسعه لكنه

يتمنى

يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى وكاستطالة تلك الليلة
كانه لا طماعية له في انجلائها فلهذا حمل على التمني دون الترجي والدعاء
اي الطلب على سبيل التضرع نحو رب اغفر لي والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة
افعل بدون الاستعلاء والتضرع فان قيل اي حاجة الى قوله
بدون الاستعلاء مع قوله لمن يساويك رتبة قلت قد سبق ان الاستعلاء لا يستلزم
العلو فيجوز ان يتحقق من المساوي بل من الادنى ايضا ثم الامر قال السكاكي حقه
الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء و
لتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع
بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال
له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام
الى الامر بالاضطجاع ولم يرد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما
وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن ومنها اي من انواع
الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو
لا الجازمة في نحو لا تفعل وهو كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم

وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك
كما هو مذهب البعض كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري
وكالدعاء والالتماس وهو ظاهر وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام
والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها وايراد الجزاء عقيبها مجزوما
بان المضمرة مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان
ارزقه انفقه وفي الاستفهام اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك
وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني اكرمك وفي النهي لا تشتمني
يكن خيرا لك اي ان لا تشتمني يكن خيرا لك وذلك لان الحامل للمتكلم على الكلام
الطلبي كون المطلوب مقصودا للمتكلم لذاته او لغيره لتوقف
ذلك الغير على حصوله وهذا معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب وذكرت
بعده ما يصلح توقفه على المطلوب غلب على ظن المخاطب كون المطلوب
مقصودا لذلك المذكور بعده لا لنفسه فيكون اذا معنى الشرط
في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا ولاجل كون الاربعة التي
يضمر الشرط بعدها حصر اشار المقام الى ذلك بقوله واما الوجه

كقولك الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا فقولك في الاستفهام
وليس شيئا آخر برأسه لان الهمزة فيه للاستفهام دخلت على فعل منفي امتنع
حملها على حقيقة الاستفهام للعلم بعدم النزول مثلا فتولد عنه بمعونة قرينة
الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي غير
هذه المواضع بقرينة تدل عليه نحو ام اتخذوا من دونه اولياء فالله
هو الولي يعني ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الذي يجب ان يتولى وحده
ويعتقد انه هو المولى والسيد لان قوله ام اتخذوا انكار بكل ولي سواه
وقيل لان قوله ام اتخذوا انكار توبيخ بمعنى لا ينبغي ان يتخذ من دونه
اولياء وحينئذ يترتب عليه قوله فالله هو الولي من غير تقدير شرط كما يقال
لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة وفيه نظر اذ ليس كل ما فيه
معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء والطبع المستقيم شاهد صدق على صحة قولنا لا تضرب
زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب زيدا فهو اخوك استفهام انكار فانه
لا يصح الا بالواو الحالية ومنها اي ومن انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال
بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا وقد تستعمل صيغته اي صيغة النداء في غير

معناه وهو طلب الاقبال كالاغراء في قولك لمن اقبل عليك يتظلم يا مظلوم
قصدا الى اغرائه وحثه على زيادة التظلم وبث الشكوى لان الاقبال
حاصل والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فقولنا ايها
الرجل اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن
طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه اذ ليس المراد
باي ووصفه المخاطب بل ما دل عليه ضمير المتكلم فايها مضموم والرجل
مرفوع والمجموع في محل النصب على انه حال ولهذا قال اي مختصا اي
مخصوصا من بين الرجال وقد يستعمل صيغة النداء في الاستغاثة
نحو يا لله والتعجب نحو يا للماء والتحسر والتوجع كما في نداء الاطلال
والمنازل والمطايا وما اشبه ذلك او لاظهار الحرص في وقوعه كما مر
في بحث الشرط من ان الطلب اذا عظم رغبته في شيء يكثر تصوره اياه
فربما يخيل اليه حاصلا نحو رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة
الماضي من البليغ لقوله رحمه الله يحتملهما اي التفاؤل واظهار الحرص
واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن

عن صورة

صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر المولى الى ساعة دون انظر
لانه في صورة الامر وان قصد به الدعاء او الشفاعة او لحمل
المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب
اي ينسبه الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك تاتيني غدا
مقام ائتني لحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم ياتك غدا صرت
كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر تنبيه الانشاء كالخبر في
كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه
والمسند ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبره اي ذلك الكثير الذي ذكر
فيه اي في الانشاء والخبير الناظر بنور البصيرة في لطائف الكلام مثلا الكلام
الانشائي ايضا اما مؤكد او غير مؤكد والمسند اليه فيه اما محذوف او
مذكور الى غير ذلك

الفصل والوصل

بدا بذكر الفصل لانه الاصل والوصل طار عارض حاصل بزيادة حرف لكن لما كان
الوصل بمنزلة الملكة والفصل بمنزلة العدم والاعدام
انما تعرف بملكاتها بدا في التعريف بذكر الوصل فقال الوصل عطف

بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي عطفه عليه فاذا اتت
جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب او لا
على الاول اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد
تشريك الثانية لها اي للاولى في حكمه اي حكم الاعراب الذي كان لها
مثل كونها خبر مبتدا او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية
عليها اي على الاولى ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه
اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او نحو
ذلك وجب عطفه عليه فشرط كونه اي كون عطف الثانية على الاولى مقبولا
بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي بين الجملتين جهة جامعة نحو زيد
يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر او يعطي ويمنع
لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف نحو زيد يكتب ويمنع او يعطي
ويشعر وذلك لئلا يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون وقوله نحو
اراد به ما يدل على التشريك كالفاء وثم وحتى وذكره نحو تعميم لان هذا
الحكم مختص بالواو لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى محصلا غير التشريك

والجمعية

وهو قوله
انظر سلمى انني ابغي بها
بدلا اراها في الضلال تهيم

والجمعية فانه تحقق هذا المعنى حسن العطف وان لم يوجد جهة جامعة
بخلاف الواو ولهذا اي ولانه لا بد في الواو من جهة جامعة عيب
على ابي تمام قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين
كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين ومرارة النوى فهذا العطف
غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة باعتبار
وقوعه موقع مفعولي عالم لان وجود الجامع شرط في الصورتين وقوله
لا نفي لما ادعته الحبيبة عليه من اندراس هواه بدلالة البيت السابق
والا اي وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت
الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود نحو
قوله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن
الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من
مقولهم فلو عطف عليه لزم تشريكه له في كونه مفعول قالوا فيلزم ان
يكون مقول قول المنافقين وليس كذلك وانما قال على انا معكم لان قوله
انما نحن مستهزؤن بيان لقوله انا معكم فحكمه حكمه وايضا العطف على

المتبوع هو الاصل وعلى الثاني اي على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب
ان قصد ربطها بها اي ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو
عطفت الثانية على الاولى به اي بذلك العاطف من غير اشتراط امر آخر
نحو دخل زيد فخرج عمرو او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة وذلك
لان ما سوى الواو من حروف العطف تفيد مع الاشتراك معاني محصلة
مفصلة في علم النحو فاذا عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف
ظهرت الفائدة اعني حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانه
لا يفيد الا مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي واما في
غيره ففيه خفاء واشكال وهو السبب في صعوبة باب الفصل والوصل
حتى حصر بعضهم البلاغة في معرفة الفصل والوصل والا اي
وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو
فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب
لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الى شياطينهم
الآية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشارك في الاختصاص

بالظرف

بالظرف لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد
الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم مختصا بحال خلوهم الى
شياطينهم وليس كذلك فان قيل اذا شرطية لا ظرفية قلنا اذا الشرطية
هي الظرفية استعملت استعمال الشرط ولو سلم فلا ينافي ما ذكرنا لانه
اسم معناه الوقت لا بد له من عامل وهو قالوا انا معكم بدلالة المعنى
واذا قدم متعلق الفعل وعطف فعل آخر عليه يفيد اختصاص الفعلين
به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا بدلالة الفحوى والذوق
والا عطف على قوله فان كان للاولى حكم اي وان لم يكن للاولى حكم
لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم
الجملة او يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان كان بينهما
اي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون في
الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال او شبه احدهما
اي احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل لان الوصل يقتضي
مغايرة ومناسبة والا اي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام

ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين لوجود الداعي
وعدم المانع والحاصل ان للجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم
يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة احوال الاول كمال
الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع
الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس
التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة الاول الفصل
فاخذ المص في تحقيق الاحوال الستة وقال اما كمال الانقطاع بين الجملتين
فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى بان يكون احدهما خبرا لفظا
ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو وقال رائدهم هو الذي يتقدم
القوم لطلب الماء والكلاء ارسوا اي اقيموا من ارسيت السفينة
اذا حبستها بالمرساة نزاولها اي نحاول تلك الحرب ونعالجها فكل حتف
امرئ يجري بمقدار اي قال رائد القوم اقيموا نقاتل فان موت
كل نفس يجري بقدر الله تعالى لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه لم يعطف
نزاولها على ارسوا لانه خبر لفظا ومعنى وارسوا انشاء لفظا ومعنى وهذا مثال لها

لكمال الانقطاع بين الجملتين باختلافهما خبرا او انشاء لفظا ومعنى مع قطع
النظر عن كون الجملتين مما ليس له محل من الاعراب والا فالجملتان في محل النصب
بانه مفعول قال او لاختلافهما خبرا وانشاء معنى فقط بان يكون احدهما
خبرا معنى والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبريتين او انشائيتين لفظا نحو مات
فلان رحمه الله لم يعطف رحمه الله على مات لانه انشاء معنى ومات خبر معنى
وان كانتا جميعا خبريتين لفظا او لانه عطف على لاختلافهما والضمير للشان
لا جامع بينهما كما سيأتي بيان الجامع فلا يقع العطف في مثل زيد طويل وعمرو
نائم واما كمال الاتصال بين الجملتين فلكون الثانية مؤكدة للاولى
تأكيدا معنويا لدفع توهم تجوز او غلط نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك
الكتاب اذا جعلت الم طائفة من الحروف او جملة مستقلة وذلك الكتاب
جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة فانه لما بولغ في وصفه اي وصف الكتاب
ببلوغه متعلق بوصفه اي في انه وصف بانه بلغ الدرجة القصوى
في الكمال وبقوله بولغ يتعلق الباء في قوله بجعل المبتدأ ذلك الدال
على كمال العناية بتمييزه والتوسل ببعده الى التعظيم وعلو الدرجة وتعريف

الخبر باللام الدال على الانحصار مثل حاتم الجواد وبمعنى ذلك الكتاب
هو الكتاب الكامل الذى يستاهل ان يسمى كتابا كان ما عداه من الكتب في
مقابلته ناقص بل ليس بكتاب جاز جواب لما اى جاز بسبب هذه المبالغة
المذكورة ان يتوهم السامع قبل التامل انه اعنى قوله ذلك الكتاب
مما يرمى به جزافا من غير صدور عن روية وبصيرة فاتبعه على لفظ المبنى
للمفعول والمرفوع المستتر عائد الى لا ريب فيه والمنصوب البارز الى
ذلك الكتاب اى جعل لا ريب فيه تابعا لذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم
فوزانه اى وزان لا ريب فيه مع ذلك الكتاب وزان نفسه مع زيد
في جاءنى زيد نفسه فظهر لك ان لفظا وزان ليس بزائد كما توهم او تاكيدا
لفظيا كما اشار اليه بقوله ونحو هدى اى هو هدى للمتقين اى الضالين
الصائرين الى التقوى فان معناه انه اى الكتاب في الهداية بالغ
درجة لا يدرك كنهها اى غايتها لما في تنكير هدى من الابهام والتفخيم
حتى كانه هداية محضة حيث قيل هدى ولم يقل هاد وهذا معنى
ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية

لان الكتب

لان الكتب السماوية بحسبها اى بقدر الهداية واعتبارها تتفاوت
في درجات الكمال لا بحسب غيرها لانها المقصود الاصلى من الانزال
فوزانه اى وزان هدى للمتقين وزان زيد الثانى في جاءنى زيد زيد
لكونه مقررا لذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف لا ريب فانه
يخالفه معنى او لكون الجملة الثانية بدلا منها اى من الاولى لانها اى
الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية حيث يكون في الوفاء
قصور ما او خفاء بخلاف الثانية فانها وافية كمال الوفاء والمقام
يقتضى اعتناء بشانه اى بشان المراد لنكتة ككونه اى المراد
مطلوبا في نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا فينزل الثانية من الاولى
منزلة بدل البعض او الاشتمال فالاول نحو امدكم بما تعلمون
امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على
نعم الله والمقام يقتضى اعتناء بشانه لكونه مطلوبا في نفسه وذريعة الى
غيره والثانى اعنى قوله امدكم بانعام الى آخره اوفى بتاديته
اى تادية المراد الذى هو التنبيه لدلالته اى الثانى عليها اى

نعم الله بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان
وجه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول لان ما تعلمون يشمل الانعام وغيرها
والثاني في المنزل منزلة بدل الاشتمال كقولك ارحل لا تقيمن عندنا فان الاكمل
في التنبيه والجهل مسلما فان المراد به اي بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامة
اي المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته لدلالته اي دلالة
لا تقيمن عليه اي على كمال اظهار الكراهة بالمطابقة مع التاكيد الحاصل من
النون وكونها مطابقة باعتبار الوضع العرفي حيث يقال لا تقم عندي ولا
يقصد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره فوزانه اي وزان
لا تقيمن عندنا وزان حسنها في اعجبني الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال
فلا يكون تاكيدا او غير داخل فيه فلا يكون بدل البعض ولم يعتبر بدل الكل
لانه انما يتميز عن التاكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثاني وهذا
لا يتحقق في الجمل لا سيما التي ليس لها محل من الاعراب مع ما بينهما اي بين عدم
الاقامة والارتحال من الملابسة اللزومية فيكون بدل اشتمال والكلام
في ان الجملة الاولى اعني نحو ارحل ذات محل من الاعراب مثل ما في

ارسوا

ارسوا انذا اولها واما قال في المثالين ان الثانية اوفى لان الاولى
وافية مع ضرب من القصور باعتبار الاجمال وعدم مطابقة الدلالة كغير
الوافية او لكون الثانية بيانا لها اي للاولى لخفائها اي الاولى
نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا ادم هل ادلك على شجرة الخلد وملك
لا يبلى فان وزانه اي وزان قال يا ادم وزان عمر في قوله اقسم
بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر حيث جعل الثاني بيانا وتوضيحا
للاول فظاهر ان ليس لفظ قال بيانا وتفسيرا للفظ وسوس حتى
يكون هذا من باب بيان الفعل دون الجملة بل المبين هو مجموع الجملة
واما كونها اي الجملة الثانية كالمنقطعة عنها اي عن الاولى فيكون
عطفها عليها اي الثانية عليها على الاولى موهما لعطفها على غيرها
مما ليس بمقصود وشبه ذلك بكمال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع من
العطف الا انه لما كان خارجيا يمكن دفعه بنصب قرينة لم يجعل هذا
من كمال الانقطاع ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله وتظن سلمى انني ابغي
بها بدلا اراها في الضلال تهيم فبين الجملتين مناسبة ظاهرة وان تحاد

المسند اليه لان معنى أراها أظنها وكون المسند اليه في الاولى محبوبا وفي
الثانية محبا لكن ترك العطف لئلا يتوهم انه عطف على ابغي فيكون من مظنونات
سلمى ويحتمل الاستيناف كانه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها تحير في
اودية الضلال واما كونها اي الثانية كالمتصلة بها اي بالاولى
فلكونها اي الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل اي الاولى
منزلته اي السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية
عنها اي عن الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال
قال السكاكي فينزل ذلك السؤال الذي تقتضيه الاولى وتدل عليه
بالفحوى منزلة السؤال الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا له
فيقطع عن الكلام الاول لذلك وتنزيله منزلة الواقع انما يكون
لنكتة كاغناء السامع عن ان يسأل او مثل ان لا يسمع منه اي من
السامع شيء تحقيرا له وكراهة لكلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك
بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال
وترك العاطف او غير ذلك وليس في كلام السكاكي دلالة على ان الاولى تنزل

منزلة

منزلة السؤال فكان المص نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل
قطع الجواب عن السؤال انما يكون على تقدير تنزيل الاولى منزلة السؤال
وتشبيهها به والاظهر انه لا حاجة الى ذلك بل مجرد كون الاولى منشأ
السؤال كاف في ذلك اشير اليه في الكشاف ويسمى الفصل لذلك
اي لكون الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى استينافا وكذا الجملة
الثانية نفسها تسمى استينافا ومستأنفة وهو اي الاستيناف ثلثة اضرب
لان السؤال الذي تضمنته الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال
لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل اي ما بالك
عليلا او ما سبب علتك بقرينة العرف والعادة لانه اذا قيل
فلان مريض فانما يسأل عن مرضه وسببه لا ان يقال هل سبب علته
كذا وكذا لا سيما السهر والحزن حتى يكون السؤال عن السبب الخاص
واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة
بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء بقرينة التاكيد فهذا الضرب
يقتضي تاكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد من ان الطالب اذا كان طالبا

مترددا احسن تقوية الحكم بمؤكد ولا يخفى ان المراد بالاقتضاء ههنا الاستحسان
لا الوجوب والمستحسن في باب البلاغة بمنزلة الواجب واما عن غيرهما اي غير
السبب المطلق والخاص نحو قالوا سلاما قال سلام فكانه قيل فماذا قال ابراهيم
في جواب سلامهم فقيل قال سلام اي حياهم بتحية احسن لكونها بالجملة
الاسمية الدالة على الدوام والثبوت وقوله زعم العواذل جمع
عاذلة بمعنى جماعة عاذلة انني في غمرة وصدقوا اي العواذل
في زعمهم انني في غمرة ولكن غمرتي لا تنجلي ولا ينكشف بخلاف اكثر الغمرات
والشدائد كانه قيل اصدقوا ام كذبوا فقيل صدقوا وليعض منه اي
من الاستيناف وهذا اشارة الى النوع الثالث ما ياتي باعادة اسم ما استؤنف
عنه اي اوقع عنه الاستيناف واصل الكلام استؤنف عنه الحديث
فحذف المفعول ونزل الفعل منزلة اللازم نحو احسنت انت الى
زيد زيد حقيق بالاحسان باعادة اسم زيد ومنه ما يبنى على صفة
اي صفة ما استؤنف عنه دون اسمه والمراد صفة تصلح لترتيب الحديث
عليه نحو احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك والسؤال المقدر

فيها

فيهما لماذا احسن اليه وهل هو حقيق بالاحسان وهذا الاستيناف المبني على
الصفة ابلغ لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم كالصداقة القديمة
في المثال المذكور لما يسبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف الصالح للعلية
انه علة له وههنا بحث وهو ان السؤال ان كان عن السبب فالجواب يشتمل على
بيانه لا محالة والا فلا وجه لاشتماله عليه كما في قوله تعم قالوا سلاما
قال سلام وقوله زعم العواذل ووجه التفصي عن ذلك مذكور في الشرح وقد
يحذف صدر الاستيناف فعلا كان او اسما نحو يسبح له فيها بالغدو والآصال
رجال فيمن قرأها مفتوحة الباء كانه قيل من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال
وعليه نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد على قول اي قول من يجعل المخصوص خبر
مبتدأ محذوف اي هو زيد ويجعل الجملة استينافا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل
المبهم وقد يحذف الاستيناف كله اما مع قيام شيء مقامه نحو قول الحماسي زعمتم
ان اخوتكم قريش لهم الف اي ايلاف في الرحلتين المعروفتين في التجارة
رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم الاف اي
موالفة في الرحلتين كانه قيل اصدقنا ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا

الاستيناف كلا واقم قوله الف وليس لكم الا في مقام لدلالة عليه او
بدون ذلك اى قيام شى مقام اكتفاء بمجرد القرينة نحو فنعم الماهدون
اى نحن على قول من يجعل المخصوص خبر المبتدا اى هم نحن ولما
فرغ من بيان الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع في بيان الحالين
المقتضيين للوصل فقال واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك
الله فقولهم لا رد لكلام سابق كما اذا قيل هذا الامر كذلك فقالوا
لا اى ليس كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية
دعائية فبينهما كمال الانقطاع لكن عطفت عليها لان ترك
العطف يوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التأييد مع ان المقصود
الدعاء له بالتأييد فاينما وقع هذا الكلام فالمعطوف عليه هو مضمون قولهم لا
وبعضهم لما لم يقف على المعطوف عليه في هذا الكلام نقل عن الثعالبي
حكاية مشتملة على قوله قلت لا وايدك الله وزعم ان قوله وايدك الله
عطف على قوله قلت ولم يعرف انه لو كان كذلك لم يدخل الدعاء تحت
القول وانه لو لم يحك الحكاية فجز ما قال للمخاطب لا وايدك الله فلا بد له

من معطوف عليه واما للتوسط عطف على قوله اما الوصل لدفع لتوسط
الجملتين بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد صحفه بعضهم اما بالكسر فركب
متن عمياء وخبط خبط عشواء فاذا اتفقتا اى الجملتان خبرا وانشاء
لفظا ومعنى او معنى فقط بجامع اى مع تحقق جامع بينهما بدلالة ما سبق
من انه اذا لم يكن فبينهما كمال الانقطاع ثم الجملتان المتفقتان معنى
فقط ستة اقسام لانهما ان كانتا خبريتين معنى فاللفظان اما انشائيتان
او خبريتان او الاولى انشائية والثانية خبرا او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام
والمصنف اورد للقسمين الاولين مثاليهما كقوله تعالى يخادعون الله وهو
خادعهم وقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين
لفظا ومعنى وقوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين لفظا ومعنى
واورد للاتفاق معنى فقط مثالا واحدا اشارة الى انه يمكن تطبيقه على غيره
من الاقسام الستة واعاد لفظ الكاف تنبيها على انه مثال للاتفاق
معنى فقط وكقوله تعالى واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا
الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا

للانشاء لفظا ومعنى فعطف قوله واحسنوا على لا تعبدون مع اختلافهما لفظا لكونهما علة للعطف

انشائيين معنى لان قوله لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء

اى لا تعبدوا وقوله بالوالدين احسانا لا بد له من فعل فاما

ان يقدر خبر في معنى الطلب اى وتحسنون بمعنى احسنوا فيكون الجملتان

خبر لفظا انشاء معنى وفائدة تقدير الخبر ثم جعله بمعنى الانشاء

اما لفظا فالملائمة مع قوله لا تعبدون واما معنى فالمبالغة باعتبار

ان المخاطب كانه سارع الى الامتثال فهو يخبر عنه كما تقول تذهب

الى فلان تقول له كذا تريد الامر او يقدر من اول الامر صريح

الطلب على ما هو الظاهر اى واحسنوا بالوالدين احسانا فيكونان انشائيين

معنى مع ان لفظ الاولى اخبار ولفظ الثانية انشاء والجامع بينهما

اى بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا اى باعتبار

المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا المسند في الاولى

والمسند في الثانية نحو يشعر زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة

وتقارنهما في خيال اصحابهما ويعطى زيد ويمنع لتضاد الاعطاء والمنع

هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد من تناسبهما كما

اشار اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة

بينهما اى بين زيد وعمرو كالاخوة او الصداقة او العداوة او نحو

ذلك وبالجملة يجب ان يكون احدهما سبب متعلق بالآخر وملابس له ملابسة

لها نوع اختصاص بخلاف زيد كاتب وعمرو شاعر بدونها اى بدون

المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان اتحد المسندان ولهذا حكموا

بامتناع نحو خفى ضيق وخاتمى ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل

مطلقا اى سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم يكن لعدم تناسب

الشعر وطول القامة السكاكى ذكر انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما

عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل وهو الجامع العقلى او

من جهة الوهم وهو الجامع الوهمى او من جهة الخيال وهو الجامع

الخيالى والمراد بالعقل القوة العاقلة المدركة للكليات وبا

لوهم القوة المدركة للمعانى الجزئية الموجودة فى المحسوسات من غير ان

تتأدى اليها من طرق الحواس كادراك الشاة معنى فى الذئب وبالخيال

القوة التي تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك
وهي القوة التي تتأدى إليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة وبالمفكرة
القوة التي من شأنها التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك
والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض ونعني بالصور ما يمكن إدراكه
بإحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن فقال السكاكي الجامع بين الجملتين
إما عقلي وهو أن يكون بين الجملتين اتحاد في تصور ما مثل الاتحاد في المخبر
عنه أو في الخبر أو في قيد من قيودهما وهذا ظاهر في أن المراد بالتصور الأمر
المتصور ولما كان المقرر أنه لا يكفي في عطف الجملتين وجود الجامع
بين مفردين من مفرداتهما باعتراف السكاكي أيضا غير المصنف عبارة السكاكي
وقال الجامع بين الشيئين إما عقلي وهو أمر بسببه يقتضي العقل اجتماعهما
في المفكرة وذلك بأن يكون بينهما اتحاد في التصور أو تماثل فإن
العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما فيصيران
متحدين وذلك لأن العقل يجرد الجزئي الحقيقي عن عوارضه المشخصة
الخارجية وينتزع عنه المعنى الكلي فيدركه على ما يقرر في موضعه وإنما قال

في الخارج لأنه لا يجرده عن المشخصات العقلية لأن كل ما هو موجود في
العقل فلا بد له من تشخص فيه به يمتاز عن سائر المعقولات وههنا بحث وهو
أن التماثل هو الاتحاد في النوع مثل اتحاد زيد وعمرو مثلا في الإنسانية
وإذا كان التماثل هو الاتحاد في النوع لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب
وعمرو شاعر على أخوة زيد وعمرو أو صداقتهما أو نحو ذلك لأنهما متماثلان
لكونهما من أفراد الإنسان والجواب أن المراد بالتماثل ههنا اشتراكهما في
وصف له نوع اختصاص بهما على ما سيتضح في باب التشبيه أو تضايف وهو
كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل منهما إلا بالقياس إلى تعقل الآخر
كما بين العلة والمعلول فإن كل أمر يصدر عنه أمر آخر إما بالاستقلال
أو بواسطة انضمام الغير إليه فهو علة والآخر معلول أو الأقل والأكثر
فإن كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر فهو أقل من الآخر والآخر
أكثر منه أو وهمي وهو أمر بسببه يحتال الوهم في اجتماعهما عند المفكرة
بخلاف العقل فإنه إذا خلي ونفسه لم يحكم بذلك وذلك بأن يكون بين
تصوريهما شبه تماثل كلوني بياض وصفرة فإن الوهم يبرزهما في معرض

المثلين من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد فى احدهما عارض

بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون

ولذلك اى ولان الوهم يبرزهما فى معرض المثلين حسن الجمع بين الثلاثة التى

فى قوله ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحاق والقمر فان الوهم

يتوهم ان الثلاثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والعقل يعرف

انها امور متباينة او بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين امرين

وجوديين يتعاقبان على محل واحد كالسواد والبياض فى المحسوسات والايمان

والكفر فى المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لان الايمان

وهو تصديق النبى صلى الله عليه وسلم فى جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعنى قبول النفس لذلك والاذعان

له على ما هو تفسير التصديق فى المنطق عند المحققين مع الاقرار به باللسان والكفر

عدم الايمان عما من شانه ذلك وقد يقال الكفر انكار شئ من ذلك فيكون وجوديا فيكونان

متضادين وما يتصف بها اى بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر

وامثال ذلك فانه قد يعد من المتضادين باعتبار الاشتمال على الوصفين المتضادين

او شبه تضاد كالسماء والارض فى المحسوسات فانهما وجوديان احدهما فى غاية

الارتفاع والاخر فى غاية الانحطاط وهذا معنى شبه التضاد لا انهما متضادان لعدم

توارد هما على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض ولا من قبيل الاسود والابيض

لان الوصفين المتضادين ههنا ليسا بداخلين فى مفهوم السماء والارض والاول

والثانى فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذى يكون سابقا على الغير ولا يكون

مسبوقا بالغير والثانى هو الذى يكون مسبوقا بواحد فقط فاشبها المتضادين باعتبار

اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما ولم يجعلا متضادين كالاسود والابيض

لانه قد يشترط فى المتضادين ان يكون بينهما غاية الخلاف ولا يخفى ان مخالفة

الثالث والرابع وغيرهما للاول اكثر من مخالفة الثانى له مع ان العدم معتبر فى

مفهوم الاول فلا يكون وجوديا فانه اى انما جعل التضاد وشبهه جامعا

وهميا لان الوهم ينزلهما منزلة التضائف فى انه لا يحضره احد المتضادين

او الشبيهين بهما الا ويحضره الاخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع

الضد من المغايرات الغير المتضادة يعنى ان ذلك مبنى على حكم الوهم والا فالعقل

يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الاخر او خيالى وهو امر بسببه يقتضى الخيال اجتماعهما

فى المفكرة وذلك بان يكون بين تصوريهما تقارن فى الخيال سابق على العطف لاسباب

مؤدية الى ذلك ونسبتها الى اسباب التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت
الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا فكم من صور لا انفكاك بينها في خيال
وهي في آخر مما لا تجتمع اصلا وكم من صور تغيب عن خيال وهي في خيال آخر مما لا تغيب قط
ولصاحب علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لان معظم ابوابه الفصل والوصل
وهو مبني على الجامع لا سيما الجامع الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة
بحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال وبيان تفاصيل الاسباب
مما يفوته الحصر فظهر ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يدرك بالعقل وبالوهمي ما يدرك بالوهم
وبالخيالي ما يدرك بالخيال لان التضاد وشبهه ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا
التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وقد
خفي هذا على كثير من الناس فاعترضوا بان السواد والبياض مثلا من المحسوسات دون الوهميات
واجابوا بان الجامع كون كل منهما متضادا للآخر وهذا معنى جزئي فتماثل هذا
مع ذاك وتضايفه معه ليس معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف
وشبههما فانها ان اضيفت الى الكليات كانت كليات وان اضيفت الى الجزئيات
كانت جزئيات [illegible] قلت كلام المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف ثم ان الجامع الخيالي

هو تقارن الصور في الخيال وظاهر انه ليس بصورة ترتسم في الخيال بل
هو من المعاني فان قلت كلام المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود
الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما وهو نفسه معترف بعدم ذلك حيث
منع صحة نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس والف باذنجانة ومرارة
الارنب محدثة قلت كلامه ههنا ليس الا في بيان الجامع بين الجملتين واما
ان اي قدر من الجامع يجب لصحة العطف فمفوض الى موضع آخر وقد صرح فيه
باشتراط المناسبة بين المسندين والمسند اليهما جميعا والمفهم لما عقد
لكن كلامه في بيان الجامع سهو منه وايراد اصطلاح غيره الى ما ترى فذكر وكان
الجملتين التشبيه وكان قوله الوهمي ان يكون اتحاد في تصورهما
اتحاد في التصور فوقع الخلل في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل
او تضاد او شبه تضاد والخيالي ~~ان يكون بين تصوريهما اعني العلم بهما~~
~~وكذا التقارن في الخيال انما هو بين~~ تصوريهما تقارن لان التضاد
مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا
التقارن في الخيال انما هو بين نفس الصور فلا بد من تأويل كلام المصنف

وحمله على ما ذكره السكاكي بان يراد بالتثنية الجملتان وبالتصور مفردتين
مفردات الجملة مع ان ظاهر عبارته يأبى ذلك وبحث الجامع زيادة
تفصيل وتحقيق اوردناه في الشرح وانه من المباحث التي ما وجدنا احدا حام
حول تحقيقها ومن محسنات الوصل بعد وجود المصحح تناسب الجملتين في الاسمية
والفعلية وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة فاذا اردت مجرد
الاخبار من غير تعرض للتجدد في احديهما والثبوت في الاخرى قلت قام زيد
وقعد عمرو وكذا زيد قائم وعمرو قاعد الا لمانع مثل ان يراد في احديهما
التجدد وفي الاخرى الثبوت فتقول قام زيد وعمرو قاعد او يراد في
احديهما المضي وفي الاخرى المضارعة فيقال زيد قام وعمرو يقعد او
يراد في احديهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد كقوله تعالى وقالوا
لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر ومنه قوله تعالى ولكل امة
اجل فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون فعندي ان قوله
ولا يستقدمون عطف على الشرطية قبلها لا على الجزاء اعني قوله لا يستأخرون
اذ لا معنى لقولنا اذا جاء اجلهم لا يستقدمون تنبيه اصل الحال

ذنابة

ذنابة للشيء تشبه به ذنب الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبدونها
اخرى عقيب بحث الفصل والوصل لمكان التناسب اصل الحال المنتقلة اي الكثير
الراجح فيها كما يقال الاصل في الكلام هو الحقيقة ان يكون بغير واو واحترز
بالمنتقلة عن المؤكدة المقررة لمضمون الجملة فانها يجب ان يكون بغير واو
البتة لشدة ارتباطها بما قبلها وانما كان الاصل في المنتقلة الخلو عن الواو
لانها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدأ فان قولك جاء
زيد راكبا اثبات الركوب لزيد كما في زيد راكب الا انه في الحال على سبيل التبعية
وانما المقصود اثبات المجيء وجئت بالحال لتزيد في الاخبار عن المجيء هذا
المعنى ووصف له اي ولانها في المعنى وصف لصاحبها كالنعت با
لنسبة الى المنعوت الا ان المقصود في الحال كون صاحبها على هذا
الوصف حال مباشرة الفعل فهي قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه
بخلاف النعت فانه لا يقصد به ذلك بل مجرد اتصاف المنعوت به واذا
كانت الحال مثل الخبر والنعت فكما انهما يكونان بدون الواو فكذلك
الحال واما ما اورده بعض النحويين من الاخبار والنعوت المصدرة بها

المصدرة بها

بالواو كالخبر في باب كان والجملة الوصفية المصدرة بالواو التي يسمى واو تأكيد
لصوق الصفة بالموصوف فعلى سبيل التشبيه والالحاق بالحال لكن خولف هذا الاصل
اذا كانت الحال جملة فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة
بالافادة من غير ان يتوقف على التعليق بما قبلها وانما قال من حيث هي لانها
من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعليق بكلام سابق قصد
تقييده بها فتحتاج الجملة الواقعة حالا الى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت
حالا عنه وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الذي لا يعدل عنه ما لم تمس
حاجة الى زيادة ارتباط هو الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال
المفردة والخبر والنعت فالجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها
اي الذي تقع هي حالا عنه وجب الواو ليحصل الارتباط فلا يجوز خرجت زيد
قائم ولما ذكر ان كل جملة خلت عن الضمير وجب فيها الواو اراد ان يبين
ان اي جملة لا يجوز فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما اي الاسم الذي يجوز
ان ينتصب عنه حال بالواو وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا
مخصوصا لا نكرة محضة او مبتدأ او خبرا فانه لا يجوز ان ينتصب عنه حال على الاصح

وانما

118

قوله

وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان قوله كل جملة مبتدأ خبره يصح ان
تقع تلك الجملة حالا عنه اي عما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو ما لم يثبت
فيه الحكم اعني وقوع الحال عنه لم يصح اطلاق اسم صاحب الحال عليه الا مجازا
وانما قال ينتصب عنه حال ولم يقل يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه لتدخل
فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع المثبت فيصح استثناؤها
بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز
ان يجعل ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما سيأتي من ان ربط مثلها يجب ان يكون
بالضمير فقط ولا يخفى ان المراد بقوله كل جملة الجملة الصالحة للحالية في
الجملة بخلاف الانشائيات فانها لا تقع حالا البتة لا مع الواو ولا بدونها
والا عطف على قوله ان خلت اي وان لم تخل الجملة الحالية عن ضمير صاحبها
فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها اي الواو نحو قوله
ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل في
الحال هي الحال المفردة لعراقة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه لوقوعها
موقعه وهي اي المفردة تدل على حصول صفة اي معنى قائم بالغير لانها لبيان

الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول والهيئة معنى قائم بالغير غير ثابتة لان
الكلام في الحال المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له يعني
العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون
الحال وهذا معنى المقارنة وهو اي المضارع المثبت كذلك اي دال على
حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة فيمتنع الواو فيه
كما في المفردة اما الحصول اي اما دلالة المضارع المثبت على حصول صفة
غير ثابتة فلكونه فعلا فيدل على التجدد وعدم الثبوت مثبتا فيدل على
الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال
وفيه نظر لان الحال التي يدل عليها المضارع هو زمان التكلم وحقيقته اجزاء
متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال التي نحن بصددها يجب ان
يكون مقارنا لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال ماضيا كان او حالا
او مستقبلا فلا دخل للمضارعة في المقارنة فالاولى ان يعلل امتناع الواو
في المضارع المثبت بانه على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى واما ما جاء
من نحو قول بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله فلما خشيت اظافيرهم اي

اسلحتهم نجوت وارهنهم مالكا فقيل انما جاز الواو في المضارع المثبت
الواقع حالا على اعتبار حذف المبتدأ لتكون الجملة اسمية اي وانا اصك
وانا ارهنهم كما في قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اي
وانتم قد تعلمون وقيل الاول اي قمت واصك وجهه شاذ والثاني اي نجوت
وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هي اي الواو فيهما للعطف لا للحال
وليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضي
والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت عدل عن لفظ الماضي الى لفظ
المضارع حكاية للحال الماضية ومعناها ان يفرض ما كان في الزمان الماضي
واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع وان كان الفعل مضارعا
منفيا فالامران جائزان الواو وتركه كقراءة ابن ذكوان فاستقيما
ولا تتبعان بالتخفيف اي بتخفيف النون فيكون لا للنفي دون النهي لثبوت
النون التي هي علامة الرفع فلا يصح عطفه على الامر قبله فيكون الواو للحال
بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بالتشديد فانه نهي مؤكد معطوف على الامر
قبله فيكون لا للنهي لا للنفي ونحو ومالنا لا نؤمن بالله اي اي شيء ثبت لنا لا نؤمن بالله اي حال

كونا غير مؤمنين فالفعل المنفي حال بدون الواو وانما جاز فيه الامران
لدلالته على المقارنة لكونه مضارعاً دون الحصول لكونه منفياً والمنفي
انما يدل مطابقة على عدم الحصول وكذا يجوز الواو وتركه ان كان الفعل
ماضياً لفظاً او معنى كقوله تع اخباراً انّى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر
بالواو وقوله تع او جاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو وهذا في الماضي
لفظاً واما الماضي معنى فالمراد به المضارع المنفي بلم او لمّا فانهما تقلبان
معنى المضارع الى الماضي فاورد للمنفي بلم مثالين احدهما مع الواو والآخر
بدونه واقتصر في المنفي بلمّا على ما هو بالواو وكانه لم يطلع على مثال
ترك الواو الا انه مقتضى القياس فقال وفضل لم يمسسهم وقوله انى
يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل
لم يمسسهم سوء وقوله تع ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولمّا يأتكم مثل
الذين خلوا من قبلكم اما المثبت اى اما جواز الامرين في الماضي المثبت
فلدلالته على الحصول نظراً الى صيغته لكونه فعلاً مثبتاً دون
المقارنة لكونه ماضياً فلا يقارن الحال ولهذا اى ولعدم دلالته على

المقارنة

المقارنة شرط ان يكون مع قد ظاهرة كما في قوله تع وقد بلغني الكبر
او مقدرة كما في قوله تع حصرت صدورهم لان قد يقرب الماضي من الحال
والاشكال المذكور وارد ههنا وهو ان الحال التي نحن بصددها غير الحال التي
تقابل الماضي ويقرب قد الماضي منها فيجوز المقارنة اذا كان الحال والعامل
ماضيين ولفظ قد انما يقرب الماضي من الحال التي هي زمان التكلم وربما
يبعده عن الحال التي نحن بصددها كما في قولنا جاءني زيد في السنة الماضية
وقد ركب فرسه والاعتذار عن ذلك مذكور في الشرح واما المنفي اى اما جواز
الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول
اى دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق اى لامتداد النفي من حين
الانتفاء الى زمان التكلم وغيرها اى غير لما مثل لم وما لانتفاء متقدم
على زمان التكلم مع ان الاصل استمراره اى استمرار ذلك الانتفاء لما يجيء
حتى تظهر قرينة على الانقطاع كما في قولنا لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم
فيحصل به اى بالمنفي او بان الاصل فيه الاستمرار الدلالة عليها اى على المقارنة
عند الاطلاق وترك التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء بخلاف المثبت

فان وضع الفعل على افادة من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت
ضرب مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت ما ضرب
افاد استغراق النفي لجميع اجزاء الزمان الماضي لكن لا قطعيا بخلاف لم وذلك
لانهم قصدوا ان يكون الاثبات والنفي في طرفي نقيض ولكن لم الاثبات
في الجملة انما ينافيه النفي دائما وتحقيقه اي تحقيق هذا الكلام ان استمرار العدم
لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار
وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود ولا بد للوجود الحادث
من سبب بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفيه
مجرد انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم حتى توجد عللها فنفي
الجملة لما كان الاصل في المنفي الاستمرار حصل من اطلاقه الدلالة على المقارنة
واما الثاني اي عدم دلالته على الحصول فلكونه منفيا هذا اذا كانت الجملة
فعلية وان كانت اسمية فالمشهور جواز تركها اي الواو وعكسه ما مر في الماضي
المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة
غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى في بمعنى مشافها

وايضا

وايضا المشهور ان دخولها اي الواو اولى من تركها لعدم دلالتها
اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف فيها فحسن زيادة
رابطة نحو فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم
والمعرفة او وانتم تعلمون ما بينهما من التفاوت وقال عبد القاهر ان
كان المبتدأ في الجملة الاسمية الحالية ضمير ذي الحال وجبت الواو سواء
كان خبره فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك
لان الجملة لا تترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في
الاثبات وتقدر تقدير المفرد في ان لا يستأنف لها الاثبات وهذا
مما يمتنع في نحو جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد
وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا في انك
لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات
لان اعادة ذكره لا يكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت
تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول جاءني
زيد وعمرو يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للسرعة

اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجي الجملة الاسمية الا مع الواو
وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشي الخارج عن قياسه واصله بضرب من التاويل
ونوع من التشبيه هذا كلامه في دلائل الاعجاز وهو مشعر بوجوب الواو في نحو جاء زيد
وزيد يسرع او مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع او مسرع امامه بطريق الاولى ثم قال
الشيخ وان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها اي في تلك الحال تركها
اي ترك الواو نحو قول بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي
على سواد اي بقية من الليل يعني اذا لم يعرف قدري اهل بلدة او لم اعرفهم
خرجت منهم مصاحبا للبازي الذي هو ابكر الطيور مشتملا على شي من ظلمة الليل
غير منتظر لاسفار الصبح فقوله على سواد حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ
الوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال لا
مبتدا وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون
الفعل اللهم الا ان يقدر فعل ماض مع قد هذا كلامه وفيه بحث لان الظاهر ان مثل
على كتفه سيف يحتمل ان يكون في تقدير المفرد وان يكون جملة اسمية قدم خبرها
وان يكون فعلية مقدرة بالماضي او المضارع فعلى تقدير لا يمتنع الواو

وعلى تقدير

وعلى تقديرين لا يجب الواو فمن اجل هذا كثر تركها وقال الشيخ ايضا ويحسن الترك
اي ترك الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول حرف على المبتدا يحصل بذلك
الحرف نوع من الارتباط كقوله فقلت ان تبصريني كانما بني حوالي الاسود
الحوارد من حرد اذا غضب فقوله بني الاسود جملة اسمية حالا من مفعول
تبصريني ولولا دخول كانما عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالي اي
في اكنافي وجوانبي حال من بني لما في حرف التشبيه من معنى الفعل ويحسن الترك تارة
اخرى لوقوع الجملة الاسمية الواقعة حالا بعقب مفرد حال كقوله والله
يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم فقوله برداك تبجيل وتعظيم حال ولو لم
يتقدمها قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو

الباب الثامن

الايجاز
والاطناب والمساواة قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما
نسبيين اي من الامور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل
شي آخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا
المطنب انما يكون مطنبا بالنسبة الى ما هو انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا
بترك التحقيق والتعيين اي لا يمكن التنصيص على ان هذا المقدار من الكلام ايجاز

وذلك الاطناب اقرب كلام موجز يكون مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وبالعكس
والبناء على امر عرفي اي وان بالبناء على امر يعرفه اهل العرف وهم متعارف
الاوساط الذين ليسوا في مرتبة البلاغة ولا في غاية الفهاهة اي كلامهم
في مجرى عرفهم في تادية المعاني عند المعاملات والمحاورات وهو اي هذا الكلام
لا يحمد من الاوساط في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم ايضا
منهم لان غرضهم تادية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت
ومجرد تاليف يخرجها عن حكم التعقيد فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة
المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال اي السكاكي الاختصار
لكونه نسبيا يرجع فيه تارة الى ما سبق اي الى كون عبارة المتعارف اكثر
منها وتارة اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر اي من الكلام الذي
ذكره المتكلم وتوهم بعضهم ان المراد بما ذكر متعارف الاوساط وهو غلط
لا يخفى على من له قلب او القى السمع وهو شهيد يعني كما ان الكلام يوصف بالايجاز
لكونه اقل من المتعارف كذلك يوصف به لكونه اقل مما يقتضيه المقام
بحسب الظاهر وانما قلنا بحسب الظاهر لانه لو كان اقل مما يقتضيه المقام ظاهرا وتحقيقا

لم يكن

لم يكن في شيء من البلاغة مثاله قوله تعالى رب اني وهن العظم مني واشتعل الآية
فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف اعني قولنا يا رب شخت وايجاز بالنسبة الى
مقتضى المقام ظاهرا لانه مقام بيان انقراض الشباب والمام المشيب فينبغي
ان يبسط فيه الكلام غاية البسط فللايجاز معنيان بينهما عموم من وجه وفيه نظر لان
كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه اذ كثيرا ما تحقق معاني الامور النسبية و
تعرف بتعريفات تليق بها كالابوة والاخوة وغيرهما والجواب انه لم يرد تعسر بيان
معناهما لان ما ذكره بيان لمعناهما بل اراد تعسر التحقيق والتعيين في ان هذا القدر
ايجاز وذلك اطناب ثم الاطناب ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف وهو كون المقام خليقا بابسط مما ذكره
بان يقال الايجاز هو الاداء باقل من المتعارف او مما يليق بالمقام من كلام
ابسط من المذكور رد الى الجهالة اذ لا يعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيتها
لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس
عليه ويرجع اليه والجواب ان الالفاظ قوالب المعاني والاوساط الذين لا يقدرون
في تادية المعاني على اختلاف العبارات والتصرف في لطائف الاعتبارات لهم حد من الكلام
يجري بينهم في المحاورات والمعاملات معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف

واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط الموصوف فانما هو للبلغاء
العارفين بمقتضيات الاحوال بقدر ما يمكن لهم فلا يخفى عليهم ما يقتضيه كل
مقام من مقدار البسط والاقرب الى الصواب ان يقال المقبول من طرق التعبير
عن المراد تأدية اصله بلفظ مساو له اى لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه
واف او بلفظ زائد عليه لفائدة فالمساواة ان يكون اللفظ بمقدار اصل
المراد والايجاز ان يكون ناقصا عنه وافيا به والاطناب ان يكون زائدا عليه لفائدة
واحترز بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد
غير واف به كقوله والعيش خير في ظلال النوك اى الحمق والجهالة ممن
عاش كدا اى مكدودا متعوبا اى الناعم في ظلال العقل يعني ان اصل
المراد ان العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل
ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا فلا يكون مقبولا واحترز بفائدة عن
التطويل وهو ان يزيد اللفظ على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ
الزائد متعينا نحو قوله وقددت الاديم لراهشيه والفى اى وجد قولها
كذبا ومينا والكذب والمين بمعنى واحد قوله قددت اى قطعت والراهشان

ناقصا عنه ح

العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم الشاق كناية عن عيش العقلاء فيكون معناه العيش الناعم خير من العيش الشاق وليس هذا المقصود اذ غرض المقصود ان العيش الناعم وان كان مع زيادة الجهل والحماقة خير عنده من العيش الشاق ولو كان مع نعمة العقل والعلم ولا خفاء ان عبارته قاصرة عن اداء هذا المعنى [illegible]
جلبي

العرقان

العرقان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه وفي الفى لجذيمة الابرش وفي قددت
وفي قولها للزباء والبيت في قصة قتل الزباء لجذيمة الابرش وهي معروفة و
احترز ايضا بفائدة عن الحشو وهو زيادة معينة لا لفائدة المفسد للمعنى
كالندى في قوله ولا فضل فيها اى في الدنيا للشجاعة والندى وصبر الفتى
لولا لقاء شعوب اى علم المنية صرفها للضرورة وعدم الفضيلة على تقدير عدم
الموت انما يظهر في الشجاعة والصبر لتيقن الشجاع بعدم الهلاك وتيقن الصابر
بزوال المكروه بخلاف الباذل ماله اذا تيقن بالخلود وعرف احتياجه
الى المال فان بذله حينئذ افضل مما اذا تيقن بالموت وتخليف المال وغاية
اعتذاره ما ذكره الامام ابن جني وهو ان في الخلود وتنقل الاحوال فيه من
عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل
المال كثير فضل وعن الحشو غير المفسد للمعنى كقوله واعلم علم اليوم والامس
قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي فلفظ قبله حشو غير مفسد وهذا بخلاف ما يقال ابصرته
بعيني وسمعته باذني وكتبته بيدي في مقام يفتقر الى التأكيد المساواة قدمها
لانها الاصل المقيس عليه نحو ولا يحيق المكر السيئ الا باهله وقوله فانك كالليل الذي

ولا يجوز ان يكون من باب التأكيد لان المؤكد يجب ان يكون [illegible] المؤكد والقبلية معتبرة في مفهوم الامس [illegible]

الذي

هو مدركي ولئن خلت لئن المنأى عنك واسع اى موضع البعد عنك ذو سعة يشبهني في
حال سخطه وهو له بانيل قيل في الآية حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون
كل منهما ايجاز الحذف واقعاً وفيه نظر لان اعتبار هذا الحذف رعاية لامر لفظي لا يتوقف عليه تادية
اصل المراد حتى لو صرح به لكان اطناباً بل تطويلاً وبالجملة لا نسلم ان لفظ الآية ولفظ البيت
ناقص عن اصل المراد و الا اى وان لم يكن كذلك فايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو قوله تعالى ولكم في
القصاص حيوة فان معناه كثير ولفظه يسير وذلك لان معناه ان الانسان اذا علم انه متى
قتل قتل كان ذلك داعياً الى ان لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذى هو القصاص كثير
من قتل الناس بعضهم بعضاً وكان ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف فيه اى ليس فيه حذف
شيء مما يؤدى به اصل المراد واعتبار الذى يتعلق به الظرف رعاية لامر لفظي حتى لو ذكر لكان
تطويلاً وفضله اى رجحان قوله ولكم في القصاص حيوة على ما كان عندهم اوجز كلام
في هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة حروف ما يناظره اى اللفظ الذى
يناظر قولهم القتل انفى للقتل منه اى من قوله ولكم في القصاص حيوة وما يناظره منه
هو قوله في القصاص حيوة لان قوله ولكم زائد على معنى قولهم القتل انفى للقتل فحروف
في القصاص حيوة مع التنوين احد عشر وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر اعنى الحروف

[Interlinear glosses: «بعد»; «ان المدرج»; «وهو ان الظرف لا بد له من متعلق»; «لان الظرف ساد مسد الفعل او شبهه فكانه لا حذف فيه»]

[Right margin: «سخطه ارغضب»؛ «٢ اطنابا صح»؛ «٢ الفعل صح»؛ «٢ الملفوظ اذ بالعبارة يتعلق الايجاز لا بالكتابة والتنوين الثابت في اللفظ المطلوب يعني الحيوة صح»]

وما يفيده

وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم لمنعه اى منع القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل
جماعة بواحد فحصل لهم في هذا الجنس من الحكم اعنى القصاص حيوة عظيمة او النوعية
اى ولكم في القصاص نوع من الحيوة وهي الحيوة الحاصلة للمقتول اى الذى يقصد قتله
والقاتل اى الذى يقصد القتل بالارتداع عن القتل لمكان العلم بالاقتصاص واطراده
اى ويكون قوله ولكم في القصاص حيوة مطرداً اذ الاقتصاص مطلقاً سبب للحيوة بخلاف
القتل فانه قد يكون انفى للقتل كالذى على وجه القصاص وقد يكون ادعى له كالقتل
ظلماً وخلوه عن التكرار بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل ولا يخفى ان الخالى
عن التكرار افضل من المشتمل عليه وان لم يكن مخلاً بالفصاحة واستغنائه عن
تقدير محذوف بخلاف قولهم فان تقديره القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة
اى وباشتماله على صنعة المطابقة وهو الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة كالقصاص والحيوة
وايجاز الحذف عطف على ايجاز القصر والمحذوف اما جزء جملة عمدة او فضلة مضاف
بدل من جزء جملة نحو واسأل القرية اى اهل القرية او موصوف نحو انا ابن جلا وطلاع
الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا اى ركاب
لصعاب الامور وقوله جلا جملة وقعت صفة لمحذوف اى انا ابن رجل جلا اى انكشف

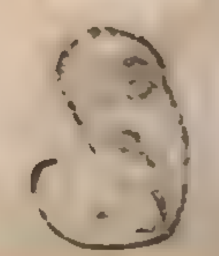
[Interlinear glosses: «من»; «بان زوال الانكار»; «كان»; «الثنية»؛ «طلاع»؛ «طرق التي الى الجبل»]

وتحقيق ذلك ان العلم المنقول عن الجملة اذا اخبر به صرفا عنه وجعل الجملة علما فهي حكاية الا ان حكم المفرد في الاعراب وعدمه ممنوع يا فهم

امره او كيف الامور وقيل جلالها علم وحذف التنوين باعتبار انه منقول عن الجملة
اعني الفعل مع الضمير لا عن الفعل وحده او صفة نحو قوله تعالى وكان وراءهم
ملك كل سفينة غصبا اى كل سفينة صحيحة او نحوها كسالمة او غير معيبة بدليل
ما قبله وهو قوله تعالى فاردت ان اعيبها لدلالته على ان الملك كان لا ياخذ المعيبة
او شرط كما مر في اخر باب الانشاء او جواب شرط وحذفه يكون اما لمجرد الاختصار
نحو ليت لي مالا انفق اي ان ارزقه انفقه ونحو ذلك
نحو قوله تعالى واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون فهذا شرط
حذف جوابه اي اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما تاتيهم من اية من ايات
ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة على انه اي جواب الشرط شيء لا يحيط
الوصف او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن مثالهما قوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا
على النار فحذف جواب الشرط للدلالة على انه لا يحيط به الوصف ولتذهب نفس السامع
كل مذهب ممكن او غير ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول كما مر في
الابواب السابقة وكالمعطوف مع حرف العطف قوله تعالى لا يستوي منكم من انفق
من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده يعني قوله
اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة عطف على جزء جملة

فلا تحزن

فان قلت ماذا اراد بالجملة ههنا حيث لم يعد الشرط والجزاء جملة قلنا اراد الكلام
المستقل الذي لا يكون جزءا من اخر مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل
فهذا سبب مذكور حذف مسببه اي فعل ما فعل او سبب لمذكور نحو فقلنا اضرب
بعصاك الحجر فانفجرت جزاء شرط مقدر اي فضرب بها فيكون قوله فضرب بها جملة محذوفة
هي سبب لقوله فانفجرت ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت فيكون المحذوف
جزء جملة هو الشرط ومثل هذا الفاء يسمى فاء فصيحة قيل على التقدير الاول
وقيل على التقدير الثاني وقيل على التقديرين او غيرهما اي غير المسبب والسبب نحو فنعم الماهدون
على ما مر في بحث الاستيناف من انه على حذف المبتدا والخبر على قول من يجعل المخصوص
خبر مبتدا اي هم محذوف واما اكثر عطف على اما جملة اي اكثر من جملة واحدة
نحو انا انبئكم بتاويله فارسلون يوسف اي فارسلوني الى يوسف لاستعبره الرؤيا
ففعلوا فاتاه وقال له يا يوسف والحذف على وجهين احدهما ان لا يقام شيء مقام المحذوف
بل يكتفي بالقرينة كما مر في الامثلة السابقة وان يقام نحو وان يكذبوك
فقد كذبت رسل من قبلك فقوله فقد كذبت ليس جزاء الشرط لان تكذيب
الرسل متقدم على تكذيبه بل هو سبب لمضمون الجواب المحذوف اقيم مقامه اي



فلا تحذف واصبر ثم الحذف لابد له من دليل وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه
اي على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة فالعقل
دل على ان ههنا حذفا اذ الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان
والمقصود الاظهر من هذه الاشياء المذكورة في الآية تناولها الشامل للاكل وشرب
الالبان فدل على تعيين المحذوف وفي قوله منها ان يدل اه ان دلالته على حذف مضاف
ومنها ان يدل العقل عليهما اي على الحذف وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك
فالعقل يدل على امتناع مجيء الرب بذاته وتقدس على تعيين المراد اليه اي امره او عذابه
فالامر المعين الذي دل عليه العقل هو احد الامرين لا احدهما على التعيين ومنها ان
يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل
دل على ان فيه حذفا اذ لا معنى للوم على ذات الشخص واما تعيين المحذوف فانه يحتمل
ان يقدر في حبه لقوله قد شغفها حبا وفي مراودته لقوله تراود فتاها عن نفسه وفي
شانه حتى يشملهما اي الحب والمراودة والعادة دلت على الثاني اي مراودته
لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره اي الحب المفرط اياه اي صاحبه
فلا يجوز ان يقدر في حبه ولا في شانه لكونه شاملا له فيتعين ان يقدر في مراودته

نظرا

نظرا الى العادة ومنها الشروع في الفعل يعني من ادلة تعيين المحذوف لا من ادلة
الحذف لان دليل الحذف ههنا هو ان الجار والمجرور لابد وان يتعلق بشيء والشروع
في الفعل يدل على انه ذلك الفعل يعني الذي شرع فيه نحو بسم الله فيقدر ما جعلت
التسمية مبدأ له فان كان عند القراءة يقدر بسم الله اقرأ وعلى هذا القياس ومنها
اي ومن ادلة تعيين المحذوف الاقتران كقولهم للعروس بالرفاء والبنين
فان مقارنة هذا الكلام للاعراس المخاطب دل على تعيين المحذوف اي اعرست
او مقارنة المخاطب بالاعراس وتلبسه به دل على ذلك والمختار بالرفاء هو
الالتيام والاتفاق والبنين للملابسة والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام
ليرى المعنى في صورتين مختلفتين احدهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان
خير من علم واحد او ليتمكن في النفس فضل تمكن لما جبل الله النفوس عليه
من ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع عندها او ليكمل لذة العلم به اي المعنى
لما لا يخفى من ان نيل الشيء بعد الشوق والطلب الذ نحو رب اشرح لي صدري
فان اشرح لي يفيد طلب شرح لشيء ما له اي للطالب وصدري يفيد تفسيره اي
تفسير ذلك الشيء ومنه اي ومن الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين

ومنها ان تدل العادة عليهما نحو
لو نعلم قتالا لاتبعناكم اي مكان قتال
اي مكانا صالحا للقتال والعدو اشاروا
بالبقاء في المدينة ح خ

ما جبل في

اى قولهم نعم المخصوص خبر مبتدأ محذوف اذ لو اريد الاختصار اى ترك الاطناب
كفى نعم زيد وفى هذا اشعار بان الاختصار قد يطلق على ما يشمل المساواة ايضا
ووجه حسنه اى حسن باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام
فى معرض الاعتدال من جهة الاطناب بالايضاح بعد الابهام والايجاز بحذف المبتدأ
وايهام الجمع بين المتنافيين اى الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك
ايهام الجمع بين المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما
واحد فى زمان واحد من جهة واحدة وهو محال ومنه اى ومن الايضاح بعد الابهام
التوشيع وهو فى اللغة لف القطن المندوف وفى الاصطلاح لز توتى فى عجز
الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول كقوله يشيب ابن آدم ويشب
معه خصلتان الحرص وطول الامل واما بذكر الخاص بعد العام
عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام والمراد الذكر على سبيل العطف للتنبيه
على فضله اى مزية الخاص حتى كانه ليس من جنسه اى العام تنزيلا للتغاير فى الوصف
منزلة التغاير فى الذات يعنى انه لما امتاز عن سائر افراد العام بماله من الاوصاف
الشريفة جعل كانه شىء آخر مغاير للعام لا يشمله العام ولا يعرف حكمه منه نحو حافظوا

من الامور المستغربة التى تستلذ النفس وانما قال ايهام الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين

وانما سمى توشيعا لان فيه من اللف والنشر لكن اللف فيه معقود على النشر وفى اللغة بالكسر ... التوشيع ... فى الواقع مفسر باسمين ... ذكر المثنى لعدم ...

على الصلوات

١٣٥

على الصلوات والصلوة الوسطى اى الوسطى من الصلوات او الفضلى من قولهم
للافضل الاوسط وهى صلوة العصر عند الاكثر واما بالتكرير لنكتة ليكون الاطناب
لا تطويلا وتلك النكتة كتاكيد الانذار فى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون
فقوله كلا ردع عن الانهماك فى الدنيا وتنبيه وسوف تعلمون انذار وتخويف
اى سوف تعلمون الخطاء فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول المحشر وفى تكريره
تاكيد للردع والانذار وفى ثم دلالة على ان الانذار الثانى ابلغ
والارتقاء واما بالايغال من اوغل فى البلاد اذا ابعد فيها واختلف فى تفسيره
فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة فى قولها
اى قول الخنساء فى مرثية اخيها صخر وان صخرا لتأتم اى تقتدى الهداة به كانه
علم اى جبل مرتفع فى راسه نار زيادة مبالغة وكتحقيق التشبيه اى وكتحقيق التشبيه
فى قوله كان عيون الوحش حول خبائنا اى خيامنا وارحلنا الجزع الذى لم يثقب
الجزع بالفتح الخرز اليمانى الذى فيه سواد وبياض شبه به عيون الوحش واتى بقوله
لم يثقب تحقيقا للتشبيه لانه اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعين قال الاصمعى الظبى والبقرة
اذا كانا حيين فعيونها كلها سواد فاذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد

ع انه لا ينبغى للناظر ان يكون الذهن جميع ... وان ...

٦ الثانى ابلغ من الاول تنزيلا لبعد المرتبة منزلة بعد الزمان واستعمالا للفظ ثم فى مجرد التدرج فى درج الارتقاء

٤ فقوله كانه علم وافٍ بالمقصود اعنى التشبيه بما يهتدى به الا ان فى قوله فى راسه نار ...

١٣٤

وبياض بعد ما سوّدت والمراد كثرت القصيد يعني ما اكلن كثرت العيون عندنا كذا في شرح
ديوان امرء القيس فعلى هذا التغيير يختص بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد
نكتة يتم المعنى بدونها ومثل لذلك في غير الشعر بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا
من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون فقوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد
لا محالة الا ان فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل واما بالتذييل وهو تعقيب
الجملة بجملة تشتمل على معناها اي معنى الجملة الاولى للتوكيد فهو اعم من الايغال من
جهة انه يكون في ختم الكلام وغيره واخص من جهة ان الايغال قد يكون بغير الجملة
ولغير التاكيد وهو اي التذييل ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل بافادة
المراد بل توقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا
الكفور على وجه وهو ان يراد وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص فيتعلق بما قبله
اما على الوجه الآخر وهو ان يراد وهل نعاقب الا الكفور بناء على ان المجازاة
هي المكافاة ان خيرا فخير وان شرا فشر فهو من الضرب الثاني وضرب اخرج مخرج المثل
بان يقصد بالجملة الثانية حكم كلي منفصل عما قبله جار مجرى الامثال في الاستقلال
وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وهو ايضا

اي التذييل

اي التذييل ينقسم قسمة اخرى واتى بلفظ ايضا تنبيها على ان التقسيم للتذييل مطلقا لا للضرب
الثاني منه اما ان يكون لتاكيد منطوق كهذه الآية فان زهوق الباطل منطوق في قوله وزهق
الباطل واما لتاكيد مفهوم كقوله ولست على لفظ الخطاب بمستبق اخا لا تلمه حال على شعث
او عن ضمير المخاطب لست على شعث اي تفرق وذميم خصال فهذا الكلام دل بمفهومه على
نفي الكامل من الرجال وقد اكده بقوله اي الرجال المهذب استفهام انكار اي ليس في
الرجال منقح الفعال مرضي الخصال واما بالتكميل للتكميل ويسمى الاحتراس ايضا لان فيه التوقي
والاحتراز عن توهم خلاف المقصود وهو ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود
بما يدفعه اي يدفع ايهام خلاف المقصود وذلك الدافع قد يكون في وسط الكلام وقد يكون
في آخره فالاول كقوله فسقى ديارك غير مفسدها نصب على الحال من فاعل سقى وهو صوب الربيع
اي نزول المطر ووقوعه في الربيع وديمة تهمي اي تسيل فلما كان نزول المطر قد يؤول الى
الديار وفسادها اتى بقوله غير مفسدها دفعا لذلك والثاني نحو اذلة على المؤمنين فانه لما كان
مما يوهم ان يكون ذلك لضعفهم دفعه بقوله اعزة على الكافرين تنبيها على ان ذلك تواضع
منهم للمؤمنين ولهذا عدى الذل بعلى لتضمنه معنى العطف والشفقة ويجوز ان يقصد بالتعدية بعلى الدلالة
على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم واما بالتتميم وهو ان يؤتى

في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة مثل مفعول او حال او نحو ذلك مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن
كلام ومن زعم انه اراد بالفضلة ما يتم اصل المعنى بدونه فقد كذبه كلام المص في الايضاح وانه
لا تخصيص لذلك بالتتميم لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه وهو ان يكون الضمير
في حبه للطعام اي يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه وان جعل الضمير لله تعـ اي يطعمون على حب
الله فهو لتادية اصل المراد واما بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين
معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام لم يرد بالكلام مجموع المسند اليه
والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون
الثاني بيانا للاول او تاكيدا او بدلا كالتنزيه في قوله تعـ ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما
يشتهون فقوله سبحانه جملة لانه مصدر بتقدير الفعل وقعت في اثناء الكلام لان قوله ولهم ما
يشتهون عطف على قوله لله البنات والدعاء في قوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى
ترجمان اي مفسر ومكرر فقوله وبلغتها اعتراض في اثناء الكلام لقصد الدعاء والواو في مثله
يسمى اعتراضية ليست بعاطفة ولا حالية والتنبيه في قوله واعلم فعلم المرء ينفعه
هذا اعتراض بين اعلم ومفعوله وهو ان سوف يأتي كل ما قدرا وان هي المخففة
من المثقلة وضمير الشان محذوف يعني ان المقدورات آتية البتة وان وقع

فيه

فيه تأخير ما وفي هذا تسلية وتسهيل للامر فالاعتراض يباين التتميم
لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من اعراب ويباين التكميل لانه
انما يكون لدفع ايهام خلاف المقصود ويباين الايغال لانه لا يكون الا في
آخر الكلام لكنه يشمل بعض صور التذييل وهو ما يكون بجملة لا محل لها من
الاعراب وقعت بين جملتين متصلتين معنى لانه كما لم يشترط في التذييل ان
يكون بين كلامين لم يشترط فيه ان لا يكون بين كلامين فتأمل حتى يظهر لك فساد ما قيل
انه يباين التذييل بناء على انه لم يشترط فيه ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين
متصلين معنى ومما جاء اي ومن الاعتراض الذي وقع بين كلامين وهو اكثر من
جملة ايضا اي كما ان الواقع هو بينه اكثر من جملة نحو قوله تعـ فاتوهن
من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين فهذا اعتراض
اكثر من جملة لانه كلام يشتمل على جملتين وقع بين كلامين اولهما قوله فاتوهن
من حيث امركم الله وثانيهما قوله نساؤكم حرث لكم والكلامان متصلان
معنى فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فاتوهن من حيث امركم الله
وهو مكان الحرث فان الغرض الاصلي من الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة

لا لقضاء

والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما أمروا به والتنفير عما
نهوا عنه وقال قوم قد يكون النكتة فيه اي في الاعتراض غير ما ذكر
مما سوى دفع الايهام حتى انه قد يكون لدفع ايهام خلاف المقصود
ثم القائلون بان النكتة فيه قد يكون دفع الايهام افترقوا فرقتين
جوز بعضهم وقوعه اي الاعتراض آخر جملة متصلة بها وذلك بان
لا يلي الجملة جملة اخرى اصلا فيكون الاعتراض في آخر الكلام او
يليها جملة اخرى غير متصلة بها معنى وهذا الاصطلاح مذكور في مواضع
من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء ان يؤتى في اثناء الكلام او
في آخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل
لها من الاعراب لنكتة سواء كانت دفع الايهام او غيره فيشمل الاعتراض
بهذا التفسير التذييل مطلقا لانه يجب ان يكون بجملة لا محل لها من
الاعراب وان لم يذكره المص وبعض صور التكميل وهو ما يكون بجملة لا محل لها
من الاعراب فان التكميل قد يكون بجملة وقد يكون بغيرها والجملة التكميلية قد يكون
ذات اعراب وقد لا يكون لكنها تباين التتميم لان الفضلة لا بد لها من الاعراب وقيل

لانه

لا يليها جملة

١٣٨

لانه لا يشترط في التتميم ان يكون جملة كما اشترط في الاعتراض وهو غلط كما يتبين الثاني بان
بالجملة لانه لم يشترط في الجملة التحقق فافهم وبعضهم اي وجوز بعض القائلين بان نكتة الاعتراض
قد يكون دفع الايهام كونه اي الاعتراض غير جملة فالاعتراض عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام او بين
كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة ما فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض
صور التكميل وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين الكلامين المتصلين واما بغير ذلك
عطف على قوله واما بالايضاح بعد الابهام واما بكذا وكذا كقوله تعالى الذين يحملون العرش
ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر اي ترك الاطناب فان الا
ختصار قد يطلق على ما يعم الايجاز والمساواة كما مر لم يذكر ويؤمنون به
لان ايمانهم لا ينكره اي لا يجهله من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه
معلوما وحسن ذكره اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان
ترغيبا فيه وكون هذا الاطناب بغير ما ذكر من الوجوه السابقة ظاهر با
لتأمل فيها واعلم انه قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار
كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام آخر مساو له اي لذلك الكلام في
اصل المعنى فيقال للاكثر حروفا انه مطنب وللاقل انه موجز كقوله

يقصد اي يوحن عن الدنيا اذا عن اي ظهر سودد اي سيادة و كو
ابرزت في زي تعذر اَنا هذا الزي الهيئة والعذراء البكر والنهود
ارتفاع الثدي و قوله ولت بالضم على انه فعل المتكلم بدليل ما قبله
وهو قوله اني لصبار على ما ينوبني وحسبي ان الله اثنى على
الصبر بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العليا في جانب الفقر
يصفه بالميل الى المعالي يعني ان السيادة مع
التعب احب اليه من الراحة مع الخمول فهذا البيت
المناسب بالنسبة الى المصراع السابق و يقرب منه
اي من هذا القبيل قوله تعالى لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون و
قول الحماسي على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول يصف رياستهم
ونفاذ حكمهم الا تغير ما زيد من غيرنا واحد ان نجتهد على الاعم اي علينا
فانه يشمل كل فعل تحقق بالقول فالكلام ان ايت وما يحفى
اصل المعنى بل كلام الله سبحانه اجل واعلى وكيف لا والله اعلم
الفن الاول بعون الله وتوفيقه واياه نسال اتمام الفن الاخير مع هدايته طريقه

الفن الثاني

الفن الثاني في علم البيان قدمه على البديع للاحتياج اليه

في نفس البلاغة وتعلق البديع بالتوابع وهو علم اي ملكة يقتدر
بها على ادراكات جزئية او اصول وقواعد معلومة يعرف به ايراد
المعنى الواحد اي المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال بطرق و
تراكيب مختلفة في وضوح الدلالة عليه اي على ذلك المعنى بان يكون
بعض الطرق واضح الدلالة عليه وبعضها اوضح والواضح خفي بالنسبة
الى الاوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وتقييد الاختلاف بالوضوح
ليخرج معرفة ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في اللفظ والعبارة
واللام في المعنى الواحد للاستغراق العرفي فلو عرف احد ايراد
معنى قولنا زيد جواد بطرق مختلفة لم يكن بمجرد ذلك عالما بالبيان
ثم لما لم يكن كل دلالة قابلة للوضوح والخفاء اراد ان يشير
الى تقسيم الدلالة وتعيين ما هو المقصود ههنا فقال ودلالة اللفظ
يعني دلالة الوضعية وذلك لان الدلالة هي كون الشيء بحيث
يلزم من العلم به العلم بشيء اخر والاول الدال والثاني المدلول

ثم الدال ان كانت لفظا فالدلالة لفظية كدلالة العقود والخطوط والنصب والاشارات ثم الدلالة اللفظية ان يكون للوضع مدخل فيها اولا فالاولى هي المقصودة بالنظر ههنا وهي كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق بالنسبة الى العالم بوضعه وهذه الدلالة اما على تمام ما وضع اللفظ له كدلالة لفظ الانسان على الحيوان الناطق او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او على خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك وتسمى الاولى اي الدلالة على ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ لتمام المعنى ويسمى كل من الاخيرين اي الدلالة على الجزء والخارج عقلية لان دلالة اللفظ على الجزء والخارج انما هي من جهة حكم العقل بان حصول الكل او الملزوم يستلزم حصول الجزء او اللازم والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية باعتبار ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كدلالة الدخان على النار وتخص الاولى من الدلالات الثلث بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له

فيه ان الحق ان الدلالة اللفظية على تصاحب المتكلم خارجة عن الاقسام مع مدخلية الوضع فيها ويمكن ان يقال المراد بمدخلية الوضع لنفس المعنى

والثالثة

والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الكل والجزء واللازم كلفظ الشمس المشترك مثلا بين الجرم والشعاع ومجموعهما فاذا اطلق على المجموع مطابقة واعتبر دلالته على الجرم تضمنا وعلى الشعاع التزاما فقد صدق على هذا التضمن والالتزام انها دلالة اللفظ على تمام الموضوع له واذا اطلق على الجرم او الشعاع مطابقة صدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له او لازمه وحينئذ ينتقض تعريف كل من الدلالات الثلث بالاخريين فالجواب ان قيد الحيثية ماخوذة في تعريف الامور التي تختلف باعتبار الاضافات فمعنى المطابقة هي الدلالة على تمام ما وضع له من حيث انه تمام ما وضع له والتضمن الدلالة على جزء ما وضع له من حيث انه جزء ما وضع له والالتزام الدلالة على لازمه من حيث انه لازم ما وضع له وكثيرا ما يترك هذا القيد اعتمادا على شهرة ذلك وانسياق الذهن اليه وشرطه اي الالتزام اللزوم الذهني اي كون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المعنى الموضوع في الذهن حصوله فيه اما على الفور واما بعد التامل في القرائن والامارات

وليس المراد باللزوم عدم انفكاك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى في
الذهن اصلا اعني اللزوم البين المعتبر عند المنطقيين والا لخرج كثير من
معاني المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولات التزامية ولما تأتي
الاختلاف بالوضوح في دلالة الالتزام ايضا وتقييد اللزوم بالذهني
اشارة الى انه لا يشترط اللزوم الخارجي كالعمى فانه يدل على البصر التزاما لانه
عدم البصر عما من شانه البصر مع التنافي بينهما في الخارج ومن نازع في اشتراط
اللزوم الذهني فكانه اراد باللزوم اللزوم البين بمعنى عدم انفكاك
تعقله عن تعقل والمصنف اشار الى ان ليس المراد باللزوم الذهني اللزوم
البين المعتبر عند المنطقيين بقوله ولو لاعتقاد المخاطب بعرف اي
ولو كان ذلك اللزوم مما يثبته الاعتقاد المخاطب بسبب عرف عام
اذ هو المفهوم من اطلاق العرف او غيره يعني العرف الخاص كالشرع
واصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك والايراد المذكور اي ايراد
المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح والخفاء لا يتاتى بالوضعية
اي بالدلالة المطابقية لان السامع اذا كان عالما بوضع الالفاظ
لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا اي وان لم
يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد من الالفاظ دالا عليه
لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع
ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون
كلام يؤدي هذا المعنى بطريق المطابقة دلالة اوضح او اخفى
لانه اذا اقيم مقام كل لفظ ما يرادفه فالسامع ان علم الوضع فلا تفاوت
في الفهم وان لم يتحقق الفهم وانما قال لم يكن كل واحد لان قولنا هو عالم
بوضع الالفاظ معناه انه عالم بوضع كل لفظ فنقيضه المشار اليه بقوله
وان لم يكن سلبا جزئيا اي ان لم يكن عالما بوضع كل لفظ فيكون اللازم
عدم دلالة كل لفظ ويحتمل ان يكون البعض منها دالا لاحتمال ان يكون
عالما بوضع البعض ولقائل ان يقول لا نسلم عدم التفاوت في الفهم
على تقدير العلم بالوضع بل يجوز ان يحضر في العقل معاني بعض الالفاظ
المخزونة في الخيال بادنى التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب
العهد بها بخلاف البعض فانه يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول

لكن الالفاظ مترادفة وانت مع علمك بالوضع وهذا انما نجده في الفنا
والجواب ان التوقف انما هو من جهة تذكر الوضع وبعد تحقق العلم بالوضع
وحصوله بالفعل فالفهم ضروري ويتأتى الايراد المذكور بالعقلية في
الدلالات لجواز ان تختلف مراتب اللزوم في الوضوح اي مراتب لزوم
الاجزاء للكل في التضمن ومراتب لزوم اللوازم للملزوم في الالتزام وهذا
في الالتزام ظ فانه يجوز ان يكون للشيء لوازم متعددة بعضها اقرب اليه
من بعض واسرع انتقالا منه اليه لقلة الوسائط فيمكن تادية الملزوم
بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء
وكذا يجوز ان يكون لشيء ملزومات لزومه لبعضها اوضح منه للبعض
الآخر فيمكن تادية اللازم بالالفاظ الموضوعة للملزومات المختلفة
وضوحا وخفاء واما في التضمن فلانه يجوز ان يكون المعنى جزءا من شيء
وجزء الجزء من شيء آخر فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى
اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثل دلالة الحيوان
على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح

ومن دلالة

من دلالة البيت فان قلت بل الامر بالعكس فان فهم الجزء سابق
على فهم الكل قلت نعم ولكن المراد ههنا انتقال الذهن الى الجزء
وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء
كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء انه يجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت
الذهن الى الجنس ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له سواء كان اللازم
داخلا كما في التضمن او خارجا كما في الالتزام ان قامت قرينة على عدم
ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز والا فكناية فعند المصنف الانتقال
في المجاز والكناية كليهما من الملزوم الى اللازم اذ لا دلالة للازم
من حيث انه لازم على الملزوم الا ان ارادة الموضوع له جائزة في
الكناية دون المجاز وقدم المجاز عليها اي على الكناية لان معناه
اي المجاز كجزء معناها اي الكناية لان معنى المجاز هو اللازم فقط
ومعنى الكناية يجوز ان يكون هو اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على
الكل طبعا فيقدم بحث المجاز على بحث الكناية وضعا وانما قال كجزء
معناها لظهور انه ليس جزء معناها حقيقة فان معنى الكناية ليس هو مجموع

اللازم والملزوم بل هو اللازم مع جواز ارادة الملزوم ثم منه
اى من المجاز ما يبتنى على التشبيه وهو الاستعارة التى كان اصلها
التشبيه فتعين التعرض له اى للتشبيه بعد قبل التعرض للمجاز الذى احد
اقسامه الاستعارة المبنية على التشبيه ولما كان فى التشبيه مباحث كثيرة
وفوائد جمة لم يجعل مقدمة لبحث الاستعارة بل جعل مقصدا براسه فانحصر المقصود
من علم البيان فى ثلثة التشبيه والمجاز والكناية التشبيه اى هذا باب
التشبيه الاصطلاحى المبنى عليه الاستعارة التشبيه اى مطلق التشبيه
اعم من ان يكون على وجه الاستعارة او على وجه تبتنى عليه الاستعارة
او غير ذلك فلم يات بالضمير لئلا يعود الى التشبيه المذكور الذى هو
اخص وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت كانت الاولى فليس على
الاطلاق يعنى ان معنى التشبيه فى اللغة الدلالة هو مصدر قولك دللت
فلانا على كذا اذا هديته له على مشاركة امر لامر آخر فى معنى وهذا
شامل لمثل قاتل زيد عمرا وجاءنى زيد وعمرو والمراد بالتشبيه المصطلح
عليه ههنا فى علم البيان ما لم يكن اى الدلالة على مشاركة امر لامر

فى معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رايت اسدا
فى الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها
ولا على وجه التجريد الذى يذكر فى علم البديع من نحو لقيت بزيد اسدا
ولقيتى منه اسدا فان فى هذه الامثلة دلالة على مشاركة امر لامر فى معنى مع
ان شيئا منها لا يسمى تشبيها اصطلاحا وانما قيد الاستعارة بالتحقيقية والكناية
لان الاستعارة التخييلية كاثبات الاظفار للمنية فى المثال المذكور ليس فيه
شئ من الدلالة على مشاركة امر لامر آخر على راى المص اذ المراد بالاظفار
معناها الحقيقى على ما سيجئ فالتشبيه الاصطلاحى هو الدلالة على مشاركة امر لامر
فى المعنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد فدخل
فيه نحو قولنا زيد اسد بحذف اداة التشبيه ونحو قوله تعالى صم بكم عمى بحذف الاداة
والمشبه جميعا اى هم صم فان المحققين على انه تشبيه بليغ لا استعارة و
الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام
خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال
او فحوى الكلام والنظر ههنا فى اركانه اى البحث فى هذا المقصد عن اركانه

١٤٣

التشبيه المصطلح وهي اربعة طرفاه اي المشبه والمشبه به ووجهه
واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه واطلاق الاركان على الاربعة
المذكورة اما باعتبار انها ماخوذة في تعريفه اعني الدلالة على مشاركة
امر لامر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه كثيرا ما يطلق
على الكلام الدال على المشاركة المذكورة كقولنا زيد كالاسد في الشجاعة
ولما كان الطرفان هما الاصل والعمدة في التشبيه لكون الوجه معنى قائما بهما
والاداة آلة في ذلك قدم بحثهما فقال طرفاه اي المشبه والمشبه به اما
حسيان كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس
اي الصوت الذي اخفي حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم في المسموعات
والنكهة وهي ريح الفم والعنبر في المشمومات والريق والخمر في المذوقات
والجلد الناعم والحرير في الملموسات وفي اكثر ذلك تسامح لان المدرك بالبصر
مثلا انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق
والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الاجسام
لكن اشتهر في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير

او عقليا

او عقليان كالعلم والحيوة ووجه التشبيه بينهما كونهما جهتي ادراك كذا
في المفتاح والايضاح فالمراد بالعلم ههنا الملكة التي يقتدر بها على
الادراكات الجزئية لا نفس الادراك ولا يخفى انها جهة وطريق الى الادراك
كالحيوة وقيل وجه الشبه بينهما الادراك اذ العلم نوع من الادراك والحيوة
مقتضية للحس الذي هو نوع من الادراك وفساده
واضح لان كون الحيوة مقتضية للحس لا يوجب اشتراكهما في الادراك على ما هو شرط
في وجه الشبه وايضا لا يخفى ان ليس المقصود من قولنا العلم كالحيوة والجهل كالموت
ان العلم ادراك كما ان الحيوة معها ادراك بل ليس في ذلك كثير فائدة كما في قولنا
العلم كالحس في كونهما ادراكا او مختلفان بان يكون المشبه عقليا والمشبه به
حسيا كالمنية والسبع فان المنية اي الموت عقلي لانه عدم الحيوة عما من شانه
ان يكون حيا او بالعكس وذلك مثل العطر الذي هو محسوس مشموم وخلق كريم وهو عقلي
لانه كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة والوجه في تشبيه المحسوس بالمعقول
ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة والا
فالمحسوس اصل للمعقول لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها

فتشبيهه بالمعقول لكونه جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا ولما كان في المشبه
والمشبه به ما لا يدرك بالقوة العاقلة ولا بالحس اعني الحس الظاهر مثل الخيالات
والوهميات والوجدانيات اراد ان يجعل الحسي والعقلي بحيث يشملهما تسهيلا
للضبط بتقليل الاقسام فقال والمراد بالحسي المدرك هو او مادته باحدى
الحواس الخمس الظاهرة اعني البصر والسمع والشم والذوق واللمس فدخل
فيه اي في الحسي بسبب زيادة قولنا او مادته الخيالي وهو المعدوم الذي
فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس كما في قوله وكان محمر
الشقيق هو من باب جرد قطيفة والشقيق ورد احمر في وسطه سواد ينبت
بالجبال اذا تصوب اي مال الى السفل او تصعد اي مال من السفل الى
العلو اعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فان كلا من العلم و
الياقوت والرمح والزبرجد محسوس لكن المركب الذي هذه الامور مادته
ليس بمحسوس لانه ليس بموجود والحس لا يدرك الا ما هو موجود في المادة حاضر
عند المدرك على هيئات مخصوصة والمراد بالعقلي ما عدا ذلك اي ما لا يكون
هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمي الذي

لا يكون

لا يكون مدخل فيه اي ما هو غير مدرك بها اي باحدى الحواس المذكورة
ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا بها وبهذا القيد يتميز عن العقلي
كما في قوله ايقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال
اي ايقتلني ذلك الرجل الذي يوعدني والحال ان مضاجعي سيف منسوب
الى مشارف وسهام محددة النصال صافية مجلوة وانياب الاغوال
مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر
ومما يجب ان يعلم في هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة
ومن شأنها تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء
لا حقيقة لها والمراد بالخيالي المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الامور التي
ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع
ان الغول شيء يهلك الناس كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع
واختراع ناب لها كما للسبع وما يدرك بالوجدان اي ودخل ايضا في العقلي
ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات كاللذة وهي ادراك ونيل
لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كمال وخير من حيث هو كذلك

والألم وهو إدراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك
ولا يخفى أن إدراك هذين المعنيين ليس بشيء من الحواس الظاهرة وليسا أيضا
من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة إلى الحواس بل من الوجدانيات
المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف
وما شاكل ذلك والمراد ههنا اللذة والألم الحسيان وإلا فاللذة والألم
العقليان من العقليات الصرفة ووجهه أي وجه التشبيه ما يشتركان فيه
أي المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه وذلك لأن زيدا والأسد يشتركان
في كثير من الذاتيات وغيرها كالحيوانية والجسمية والوجود وغير ذلك مع أن شيئا
منها ليس وجه التشبيه وذلك الاشتراك يكون تحقيقا أو تخييلا والمراد بالتخييل أن لا
يوجد ذلك المعنى في أحد الطرفين أو كليهما إلا على سبيل التخييل والتأويل نحو ما
في قوله وكأن النجوم بين دجاه جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليل وروي
دجاها والضمير للنجوم سنن لاح بينهن ابتداع فإن وجه الشبه فيه
أي في هذا التشبيه هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم
أسود فهي أي تلك الهيئة غير موجودة في المشبه به أعني السنن بين الابتداع

إلا على طريق التخييل وذلك أي وجودها في المشبه به على طريق التخييل أنه
لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي
إلى الطريق ولا يأمن من أن ينال مكروها شبهت البدعة بها وكل ما
هو جهل بها أي بالظلمة ولزم بطريق العكس إذا أريد التشبيه أن يشبه السنة
وكل ما هو علم بالنور لأن السنة والعلم يقابل البدعة والجهل كما أن النور
يقابل الظلمة وشاع ذلك أي كون السنة والعلم كالنور والبدعة والجهل
كالظلمة حتى تخيل أن الثاني أي السنة وكل ما هو علم مما له بياض وإشراق
نحو أتيتكم بالحنيفية البيضاء والأول على خلاف ذلك أي وتخيل أن البدعة
وكل ما هو جهل مما له سواد وإظلام كقولك شاهدت سواد الكفر في جبين
فلان فصار أي بسبب تخيل أن الثاني مما له بياض وإشراق والأول مما
له سواد وإظلام تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها
أي النجوم ببياض الشيب في سواد الشباب أي أبيضه في أسوده أو بالأنوار
أي الأزهار مؤتلقة بالقاف أي لامعة بين النبات الشديد الخضرة
حتى تضرب إلى السواد فبهذا التأويل أعني تخيل ما ليس بمتلون متلونا

اظهر اشتراكا لنجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع في ان كل منها اشياء منهما
ذو بياض بين شيء ذي سواد ولا يخفى ان قوله لاح بينهن ابتداع من باب
القلب اي سنن لاحت بين الابتداع فتعلم من وجوب اشتراك الطرفين في وجه
التشبيه فساد جعله اي وجه التشبيه في قول القائل النحو في الكلام كالملح في الطعام
كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لان المشبه اعني النحو لا يشترك في هذا المعنى
لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة اذ لا يخفى ان المراد به ههنا رعاية قواعده
واستعمال احكامه مثل رفع الفاعل ونصب المفعول وهذه ان وجدت في الكلام
بكمالها صار صالحا لفهم المراد وان لم توجد بقي فاسدا لم ينتفع به
بخلاف الملح فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر الصالح
منه او اقل او اكثر بل وجه التشبيه هو الصلاح باعمالها والفساد باهمالها
وهو اي وجه التشبيه اما غير خارج عن حقيقتهما اي حقيقة الطرفين بان يكون
تمام ماهيتهما او جزءا منهما كما في تشبيه ثوب بآخر في نوعهما او جنسهما او فصلهما
كما يقال هذا القميص مثل ذلك في كونهما كتانا او ثوبا او من القطن
او خارج عن حقيقة الطرفين صفة اي معنى قائم بهما ضرورة اشتراكهما

فيه وكذا الصفة

فيه وكذا الصفة اما حقيقية اي هيئة متمكنة في الذات متقررة فيها
حسية اي مدركة باحدى الحواس الظاهرة وهي كالكيفيات الجسمية اي المختصة
بالاجسام مما يدرك بالبصر وهو قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين
تتلاقيان فتفترقان الى العينين من الالوان والاشكال والشكل هيئة
احاطة نهاية واحدة او اكثر بالجسم كالدائرة ونصف الدائرة والمثلث
والمربع وغير ذلك والمقادير جمع مقدار وهو كم متصل قار الذات
كالخط والسطح والحركات والحركة هي الخروج من القوة الى الفعل على سبيل
التدريج وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات تسامح وما يتصل بها
اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة
التي هي مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل
والحركة او بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت في العصب
المفروش على سطح باطن الصماخين تدرك بها الاصوات من الاصوات
الضعيفة والقوية والتي بين بين والصوت يحصل من التموج المعلول
للقرع الذي هو امساس عنيف والقلع الذي هو تفريق عنيف بشرط

مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع وتختلف الصوت قوة
وضعفا بحسب قوة المقاومة وضعفها او بالذوق وهي قوة منبثة
في العصب المفروش على جرم اللسان من الطعوم كالحلاوة والمرارة
والملوحة والحموضة وغير ذلك او بالشم وهي قوة في زائدتي مقدم
الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي من الروائح او باللمس وهي قوة سارية
في البدن تدرك بها الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة
هذه الاربعة هي اوائل الملموسات والاوليان منها فعليتان والاخريان
انفعاليتان والخشونة وهي كيفية حاصلة عن كون بعض الاجزاء اخفض
وبعضها ارفع والملاسة وهي كيفية حاصلة عن استواء وضع الاجزاء
واللين وهي كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون للشيء بها قوام
غير سيال والصلابة وهي تقابل اللين والخفة وهي كيفية بها يقتضي
جسم ان يتحرك الى صوب المحيط لو لم يعقه عائق والثقل وهي كيفية بها
يقتضي جسم ان يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عائق وما يتصل بها اي
بالمذكورات كالبلة والجفاف والزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة

وغير ذلك

وغير ذلك او عقلية عطف على حسية كالكيفيات النفسانية اي المختصة
بذوات الانفس من الذكاء وهي شدة قوة للنفس معدة لاكتساب
الآراء والعلم وهو الادراك المقتضي لحصول صورة الشيء عند العقل
وقد يقال على معان اخر والغضب وهو حركة للنفس مبدؤها ارادة
الانتقام والحلم وهو ان تكون النفس مطمئنة بحيث لا يحركها الغضب
بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه وسائر الغرائز جمع غريزة
وهي الطبيعة اعني ملكة تصدر عنها صفات ذاتية مثل الكرم والقدرة
والشجاعة وغير ذلك واما اضافية عطف على قوله اما حقيقية ونعني
بالاضافة ما لا تكون هيئة متقررة في الذات بل تكون معنى متعلقا بشيئين
كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فانها هيئة ليست متقررة في ذات
الحجة والشمس ولا في ذات الحجاب وقد يقال الحقيقي على ما يقابل الاعتباري
الذي لا تحقق له الا بحسب اعتبار العقل وفي المفتاح اشارة الى
انه مراد ههنا حيث قال الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات
النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود

او العدم عند النفس او كما يقال في بيتي الفوري واهتم محقق وايضا لوجه
التشبيه تقسيم آخر وهو انه اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه مركبا
من متعدد تركيبا حقيقيا بان يكون حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او
اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور وكل منهما اى
من الواحد وما هو بمنزلته حسي او عقلي واما متعدد عطف على قوله
اما واحد واما بمنزلة الواحد والمراد بالمتعدد ان ينظر الى عدة امور
ويقصد اشتراك الطرفين في كل منها ليكون كل منها وجه شبه بخلاف المركب
المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراك الطرفين في كل من تلك الامور
بل في الهيئة المنتزعة او في الحقيقة الملتئمة منها كذلك اى المتعدد
كذلك حسي او عقلي او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي والحسي
من وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسيا او ببعضه طرفاه حسيان لا غير
اى لا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك بالحس
من غير الحسي شيء فان وجه التشبيه امر ماخوذ من الطرفين موجود فيهما
والموجود في العقلي انما يدرك بالعقل دون الحس اذ المدرك بالحس لا يكون

الا جسما

الا جسما او قائما بالجسم والعقلي من وجه الشبه اعم من الحسي لجواز ان يكون
طرفاه حسيين او عقليين او احدهما حسيا والآخر عقليا لجواز ان يدرك
بالعقل من الحسي شيء اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس وادراك
العقل من المحسوس شيئا ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من
التشبيه بالوجه الحسي بمعنى ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه
العقلي من غير عكس فان قيل هو اى وجه التشبيه مشترك فيه ضرورة اشتراك
الطرفين فيه فهو كلي ضرورة ان الجزئي يمتنع وقوع الشركة فيه والحسي ليس
بكلي قطعا ضرورة ان كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك
ومثل هذا لا يكون الا جزئيا ضرورة فوجه التشبيه لا يكون حسيا قط قلنا المراد
بكون وجه التشبيه حسيا ان افراده اى جزئياته مدركة بالحس كالحمرة
التي تدرك بالبصر جزئياتها الحاصلة في المواد فالحاصل ان وجه
التشبيه اما واحد او مركب او متعدد وكل من الاولين اما حسي او عقلي
والاخير اما حسي او عقلي او مختلف يصير سبعة والثلثة العقلية
طرفاها اما حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس

حارت ستة عشر دقيقا الواحد الحسي كالحمرة من المبصرات والخفاء يعني
خفاء الصوت من المسموعات وطيب الرائحة من المشمومات ولذة الطعم
من المذوقات ولين الملمس من الملموسات فيما مر اي في تشبيه الخد با
لورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر
والجلد الناعم بالحرير وفي كون الخفاء من المسموعات والطيب من المشمومات
واللذة من المذوقات تسامح والواحد العقلي كالعراء عن الفائدة
والجرأة على وزن الجرعة اي الشجاعة وقد يقال جرء جراءة بالمد
والهداية اي الدلالة الى طريق يوصل الى المطلوب واستطابة النفس
في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه فيما طرفاه عقليان اذ الوجود
والعدم من الامور العقلية وتشبيه الرجل الشجاع بالاسد فيما طرفاه
حسيان وتشبيه العلم بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فبالعلم
يوصل الى المطلوب ويفرق بين الحق والباطل كما ان بالنور
يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء فوجه التشبيه بينهما الهداية وتشبيه
العطر بخلق شخص كريم فيما المشبه حسي والمشبه به عقلي ولا يخفى ما في

الكلام

الكلام من اللف والنشر وما في وحدة بعض الامثلة من التسامح كالعراء
عن الفائدة مثلا والمركب الحسي من وجه الشبه طرفاه اما مفردان او مركبان
او احدهما مفرد والآخر مركب ومعنى التركيب ههنا ان تقصد الى عدة
اشياء مختلفة فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها او مشبها به ولهذا صرح
صاحب المفتاح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة
وكذا المراد بتركيب وجه الشبه ان تعمد الى عدة اوصاف لشيء فتنتزع
منها هيئة وليس المراد بالمركب ههنا ما يكون حقيقته مركبة من اجزاء مختلفة
بدليل انهم يجعلون المشبه والمشبه به في قولنا زيد كالاسد مفردين لا مركبين
ووجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحدا لا منزلا منزلة الواحد
فالمركب الحسي فيما اي في التشبيه الذي طرفاه مفردان كما في قوله وقد
لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية بضم الميم وتشديد اللام
عنب ابيض في حبه طول وتخفيف اللام اكثر حين نورا اي تفتح نوره
من الهيئة بيان لما في قوله كما الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة
الصغار المقادير في المرأى وان كانت كبارا في الواقع حال كونها على

الكيفية المخصوصة اي الجمعة اجتماع الانضمام والتلاصق مع شديد
الافتراق منفية اما المقدار المخصوص من الطول والعرض فقد نظر الى
عدة اشياء وقصد الهيئة حاصلة منها والطرفان مفردان لان المشبه
هو الثريا والمشبه به هو العنقود مقيدا بكونه عنقود الملاحية في حال افتتاح
النور والتقييد لا ينافي الافراد كما مر وفيما اي والمركب الحسي في التشبيه
الذي طرفاه مركبان كما في قول بشار كأن مثار النقع من
فوق رؤوسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اي تتساقط
بعضها اثر بعض والاصل تتهاوى حذفت احدى التائين من الهيئة الحاصلة
من هوي الثمار اي سقوط اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار
متفرقة في جوانب شيء مظلم ووجه الشبه مركب كما ترى وكذا الطرفان
لانه لم يقصد تشبيه الليل بالنقع والكواكب بالسيوف بل عمد الى تشبيه هيئة
السيوف وقد سلت من اغمادها وهي تعلو وترسب وتجيء وتذهب
وتضطرب اضطرابا شديدا وتتحرك بسرعة الى جهات مختلفة وعلى احوال
تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض مع التلاقي

والتداخل والتصادم والتلاحق وكذا في جانب المشبه به فان للكواكب
في تهاويها تواقعا وتداخلا واستطالة لاشكالها والمركب الحسي فيما
طرفاه مختلفان احدهما مفرد والآخر مركب كما مر في تشبيه الشقيق
باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من
نشر اجرام حمر مبسوطة على رؤوس اجرام خضر مستطيلة فالمشبه مفرد
وهو الشقيق والمشبه به مركب وهو ظاهر وعكسه تشبيه نهار مشمس شابه
زهر الربى بليل مقمر على ما يجيء ومن بديع المركب الحسي ما اي وجه الشبه
الذي يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة اي يكون وجه الشبه الهيئة
التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها
تركيب ويكون ما يجيء في تلك الهيئات على وجهين احدهما ان يقترن
بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون والاوضح عبارة الشيخ في
اسرار البلاغة اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجيء
في الهيئات التي تقع عليها الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه
على وجهين احدهما ان تقترن بغيرها من الاوصاف والثاني ان تجرد هيئة

من النوب وهو المكان المرتفع
الربى ج
حيث قال م
والثاني م

الحركة حتى للايراد غيرها فالاول كما في قوله والشمس كالمراة
في كف الاشل من الهيئة بيان لما في قوله كالحاصلة من الاستدارة
مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق
حتى يرى الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة
ثم يبدو له يقال بدا له اذا ... والمعنى ظهر له راي غير الاول
فيرجع من الانبساط الذي بداه الى الانقباض كانه يرجع من
الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها
ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المراة في كف الاشل
والوجه الثاني ان تجرد الحركة عن غيرها من الاوصاف فهناك ايضا يعني
كما لا بد في الاول من ان يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف
فكذا في الثاني لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم الى جهات مختلفة
له كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل
ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة فتحرك
الرحى والسهم لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف في

قوله

قوله وكان البرق مصحف قار بحذف الهمزة اي قارئ فانطباقا
مرة وانفتاحا اي فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى
فانه فيه تركيبا لان المصحف يتحرك في حالتي الانطباق والانفتاح
الى جهتين في كل حالة الى جهة وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله
في صفة كلب يقعي اي يجلس على اليتيه جلوس البدوي المصطلي من
اصطلى بالنار من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه اي من
الكلب في اقعائه فانه يكون لكل عضو منه في الاقعاء موقع
خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذا صورة
جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار موقدة على الارض والمركب
العقلي من وجه الشبه كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب
في استصحابه في قوله مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل
الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه امر عقلي
منتزع من عدة امور لانه روعي من الحمار فعل مخصوص هو الحمل وان
ان يكون المحمول اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا في

ابری بسند خراست که بس روز کارما ... بدید

حاجب الشمس واعلم انه قد ينتزع وجه الشبه من متعدد فيقع الخطأ لوجوب
انتزاعه من اكثر من ذلك المتعدد كما اذا انتزع وجه التشبيه في المنظر الاول
من قوله كما ابرقت قوما عطاشا في قوله ابرقت لي فلانة اذا تحسنت
لك وتعرضت فالكلام ههنا في حذف الجار وايصال الفعل اى ابرقت
لقوم عطاش جمع عطشان غمامة فلما راوها اقشعت وتجلت اى تفرقت
وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة
خطأ لوجوب انتزاعه من الجميع اعنى جميع البيت فان المراد التشبيه اى
تشبيه الحالة المذكورة في الابيات السابقة بحالة ظهور غمامة للقوم العطاش
ثم تفرقها وانكشافها وبقائهم متحيرين باتصال اى باعتبار اتصال غاية الامل
مثلها في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اذ الامر المشترك فيه هو اتصال ابتداء مطمع
بانتهاء موئس وهذا بخلاف التشبيهات المجتمعة كما في قولنا زيد كالاسد
والسيف والبحر فان القصد فيها الى التشبيه بكل واحد من الامور على حدة
حتى لو حذف ذكر البعض لم يتغير حال الباقي في افادة معناه بخلاف المركب فان
المقصود منه يختل باسقاط بعض الامور والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة

في تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء
السفاد اى نزو الذكر على الانثى في تشبيه طائر بالغراب والمتعدد المختلف
الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو حسي ونباهة الشأن اى شرفه
واشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه انسان بالشمس ففي المتعدد يقصد اشتراك
الطرفين في كل من الامور المذكورة ولا يعمد الى انتزاع هيئة منها يشترك فيها
واعلم انه قد ينتزع الشبه اى التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك اى تشابه
والمراد ههنا ما به التشابه اعنى وجه التشبيه من نفس التضاد لاشتراك الضدين
فيه لكون كل منهما مضادا للآخر ثم ينزل التضاد منزلة التناسب
بواسطة التمليح اى الاتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى
بشيء مليح وقال المرزوقي قول الحماسي اتاني من ابي انس وعيد فسل
لغيظة الضحاك جسمي ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح واما
الاشارة الى قصة او مثل او شعر فانما هو التلميح بتقديم اللام على الميم
وسيجيء ذكره في الخاتمة والتسوية بينهما انما وقعت من جهة العلامة الشيرازي
وهو سهو او التهكم اى السخرية والاستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد

وللبخيل انه حاتم لكل من المتضادين للتمليح والتهكم وانما يفرق
بينهما بحسب المقام فان كان القصد الى ملاحة وظرافة دون استهزاء
وسخرية باحد فتمليح والا فتهكم وقد سبق لبعض الاوهام نظرا الى ظاهر اللفظ
ان وجه الشبه في قولنا للجبان هو اسد وللبخيل هو حاتم هو التضاد المشترك
بين الطرفين باعتبار الوصفين المتضادين وفيه نظر لانا اذا قلنا الجبان
كالاسد التضاد اي كون كل منهما ضدا للآخر لا يكون من التمليح و
التهكم في شيء كما اذا قلنا السواد كالبياض في اللونية او في التقابل ومعلوم
انا اذا اردنا التصريح بوجه التشبيه في قولنا للجبان هو اسد تمليحا او تهكما
لم يتأت لنا الا ان نقول في الشجاعة لكن الحاصل في الجبان انما هو ضد الشجاعة
فنزلنا تضادهما منزلة التناسب وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة فنزلنا
تضادهما على سبيل التمليح والهزء والتهكم واداته اي اداة التشبيه
الكاف وكأن وقد تستعمل كأن عند الظن بثبوت الخبر من غير
قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كأن زيدا اخوك
وكأنه قدم ومثل وما في معناه مما يشتق من المماثلة والمشابهة وما

يؤدي

يؤدي هذا المعنى والاصل في نحو الكاف اي في الكاف ونحوها كلفظ
نحو ومثل وشبه بخلاف كأن وتماثل وتشابه ان يليه المشبه به لفظا نحو زيد كالاسد
او تقديرا نحو قوله تعالى او كصيب من السماء على تقدير او كمثل ذوي صيب بادراك
وقد يليه اي نحو الكاف غيره اي غير المشبه به نحو واضرب لهم مثل الحياة الدنيا
كماء انزلناه الاية اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر
يتمحل تقديره بل المراد تشبيه حالها في نضارتها وبهجتها وما يعقبها من (وما يعقبها نحو)
الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا ثم ييبس
فتطيره الرياح كأن لم يكن ولا حاجة الى تقدير كمثل ماء لان المعتبر هو الكيفية
الحاصلة من مضمون الكلام المذكور بعد الكاف واعتبارها مستغن عن هذا
التقدير ومن زعم ان التقدير كمثل ماء وان هذا مما يلي الكاف غير
المشبه به بناء على انه محذوف فقد سها سهوا بينا لان المشبه به الذي
يلي الكاف قد يكون ملفوظا وقد يكون محذوفا على ما صرح في الايضاح وقد
يذكر فعل ينبئ عنه اي عن التشبيه كما في علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه
وادعى كمال المشابهة لما في علمت من معنى التحقيق وحسبت زيدا اسدا

النبات ح ييبس نحو

تو آدمی و به از آدمی صلاح نیست بود هر آینه مشک از غزال و به ز غزال

ان بعد التشبيه لما في الجنان من الاشعار بعدم التحقق والتيقن وفي
كون مثل هذه الافعال منبأ عن التشبيه نوع خفاء والاظهر ان الفعل ينبئ
عن حال التشبيه في القرب والبعد والغرض منه اى من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه
وهو اى الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه اى المشبه وذلك اذا كان امرا
غريبا يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في قوله فان تفق الانام وانت منهم
فان المسك بعض دم الغزال فانه لما ادعى ان الممدوح فاق الناس حتى صار اصلا
برأسه وجنسا بنفسه وكان هذا في الظاهر كالممتنع احتج لهذه الدعوى وبين امكانها
بان شبه هذه الحال بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد من الدماء
لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم وهذا التشبيه ضمني ومكنى
عنه لا صريح او حاله عطف على امكانه اى بيان حال المشبه بانه على اى وصف من
الاوصاف كما في تشبيه ثوب باخر في السواد اذا علم السامع لون المشبه به دون
المشبه او مقدارها اى بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف و
الزيادة والنقصان كما في تشبيهه اى تشبيه الثوب الاسود بالغراب في شدته
اى شدة السواد او تقريرها مرفوع عطف على بيان امكانه اى تقرير حال المشبه

حسن قال ابن عمر
اذا انا عاينت الملوك كانما
اخط باقلامي على الماء ارقما

في نفس السامع وتقوية شأنه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء
فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجده في غيره لان الفكر
بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها وهذه الاغراض
الاربعة تقتضي ان يكون وجه التشبيه في المشبه به اتم وهو به اشهر اى وان
يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف وظاهر العبارة ان كلا من الاربعة تقتضي
الاتمية والاشهرية لكن التحقيق ان بيان الامكان وبيان الحال لا يقتضيان
الا الاشهرية ليصح القياس ويتم الاحتجاج في الاول ويعلم الحال في الثاني وكذا بيان
المقدار لا يقتضي الاتمية بل يقتضي ان يكون المشبه به على حد مقدار المشبه لا ازيد ولا
انقص ليتبين مقدار المشبه على ما هو عليه واما تقرير الحال فيقتضي الامرين جميعا
لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به بزيادة التقرير والتقوية اجدر
او تزيينه مرفوع عطف على بيان امكانه اى تزيين المشبه في عين السامع كما في تشبيه وجه
اسود بمقلة الظبي او تشويهه اى تقبيحه كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها
الديكة جمع ديك او استطرافه اى عد المشبه طريفا حديثا بديعا كما في تشبيه فحم
فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه اى انما استطرف المشبه في هذا

التشبيه لابراز المشبه في صورة الممتنع عادة وان كان ممكنا عقلا ولا يخفى ان
الممتنع عادة مستطرف غريب وللاستطراف وجه آخر غير الابراز في صورة الممتنع
عادة وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه
جمر موقد واما عند حضور المشبه كما في قوله ولازوردية يعني البنفسج تزهو
قال الجوهري في الصحاح زهي الرجل فهو مزهو اذا تكبر وفيه لغة اخرى حكاها
ابن دريد زها يزهو زهوا بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت يعني الازهار
والشقائق الحمرة كانها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار في اطراف
كبريت فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها عند حضور
صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين وقد يعود
الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم من المشبه في وجه
الشبه وذلك في التشبيه المقلوب الذي يجعل فيه الناقص مشبها به قصدا الى ادعاء انه
اكمل كقوله وبدا الصباح كان غرته هي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم
استعيرت لبياض الصبح وجه الخليفة حين يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة
اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح

بمعرفة حق المادح وتعظيم شأنه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح
له وعلى كماله في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح
والضرب الثاني من الغرض العائد الى المشبه به بيان الاهتمام به اي
بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرغيف
ويسمى هذا اي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب هذا
الذي ذكر من جعل احد الشيئين مشبها والآخر مشبها به انما يكون اذا اريد
الحاق الناقص في وجه التشبيه حقيقة كما في الغرض العائد الى المشبه
او ادعاء كما في الغرض العائد الى المشبه به بالزائد في وجه الشبه
فان اريد الجمع بين شيئين في امر من الامور من غير قصد الى كون
احدهما ناقصا والآخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان
ام لم يوجد فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه ليكون كل من الشيئين
مشبها ومشبها به احترازا من ترجيح احد المتساويين في وجه التشبيه كقوله
تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب
فوالله ما ادري ابالخمر اسبلت جفوني يقال اسبل الدمع والمطر اذا

أهطل واستبنت السماء فالباء في قوله بالخمر للتعدية ليست بزائدة
على ما توهمه بعضهم أم من عبرتي كنت أشرب لما اعتقد التسوية
بين الدمع والخمر ترك التشبيه إلى الشك به ويكون عند إرادة الجمع
بين شيئين في أمر التشبيه ليفيد أنهما داخلان وبيان في وجه التشبيه يقتضي
المتكلم الآن يجوز له أن يجعل أحدهما مشبها والآخر مشبها به لغرض من
الأغراض وليس بسبب من الأسباب مثل زيادة الاهتمام وكون الكلام فيه
كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه أي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى
أريد ظهور منير في مظلم أكثر منه أي من ذلك المنير من غير قصد إلى المبالغة
في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو
ذلك إذ لو قصد ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به وهو
أي التشبيه باعتبار الطرفين المشبه والمشبه به أربعة أقسام لأنه
إما تشبيه مفرد بمفرد وهما أي المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد
أو مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم
على الماء فالمشبه هو الساعي المقيد بأن لا يحصل من سعيه على شيء والمشبه به هو الراقم

المقيد بكونه رقمه على الماء لأن وجه التشبيه هو التسوية بين الفعل وعدمه
وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين أو مختلفان أي أحدهما مقيد
والآخر غير مقيد كقوله والشمس كالمرآة في كف الأشل فالمشبه به أعني
المرآة مقيد بكونه في كف الأشل بخلاف المشبه أعني الشمس وعكسه أي تشبيه
المرآة في كف الأشل بالشمس فالمشبه مقيد دون المشبه به وإما تشبيه
مركب بمركب بأن يكون كل من الطرفين كيفية حاصلة من مجموع أشياء
قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا كما في بيت بشار
كأن مثار النقع على ما سبق تحقيقه وإما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه
الشقيق وهو مفرد بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد وهو مركب
من عدة أمور والفرق بين المركب والمفرد المقيد أحوج شيء إلى
التأمل فكثيرا ما يقع الالتباس وإما تشبيه مركب بمفرد كقوله يا صاحبي
تقصيا نظريكما في الآس تقصية بلغت أقصاه أي اجتهدا في
النظر وابلغا أقصى نظريكما تريا وجوه الأرض كيف تصور
أي تتصور فحذفت التاء يقال صوره الله صورة حسنة فتصور تريا

نهاراً مشمساً ذا شمس لم يستره غيم قد شابه اي خالطه زهر الربى
خضها لانها انظر واشد خضرة ولانها المقصود بالنظر فكانما هو
اي ذلك النهار المشمس الموصوف مقمر اي ليل ذو قمر لان الازهار
باخضرارها قد نقصت من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد فالمشبه
مركب والمشبه به مفرد وهو المقمر وايضا تقسيم آخر للتشبيه
باعتبار الطرفين وهو انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف وهو ان
يؤتى اولا بالمشبهات على طريق العطف او غيره ثم بالمشبه بها كذلك
كقوله في صفة العقاب بكثرة اصطياد الطيور كان قلوب الطير
رطبا ويابسا بعضها لدى وكرها العناب والحشف هو ارداء التمر
البالي شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس
العتيق منها بالحشف البالي اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها
ويقصد تشبيهها الا انه ذكر المشبهين ثم المشبه بهما على الترتيب
او مفروق وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر كقوله
النشر اي الطيب والاثر مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف عنم

وهو شجر احمر لين وان تعدد طرفه الاول يعني المشبه دون الثاني
فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي وان تعدد
طرفه الثاني يعني المشبه به دون الاول فتشبيه الجمع كقوله بات نديماً لي حتى
الصباح :. اغيد مجدول مكان الوشاح :. كانما يبسم ذاك الاغيد
اي الناعم البدن عن لؤلؤ منضد منظم او برد هو حب الغمام او اقاح
جمع اقحوان وهو ورد له نور شبه ثغره بثلثة اشياء وباعتبار وجه
عطف على قوله باعتبار الطرفين اما تمثيل وهو ما اي التشبيه الذي وجهه وصف
منتزع من متعدد امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا وتشبيه مثار النقع
مع الاسياف وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وغير ذلك وقيده اي المنتزع
من متعدد السكاكي بكونه غير حقيقي حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير
حقيقي وكان منتزعا من عدة امور خص باسم التمثيل كما في تشبيه مثل اليهود
بمثل الحمار فانه كان وجه الشبه حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب
في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد عائد الى التوهم واما غير تمثيل وهو
بخلافه اي بخلاف التمثيل يعني ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكي

ما لا يكون منتزعاً من متعدد وهو لا يكون وهمياً واعتبارياً بل يكون حقيقياً
فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور دون السكاكي وايضاً
تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه
فمنه اي فمن المجمل ما هو ظاهر وجهه اي من الوجه المذكور ما هو ظاهر يفهمه
كل احد ممن له مدخل في ذلك نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة
كقول بعضهم ذكر الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بني مهلب للحجاج
وذكر جار الله انه قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب وذلك انها سئلت
عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت
ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها
اي هم متناسبون في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلاً وبعضهم افضل منه
كما انها اي الحلقة المفرغة متناسبة الاجزاء في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفاً
وبعضها وسطاً لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة وايضاً منه اي من المجمل
وقوله منه دون ان يقول وايضاً اما كذا واما كذا اشعار بان هذا من تقسيمات
المجمل من تقسيمات مطلق التشبيه اي ومن المجمل ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين يعني

الذي

الذي يكون فيه ايماء الى وجه التشبيه نحو زيد اسد ومنه ما يذكر فيه وصف المشبه به
وحده اي الوصف المشعر بوجه الشبه كقولها هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها
ومنه ما ذكر فيه وصفهما اي المشبه والمشبه به كليهما كقوله صدفت عنه اي
اعرضت ولم تصدف مواهبه عني وعاوده ظني فلم يخب كالغيث ان
جئته وافاك اي اتاك ريقه يقال فعلته في ريق شبابه وريقه
اي اوله واصابه ريق المطر وريق كل شيء افضله وان ترحلت عنه
لج في الطلب وصف المشبه اعني الممدوح بان عطاياه فائضة عليه اعرض
او لم يعرض وكذا وصف المشبه به اعني الغيث بانه يصيبك جئته او ترحلت عنه
والوصفان مشعران بوجه الشبه اعني الافاضة في حالتي الطلب وعدمه
وحالتي الاقبال عليه والاعراض عنه واما مفصل عطف على اما مجمل وهو ما ذكر
وجهه كقوله وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه
مكانه اي بان يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه اي يكون وجه الشبه تابعاً له لازماً
في الجملة كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع فيه لازمها
اي وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة وهو ميل الطبع لانه المشترك بين العسل والكلام

لا لحلاوة التي هي من خواص المطعومات وليعتبر تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار
وجهه فهو انه اما قريب مبتذل وهو ما ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به
من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الرأي اي في ظاهره اذا جعلته
من بدا الامر يبدو اي ظهر وان جعلته مهموزا من بدأ فمعناه في اول الرأي
وظهور وجهه في بادي الرأي يكون لامرين اما لكونه امرا جمليا لا تفصيل فيه فان الجملة
اسبق الى النفس من التفصيل الا يرى ان ادراك الانسان من حيث انه شيء
او جسم او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم نام حساس متحرك
بالارادة ناطق او لكون وجه التشبيه قليل التفصيل مع غلبة المشبه به في الذهن
اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه
اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل فانه
قد اعتبر في وجه التشبيه تفصيل ما اعني المقدار والشكل الا ان الكوز غالب الحضور عند
حضور الجرة او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه ثم غلبة حضور المشبه به في الذهن
مطلقا يكون لتكرره اي المشبه به على الحس فان المتكرر على الحس كصورة القمر غير
منخسف اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا كما يحكى في تشبيه الشمس

بالمرآة

١٥٠

بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة فان في وجه التشبيه تفصيلا ما
لكن المشبه به اعني المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا لمعارضة كل من القرب
والتكرر التفصيل اي وانما كان قلة التفصيل في وجه التشبيه مع غلبة حضور المشبه به
بسبب قرب المناسبة او التكرر على الحس سببا لظهوره المؤدي الى الابتذال مع ان التفصيل
من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الاولى والتكرر على الحس في الثانية يعارض
كل منهما التفصيل بواسطة اقتضائهما سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيصير وجه
التشبيه كانه امر جملي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال واما بعيد غريب عطف على
اما قريب مبتذل وهو بخلافه اي ما لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر
وتدقيق نظر لعدم الظهور اي لخفاء وجهه في بادي الرأي وذلك اعني عدم الظهور
فيه اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان وجه التشبيه
فيه من التفصيل ما قد سبق ولذا لا يقع في نفس الرائي للمرآة الدائمة الاضطراب
الا بعد ان يستأنف تأملا ويكون في نظره متمهلا او ندور اي ندور حضور
المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر من تشبيه البنفسج بنار الكبريت
واما مطلقا وندور حضور المشبه به مطلقا يكون لكونه وهميا كانياب الاغوال

١٤٩

او مركبا خياليا كاعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد او مركبا عقليا
كمثل الحمار يحمل اسفارا قوله كما مر اشارة الى الامثلة التي ذكرناها انفا او
قلة تكرره اي المشبه به على الحس كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان الرجل
ربما يقضي دهره ولا يتفق له ان يرى مرآة في يد الاشل فالغرابة فيه اي في
تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل من وجهين احدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه
والثاني قلة التكرر على الحس فان قيل كيف يكون ندرة حضور المشبه به سببا لعدم
ظهور وجه التشبيه قلت لانه فرع الطرفين والجامع المشترك بينهما الذي
انما يطلب بعد حضور الطرفين فاذا ندر حضورهما ندر التفات الذهن الى ما يجمعهما
ويصلح سببا للتشبيه بينهما والمراد بالتفصيل ان تنظر في اكثر من وصف
واحد لشيء واحد او اكثر بمعنى ان تعتبر في الاوصاف وجودها او عدمها
او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر واحد او امرين او ثلثة
او اكثر فلهذا قال ويقع اي التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان
تأخذ بعضا من الاوصاف وتدع بعضا اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها
كما في قوله حملت ردينيا اي رمحا منسوبا الى ردينة كأن سنانه

سنا لهب لم يتصل بدخان فاعتبر في اللهب الشكل واللون واللمعان
وترك الاتصال بالدخان ونفاه وان تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا
بالعنقود الملاحية المنورة باعتبار اللون والشكل وغير ذلك وكلما
كان التركيب خياليا كان او عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد
لكون تفاصيله اكثر والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب اي من البعيد
الغريب دون القريب المبتذل للغرابة اي لكون هذا الضرب غريبا غير
مبتذل ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ وموقعه في النفس الطف
وانما يكون البعيد الغريب بليغا حسنا اذا كان سببه لطف المعنى ودقته
او ترتيب بعض المعاني على البعض وبناء ثان على اول ورد تال الى سابق
فيحتاج الى نظر وتأمل وقد يتصرف في التشبيه القريب المبتذل بما يجعله
غريبا ويخرجه عن الابتذال كقوله لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا
الا بوجه ليس فيه حياء فتشبيه الوجه بالشمس مبتذل الا ان حديث الحياء
وما فيه من الدقة والخفاء اخرجه من الابتذال الى الغرابة وقوله لم
تلق ان كان من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه مكني عنه غير مصرح وان كان من

لقية بمعنى قابلته وعارضته وهو فعل ينبى عن النبأ اى ما يقابله في الحسن
والبهاء الا بوجه يبين فيه حياء، وقوله عزمانه مثل النجوم ثواقبا نه اى لوامعا
لو لم يكن للثاقبات افول فتشبه العزم بالنجوم متبذل الا ان اشتراط
عدم الافول اخرجه الى الغرابة ويجيء مثل هذا التشبيه المشروط لتقييد المشبه
او المشبه به او كليهما بشرط وجودى او عدمى يدل عليه صريح اللفظ او سياق
الكلام وباعتبار اى والتشبيه باعتبار اداته اما مؤكد وهو ما حذفت
اداته مثل وهى تمر مر السحاب اى تمر مثل مر السحاب ومنه اى من المؤكد
ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحو والريح تعبث بالغصون
اى تميلها الى الاطراف والجوانب وقد جرى نه ذهب الاصيل هو الوقت
بعد العصر الى المغرب يعد من الاوقات الطيبة كالسحر ويوصف بالصفرة
كقوله ورب نهار للفراق اصيله نه ووجهى كلا لونيهما متناسب
فذهب الاصيل صفرته وشعاع الشمس فيه على لجين الماء اى ماء كاللجين اى
الفضة فى الصفاء والبياض فهذا التشبيه مؤكد ومن الناس من لم يميز بين
لجين الكلام ولجينه ولم يعرف هجانه من هجينه حتى ذهب بعضهم الى ان

التجنيس

التجنيس انما هو بفتح اللام وكسر الجيم يعنى الورق الذى يسقط من الشجرة
وقد شبه به وجه الماء وفى ان الاصيل هو الشجر الذى له اصل وعرق وذهبه
ورقه الذى اصفر ببرد الخريف وسقط منه على وجه الماء وفساد هذا
الوجه غنى عن البيان او مرسل عطف على مؤكد وهو بخلافه اى ما ذكر
اداته فصار مرسلا من التأكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر
بان المشبه عين المشبه به كما مر من الامثلة المذكورة فيها اداة التشبيه و
التشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافى بافادته اى افادة
الغرض كان يكون المشبه به اعرف شئ فى وجه التشبيه فى بيان الحال او كان
لكون المشبه به اتم شئ فيه اى فى وجه التشبيه فى الحاق الناقص
بالكامل او كان يكون مسلم الحكم فيه اى فى وجه التشبيه معروفه عند المخاطب
فى بيان الامكان او مردود عطف على مقبول وهو بخلافه اى ما يكون افادة
قاصرا عن الغرض بان لا يكون على شرط المقبول كما سبق خاتمة فى تقسيم
التشبيه بحسب القوة والضعف فى المبالغة باعتبار ذكر الاركان وتركها وقد
سبق ان الاركان اربعة والمشبه به مذكور قطعا فالمشبه اما مذكور فقد

او محذوف وعلى التقديرين وجه التشبيه اما مذكور او محذوف وعلى
التقادير فالاداة اما مذكورة او محذوفة فيصير ثمانية والاعلى من مراتب التشبيه
في قوة المبالغة اذا كان اختلاف المراتب وتعددها باعتبار ذكر اركانه اي
اركان التشبيه كلها او بعضها اي بعض الاركان فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف
الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب
مختلفة وانما قيده بذلك لان اختلاف المراتب قد يكون باختلاف المشبه به
نحو زيد كالاسد وزيد كالذئب في الشجاعة وقد يكون باختلاف الاداة نحو
زيد كالاسد وكان زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها
بانه اذا ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلاها والا
فمتوسطة وقد توهم بعضهم ان قوله باعتبار متعلق بقوة المبالغة فاعترض
بانه لا قوة للمبالغة عند ذكر جميع الاركان فالاعلى حذف وجهه واداته
فقط اي بدون حذف المشبه نحو زيد اسد او مع حذف المشبه نحو
اسد في مقام الاخبار عن زيد ثم الاعلى بعد هذه المرتبة حذف احدهما
اي وجهه واداته كذلك اي فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد

ونحو كالاسد عند الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد في الشجاعة ونحو اسد في الشجاعة
عند الاخبار عن زيد ولا قوة لغيرهما وهما الاثنان الباقيان اعني ذكر الاداة
والوجه جميعا اما مع ذكر المشبه او بدونه نحو زيد كالاسد في الشجاعة ونحو كالاسد
في الشجاعة عند الاخبار عن زيد وبيان ذلك ان القوة اما لعموم وجه التشبيه ظاهرا
او لحمل المشبه به على المشبه بانه هو فما اشتمل على الوجهين جميعا فهو في غاية القوة و
ما خلا عنهما فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط

الحقيقة والمجاز

هذا هو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان اي هذا بحث الحقيقة والمجاز والمقصود
الاصلي بالنظر الى علم البيان هو المجاز اذ به يتأتى اختلاف الطرق دون
الحقيقة الا انها لما كانت كالاصل للمجاز اذ الاستعمال في غير ما وضع له
فرع الاستعمال في ما وضع له جرت العادة بالبحث عن الحقيقة اولا وقد
قيدتا باللغويين ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما
في الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل الشرعي او
العرفي الحقيقة في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول
من حققته اي اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء

فيها للتنقل من الوصفية الى الاسمية وهي في الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما
اي في معنى وضعت تلك الكلمة له في اصطلاح به التخاطب اي وضعت
له في اصطلاح به يقع التخاطب بالكلام المشتمل على تلك الكلمة فالظرف
اعني في اصطلاح متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة وتعلقه بالمستعملة
على ما توهمه البعض مما لا معنى له عند التأمل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة
قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة ولا مجازا وبقوله فيما وضعت له عن الغلط
نحو خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب وعن المجاز المستعمل فيما لم يوضع له في
اصطلاح به التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة و
ان كانت موضوعة بالتأويل الا ان المفهوم من اطلاق الوضع انما هو الوضع
بالتحقيق واحترز بقوله في اصطلاح به التخاطب عن المجاز المستعمل فيما وضع
له في اصطلاح آخر غير الاصطلاح الذي يقع به التخاطب كالصلوة اذا استعملها
في غير ما وضع له في الشرع اعني الاركان المخصوصة وان كانت مستعملة
فيما وضع له في اللغة والوضع اي وضع اللفظ تعيين اللفظ للدلالة
على معنى بنفسه اي ليدل بنفسه على معنى لا بقرينة تنضم اليه ومعنى الدلالة

٢ اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لاستعماله ح

بنفسه

بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا في فهم المعنى عند اطلاق اللفظ وهو
شامل للحرف ايضا لانا نفهم معاني الحروف عند اطلاقها بعد علمنا باوضاعها
الا ان معانيها ليست تامة في انفسها بل تحتاج الى الغير بخلاف الاسم و
الفعل نعم لا يكون هذا شاملا لوضع الحرف عند من يجعل معنى قولهم الحرف
ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر
متعلقه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي لان
دلالته على ذلك المعنى انما يكون بقرينة لا بنفسه دون المشترك فانه لم يخرج
لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم فهم احد المعنيين بالتعيين
لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك فالقرء مثلا عين مرة للدلالة على الطهر بنفسه
ومرة اخرى للدلالة على الحيض بنفسه فيكون موضوعا بالتعيين وفي كثير من
النسخ بدل قولهم دون المشترك دون الكناية وهو سهو لانه ان اريد ان
الكناية بالنسبة الى معناها الاصلي موضوعة فكذا المجاز ضرورة ان الاسد في
قولنا رأيت اسدا يرمي موضوع للحيوان المفترس وان لم يستعمل فيه وان اريد
انها موضوعة بالنسبة الى معنى الكناية اعني لازم المعنى الاصلي ففساده ظاهر لانه

لا يدل عليه بنفسه بل بواسطة القرينة لا يقال معنى قوله بنفسه اى من غير قرينة
مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له
او من غير قرينة لفظية فعلى هذا يخرج من الوضع المجاز دون الكناية لانا
نقول اخذ الموضوع فى تعريف الوضع فاسد وكذا ذكر القرينة فى التعريف
لان المجاز قد يكون قرينته معنوية لا يقال معنى الكلام انه خرج عن تعريف الحقيقة
المجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح به صاحب المفتاح لانا نقول
هذا فاسد على راى المص لان الكناية لم تستعمل فيما وضع له بل انما استعملت فى
لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم وسيجئ لهذا زيادة تحقيق
والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد يعنى ذهب بعضهم الى ان دلالة
الالفاظ على معانيها لا تحتاج الى الوضع بل بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضى
دلالة كل لفظ على معناه لذاته فذهب المص وجميع المحققين الى ان هذا القول فاسد
ما دام محمولا على ما يفهم منه ظاهرا لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته
كدلالته على اللافظ لوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف الامم وان يفهم كل احد
معنى كل لفظ لعدم انفكاك المدلول عن الدليل ولامتنع ان يجعل اللفظ بواسطة

القرينة بحيث يدل على المعنى المجازى دون الحقيقى لان ما بالذات لا يزول
بالغير ولامتنع نقله من معنى الى معنى بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثانى
وقد تأوله اى القول بدلالة اللفظ لذاته السكاكى اى صرفه عن ظاهره وقال
انه تنبيه على ما عليه ائمة علمى الاشتقاق والتصريف من ان للحروف فى انفسها خواص
بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك
الخواص تقتضى ان يكون العالم بها اذا اخذ فى تعيين شئ مركب منها لمعنى
لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذى هو حرف
رخو لكسر الشئ من غير ان يبين والقصم بالقاف الذى هو حرف شديد لكسر الشئ
حتى يبين وان للهيئات تركيب الحروف ايضا خواص كالفعلان والفعلى
بالتحريك لما فيه حركة كالنزوان والحيدى وكذا باب فعل بالضم مثل شرف
وكرم للافعال الطبيعية اللازمة والمجاز فى الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه
اذا تعداه نقلت الى الكلمة الجائزة اى المتعدية مكانها الاصلى او الكلمة المجوز
بها على معنى انهم جازوا بها وعدوها مكانها الاصلى كما فى اسرار البلاغة
وذكر المص ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتى اى طريقا لها

على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه فالمجاز

مفرد ومركب وهما مختلفان فعرفوا كلا على حدة اما المفرد فهو الكلمة

المستعملة احترز بهذا عن الكلمة قبل الاستعمال فانها ليست بمجاز

ولا حقيقة في غير ما وضعت له احترز عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما

وقوله في اصطلاح به التخاطب متعلق بقوله وضعت وقيد بذلك ليدخل المجاز

المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب

بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس

بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب اعني الشرع وليخرج من

الحقيقة ما يكون له معنى آخر باصطلاح آخر كلفظ الصلوة المستعمل بحسب الشرع في الاركان

المخصوصة فانه يصدق عليه انه كلمة مستعملة في غير ما وضع له لكن بحسب اصطلاح آخر

وهو اللغة لا بحسب اصطلاح التخاطب وهو الشرع على وجه يصح متعلق بالمستعملة

مع قرينة عدم ارادته اي ارادة الموضوع له فلا بد للمجاز من العلاقة

ليتحقق الاستعمال على وجه يصح وانما قيد بقوله على وجه يصح واشترط العلاقة

ليخرج الغلط من تعريف المجاز كقولنا خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا

الاستعمال

الاستعمال ليس على وجه يصح وانما قيده بقولنا مع قرينة عدم ارادته لتخرج الكناية

لانها مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز ارادة ما وضع له وكل منهما

اي من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص يتعين ناقله وهذه

كالنحوي والصرفي وغير ذلك او عرفي عام لا يتعين ناقله صح

النسبة في الحقيقة بالقياس الى الواضع فان كان واضعها واضع اللغة

فلغوية وان كان الشارع فشرعية وعلى هذا القياس وفي المجاز باعتبار

الاصطلاح الذي وقع الاستعمال في غير ما وضعت له في ذلك الاصطلاح

فان كان اللغة فالمجاز لغوي وان كان الشرع فشرعي والا فعرفي عام

او خاص كاسد للسبع المخصوص والرجل الشجاع فانه حقيقة لغوية في السبع

مجاز لغوي في الشجاع وصلوة للعبادة المخصوصة والدعاء فانها حقيقة

شرعية في العبادة مجاز شرعي في الدعاء وفعل للفظ المخصوص اعني

ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة والحدث فانه حقيقة

عرفية خاصة اعني نحوية في اللفظ مجاز نحوي في الحدث ودابة

لذي الاربع والانسان فانها حقيقة عرفية عامة في الاول مجاز

عرفي عام في الثاني والمجاز مرسل ان كان العلاقة المصححة غير المشابهة

بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي والا فاستعارة فعلى هذا الاستعارة هي اللفظ
المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي لعلاقة المشابهة كاسد في قولنا رايت اسدا يرمي
وكثيرا ما تطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعني على استعمال اسم المشبه به في المشبه
فعلى هذا تكون بمعنى المصدر ويصح الاشتقاق منه فهما اي المشبه به والمشبه مستعار منه
ومستعار له واللفظ اي لفظ المشبه به مستعار لانه بمنزلة اللباس الذي استعير من
احد فالبس غيره والمرسل وهو ما كانت العلاقة غير المشابهة كاليد الموضوعة
للجارحة المخصوصة اذا استعملت في النعمة لكونها بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة لان
النعمة منها تصدر وتصل الى المقصود وكاليد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان
القدرة يكون في اليد وبها يكون الافعال الدالة على البطش والضرب والقطع
والاخذ وغير ذلك والراوية التي هي في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة
اذا استعملت في المزادة اي في المزود الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام
المتخذ للسفر والعلاقة كون البعير حاملا لها وبمنزلة العلة المادية ولما
اشار بالمثال الى بعض انواع العلاقة اخذ في التصريح بالبعض الآخر من انواع
العلاقات فقال ومنه اي من المرسل تسمية الشيء باسم جزئه في هذه العبارة

نوع من التسامح والمعنى ان في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ
الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على نفس ذلك الشيء كالعين وهي الجارحة المخصوصة
في الربيئة وهي الشخص الرقيب والعين جزء منه ويجب ان يكون الجزء الذي
يطلق على الكل مما يكون له من بين الاجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الذي
قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع على الربيئة وعكسه
اي ومنه عكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم كله كالاصابع المستعملة
في الانامل التي هي اجزاء من الاصابع في قوله تعالى يجعلون اصابعهم
في اذانهم وتسمية اي ومنه تسمية الشيء باسم سببه نحو رعينا الغيث
اي النبات الذي سببه الغيث او تسمية الشيء باسم مسببه نحو امطرت السماء
نباتا اي غيثا لكون النبات مسببا عنه واورد في الايضاح في امثلة
تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم اي الدية المسببة
عن الدم وهو سهو بل هو من تسمية المسبب باسم السبب او ما كان عليه
اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي لكنه ليس عليه الآن
نحو واتوا اليتامى اموالهم اي الذين كانوا يتامى قبل ذلك اذ لا يتم بعد البلوغ

او تسمية الشيء باسم ما يؤول ذلك الشيء اليه في الزمان المستقبل نحو اني اراني
اعصر خمرا اي عصيرا يؤول الى الخمر او تسمية الشيء باسم محله نحو فليدع ناديه
اي اهل ناديه الحال فيه والنادي المجلس او تسمية الشيء باسم حاله في
حاله اي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو واما الذين ابيضت وجوههم
ففي رحمة الله اي في الجنة التي تحل فيها الرحمة او تسمية الشيء باسم آلته
نحو واجعل لي لسان صدق في الآخرين اي ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر
ولما كان في الاخيرين نوع خفاء صرح به في الكتاب فان قيل قد ذكر في مقدمة
هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع
العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم قلنا ليس معنى اللزوم ههنا امتناع الانفكاك في
الذهن او الخارج بل تلاصق واتصال ينتقل بسببه من احدهما الى الآخر في الجملة
وفي بعض الاحيان وهذا متحقق في كل امرين بينهما علاقة وارتباط والاستعارة
وهي مجاز تكون علاقته المشابهة اي قصد ان الاطلاق بسبب المشابهة فاذا اطلق
المشفر على شفة الانسان فان قصد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظة فهو استعارة
وان اريد انه من اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف

من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد
قد يكون استعارة وقد يكون مجازا مرسلا والاستعارة قد تقيد بالتحقيقية لتتميز عن التخييلية
والمكني عنها لتحقق معناها اي ما عني بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا بان يكون
اللفظ قد نقل الى امر معلوم يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية او عقلية
فالحسي كقوله لدى اسد شاكي السلاح اي تام السلاح مقذف اي رجل شجاع قذف
به كثيرا الى الوقائع وقيل قذف باللحم ورمي به فصار له جسامة ونبالة فالاسد
ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا وقوله تعالى اي والعقلي كقوله تعالى
اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق
عقلا قال المص والاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه
ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا يخرج عن تفسير الاستعارة نحو زيد اسد
ورأيت زيدا اسدا ومررت بزيد اسدا مما يكون اللفظ مستعملا فيما وضع له
وان تضمن تشبيه شيء به وذلك لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له
لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على ان ما
في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها

والاسد فى الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه بحث
لانا لا نسلم انه مستعمل فيما وضع له بل فى معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة
كما فى رايت اسدا يرمى بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على ان هذا على حذف
اداة التشبيه وان التقدير زيد كالاسد واستدلالهم على ذلك بانه قد اوقع الاسد
على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا فوجب المصير الى ذلك انما يجب اذا
كان الاسد مستعملا فى معناه الاصلى الحقيقى واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فحمله
على زيد صحيح ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به فى مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق
به الجار والمجرور كقوله والطير اغربة عليه اى باكية وقد استوفينا ذلك فى الشرح
واعلم انهم اختلفوا فى ان الاستعارة مجاز لغوى او عقلى فالجمهور على انه مجاز
لغوى بمعنى انها لفظ استعمل فى غير ما وضع له لعلاقة المشابهة ودليل انها
اى الاستعارة مجاز لغوى كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لاعم منهما اى من المشبه
والمشبه به فاسد فى قولنا رايت اسدا يرمى موضوع للسبع المخصوص لا للرجل الشجاع ولا لمعنى
اعم من السبع والرجل كالحيوان المجترى مثلا ليكون اطلاقه عليهما حقيقة كاطلاق الحيوان على الاسد والرجل وهذا معلوم بالنقل عن ائمة اللغة قطعا
فالملائم حقيقة كاطلاق الحيوان على الاسد والرجل وهذا معلوم بالنقل عن ائمة اللغة قطعا

فالملائم

فاطلاقه على الرجل الشجاع اطلاق على غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة
ما وضع له فيكون مجازا لغويا وفى هذا الكلام دلالة على ان لفظ العام اذا اطلق
على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز فى شئ كما اذا لقيت زيدا
فقلت لقيت رجلا او انسانا او حيوانا بل هو حقيقة اذ لم يستعمل اللفظ الا فى معناه الموضوع له
وقيل انها اى الاستعارة مجاز عقلى بمعنى ان التصرف فى امر عقلى لا لغوى لانها لم تطلق
على المشبه الا بعد ادعاء دخوله اى دخول المشبه فى جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع
فردا من افراد الاسد كان استعمالها اى الاستعارة فى المشبه استعمالا فيما وضعت له
وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله فى جنس المشبه به لانها لو لم تكن
كذلك لما كانت الاستعارة لان مجرد نقل الاسم لو كانت استعارة لكانت الاعلام
المنقولة استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة فى اطلاق الاسم
المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا انه
جعله اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا اذ لا يقال جعله اميرا الا
وقد اثبت فيه صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه
اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقى ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد

مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل جعل الرجل
الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي ولهذا اى ولان اطلاق
اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التعجب في قوله قامت تظللني
اى توقع الظل على من الشمس نفس اعز على من نفسي قامت تظللني ومن عجب شمس اى غلام
كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من الشمس فلولا انه ادعى لذلك الغلام معنى الشمس الحقيقي
وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا
آخر وو النهى عنه اى ولهذا صح النهى عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته اى شعار
يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا قد زر ازراره على القمر تقول زررت القميص
عليه ازرة اذا شددت ازراره عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهى
عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بملابسة
انسان كالقمر في الحسن لا يقال القمر في البيت ليس باستعارة لان المشبه مذكور وهو الضمير
في غلالته وازراره لانا نقول لا تم ان الذكر على هذا الوجه ينافي الاستعارة
كما في قولنا سيف زيد في يد اسد فان تعريف الاستعارة صادق على ذلك ورد
هذا الدليل بان الادعاء اى ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها

اى الاستعارة مستعملة فيما وضعت له للعلم الضروري بان اسدا في قولنا رأيت
اسدا يرمى مستعمل في الرجل الشجاع والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك
ان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به مبنى على انه جعل افراد الاسد بطريق
التأويل قسمين احدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجراءة في مثل تلك
الجثة المخصوصة والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك القوة والجراءة
لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف
فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن
ارادة معنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما
يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة
عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهى عنه كما في البيتين المذكورين
فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث
لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهى عن
التعجب يترتب على المشبه ايضا والاستعارة تفارق الكذب بالبناء على التأويل
في دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به بان يجعل افراد المشبه به قسمين متعارفا وغير

متعارف كما مرّ ولا تأويل في الكذب ونصب اي وبنصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر في الاستعارة لما عرفت انه لا بدّ للمجاز من قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له بخلاف الكذب فان قائله لا ينصب قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويجه ولا تكون الاستعارة علما لما سبق من انها تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم لمنافاته الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنسية تقتضي العموم وتناول الافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بواسطة اشتهاره بوصف من الاوصاف كحاتم المتضمن الاتصاف بالجود ومادر بالبخل وسحبان في الفصاحة وباقل بالفهاهة فحينئذ يجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجود ويتأول في حاتم فيجعل كأنه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من طي او غيره كما مر في الاسد فبهذا التأويل يتناول حاتم الفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف ويكون اطلاقه على المعهود اعني الطائي حقيقة وعلى غيره ممن يتصف بالجود استعارة نحو رأيت اليوم حاتما وقرينتها يعني ان الاستعارة لكونها مجازا لا بد لها من قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له وقرينتها اما امر واحد كما في قولك رأيت

اسدا يرمي او اكثر اي امران او امور يكون كل واحد منها قرينة كقوله شعر فان تعافوا اي تكرهوا العدل والايمانا فان في ايماننا نيرانا اي سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجأون الى الطاعة بالسيوف او معان ملتئمة مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وبهذا ظهر فساد قول من زعم ان قوله اكثر شامل لقوله معان فلا يصح جعله مقابلا له وفيما كقوله وصاعقة من نصله اي من نصل سيف الممدوح تنكفي بها من انكفى اي انقلب والباء للتعدية والمعنى رب نار من حد سيفه يقلبها على ارؤس الاقران خمس سحائب اي انامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا سحائب اي يصبها على اكفائه في الحرب فيهلكهم بها لما استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر ان هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم قال على ارؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحائب الانامل وهي اي الاستعارة باعتبار الطرفين المستعار منه والمستعار له قسمان لان اجتماعهما

اى اجتماع الطرفين فى شئ اما ممكن نحو احييناه فى قوله تعالى او من كان ميتا
فاحييناه اى ضالا فهديناه استعار الاحياء من معناه الحقيقى وهو جعل الشئ
حيا للهداية التى هى الدلالة على طريق توصل الى المطلوب والاحياء والهداية
مما يمكن اجتماعهما فى شئ وهذا اولى من قول المصنف ان الحيوة والهداية
مما يمكن اجتماعهما فى شئ واحد لان المستعار منه هو الاحياء لا الحيوة وانما
قال نحو احييناه لان الطرفين فى استعارة الميت للضال مما لا يمكن اجتماعهما
اذ الميت لا يوصف بالضلال ولتسم اى الاستعارة اى التى يمكن
اجتماع طرفيها فى شئ وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق واما ممتنع
عطف على اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه هو بالفتح
النفع اى لانتفاء النفع فى ذلك الموجود كما فى المعدوم ولا شك ان اجتماع
الوجود والعدم فى شئ ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد
لكن بقيت اثاره الجميلة التى تحيى ذكره وتديم فى الناس اسمه ولتسم
اى الاستعارة التى لا يمكن اجتماع طرفيها فى شئ عنادية لتعاند الطرفين
وامتناع اجتماعهما ومنها اى ومن العنادية الاستعارة التهكمية و

في شئ

لغناء

التمليحية وهما ما استعمل فى ضده اى الاستعارة التى استعملت فى ضد معناها
الحقيقى او نقيضه لما مر اى لتنزيل التضاد او التناقض منزلة التناسب بواسطة
تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه فى باب التشبيه نحو فبشرهم بعذاب اليم اى انذرهم
استعيرت البشارة التى هى الاخبار بما يظهر سرورا فى المخبر به للانذار الذى
هو ضده بادخال الانذار فى جنس البشارة على سبيل التهكم والاستهزاء وكقولك
رأيت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة ولا يخفى امتناع اجتماع التبشير
والانذار من جهة واحدة وكذا الشجاعة والجبن والاستعارة باعتبار الجامع
اى ما قصد اشتراك الطرفين فيه قسمان لانه اى الجامع اما داخل فى مفهوم
الطرفين المستعار له والمستعار منه نحو قوله عليه السلام خير الناس رجل ممسك بعنان
فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل فى شعفة فى غنيمة حتى يأتيه الموت
قال جار الله الهيعة الصيحة التى تفزع منها واصلها من هاع يهيع اذا جبن
والشعفة رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد
فى سبيل الله او رجل اعتزل الناس وسكن فى رأس بعض الجبال فى غنم له قليل عابدا
ويكتفى بها فى امر معاشه ويعبد الله حتى يأتيه الموت استعار الطيران للعدو

الانذار بيم دادن

امتناع م

تمسك وتمسيك چنگ زدن

فرياد كردن

والجامع داخل في مفهومهما فان العدو وبين الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما اي في مفهوم العدو والطيران الا انه في الطيران اقوى منه في العدو والاظهر ان الطيران هو قطع المسافة بالجناح والسرعة لازمة له في الاكثر لا داخلة في مفهومه فالاولى ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهي في القطع اشد والفرق بين هذا وبين اطلاق المرسن على الانف مع ان في كل من المرسن والتقطيع خصوص وصف ليس في الانف وتفريق الجماعة هو ان خصوص الوصف الكائن في التقطيع مرعي في استعارته لتفريق الجماعة بخلاف خصوص الوصف في المرسن والحاصل ان التشبيه ههنا منظور بخلافه ثم فان قلت قد تقرر في غير هذا الفن ان جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون جامعا وجامعها والجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى قلت امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية والمفهوم لا يجب ان يكون ماهية حقيقية بل قد يكون امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة

والضعف

١٤٣

والضعف فيصح كون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين مع كونه في احد المفهومين اشد واقوى الا ترى ان السواد جزء من مفهوم الاسود اعني المركب من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف واما غير داخل عطف على اما داخل كما في استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك لظهور ان الشجاعة عارض للاسد لا داخل في مفهومه وكذا التهلل للشمس وايضا للاستعارة تقسيم آخر باعتبار الجامع وهو انها اما عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رايت اسدا يرمي او خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة والغرابة قد تكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما في قوله في وصف الفرس بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقى عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه الى ان يعود اليه واذا احتبى قربوسه اي مقدم سرجه بعنانه علك الشكيم الى انصراف الزائر الشكيم والشكيمة هي الحديدة المعترضة في فم الفرس واراد بالزائر نفسه شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب في موقعه من ركبتي المحتبي ممتدا الى جانبي ظهره ثم استعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل

ظهره او بكتبه بثوب او غيره لوقوع العنان في قربوس السرج فنالت الاستعارة غرابة
لغرابة الشبه وقد تحصل الغرابة بتصرف في الاستعارة العامية كما في قوله اخذنا
باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق المطي الاباطح جمع ابطح وهو مسيل ماء
فيه دقاق الحصى استعار سيلان السيول الواقعة في الاباطح لسير الابل
سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة والشبه فيها ظاهر عامي لكن قد
تصرف فيه بما افاد اللطف والغرابة اذ اسند الفعل اعني سالت الى الاباطح
دون المطي او اعناقها حتى افاد انه امتلأت الاباطح من الابل كما في قوله تعالى
واشتعل الرأس شيبا وادخل الاعناق في السير لان السرعة والبطؤ في سير الابل
يظهران غالبا في الاعناق ويتبين امرهما في الهوادي وسائر الاجزاء تستند
اليها في الحركة وتتبعها في الثقل والخفة والاستعارة باعتبار الثلاثة المستعار منه
والمستعار له والجامع ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان
او عقليان او المستعار منه حسي والمستعار له عقلي او بالعكس فيصير اربعة و
الجامع في الثلاثة الاخيرة عقلي لا غير لما سبق في التشبيه لكنه في القسم الاول اما حسي
او عقلي او مختلف فيصير ستة والى هذا اشار بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين

فالجامع

فالجامع اما حسي كقوله تعالى فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار فان المستعار منه ولد البقرة
والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط التي سبكتها نار
السامري عند القائه في تلك الحلي التربة التي اخذها من موطئ فرس جبرائيل
والجامع الشكل فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة والجميع
من المستعار منه والمستعار له والجامع حسي مدرك بالبصر واما عقلي كقوله
وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه معنى وهو كشط الجلد عن نحو
الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وموضع القاء ظلمته وهما حسيان
والجامع ما يعقل من ترتب امر على آخر اي حصوله عقيب حصوله دائما او غالبا
كترتب ظهور اللحم على الكشط وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان
الليل والترتب امر عقلي وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل والنور طار عليها
يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل اي كشط وازيل
كما يكشف عن الشيء الشيء الطاري عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب
ضوء النهار بمنزلة ظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه وحينئذ صح قوله تعالى فاذا هم مظلمون
لان الواقع عقيب اذهاب الضوء عن مكان الليل هو الاظلام واما على ما ذكر

في المفتاح عن ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل ففيه اشكال لان الواقع
بعده انما هو الابصار دون الاظلام وحاول بعضهم التوفيق بين الكلامين بحمل كلام المفتاح
على القلب اي ظهور ظلمة الليل من النهار او بان المراد من الظهور التميز او بان
الظهور بمعنى الزوال كما في قول الحماسي وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر وفي قول
ابي ذويب وتلك شكاة ظاهر عنك عارها اي زائل وذكر العلامة في شرح المفتاح
ان السلخ قد يكون بمعنى النزع مثل سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج
نحو سلخت الشاة عن الاهاب فذهب صاحب المفتاح الى الثاني وصح قوله فاذا هم
مظلمون بالفاء لان التراخي وعدمه مما يختلف باختلاف الامور والعادات
وزمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن
لعظم شأن دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا
في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم عقيب
اخراج النهار من الليل بلا مهلة وعلى هذا حسن اذا المفاجاة كما يقال اخرج
النهار من الليل ففاجأه دخول الليل ولو جعل السلخ بمعنى النزع وقيل نزع
ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام لم يستقم او لم يحسن كما اذا قلت كسرت

الكوز ففاجأه الانكسار واما مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك رأيت
شمسا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة وهو حسي ونباهة الشأن
وهي عقلية والا عطف على قوله ان كانا حسيين اي وان لم يكن الطرفان
حسيين فهما اي الطرفان اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه
الرقاد اي النوم على ان يكون المرقد مصدرا ويكون الاستعارة اصلية
او على انه اعتبر التشبيه في المصدر لان المقصود بالنظر في اسم المكان وسائر
المشتقات انما هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات واعتبار التشبيه في المقصود الاهم
اولى وسيتضح لهذا زيادة تحقيق في الاستعارة التبعية والمستعار له الموت والجامع
عدم ظهور الفعل والجميع عقلي وقيل عدم ظهور الافعال في المستعار له اعني الموت
اقوى ومن شرط الجامع ان يكون في المستعار منه اقوى فالحق ان الجامع هو البعث الذي
هو في النوم اظهر واشهر واقوى لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة هو كون
هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون واما مختلفان
اي احد الطرفين حسي والآخر عقلي والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر
فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما

١٦٥

١٦٤

عقليان والمعنى اي الامر ابانه لا يتحمل كما لا يلتئم صدع الزجاجة واما
عكس ذلك اي الطرفان حسيان والجامع عقلي فهو للمستعار له نحو انا لما طغى الماء حملناكم
في الجارية فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع
الاستعلاء المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ اي المستعار قسمان
لانه اي اللفظ المستعار ان كان اسم جنس حقيقة او تاويلا كما في الاعلام
المشتهرة بنوع وصفية فاصلية اي فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير
للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد والاول اسم عين والثاني اسم معنى
والا فتبعية اي وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية
كالفعل وما يشتق منه مثل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغير
ذلك والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه
يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه التشبيه
وانما يصلح للموصوفية الحقائق اي الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض و
بياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة
غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهوم الافعال وعروضه للصفات ودون الحروف

وهو ظ كذا ذكروه وفيه بحث لان هذا الدليل بعد استقامته لا يتناول
اسم الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية وهم ايضا قد صرحوا بان
المراد بالمشتقات هو الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة فيجب ان
يكون الاستعارة في اسم الزمان ونحوه اصلية بان يقدر التشبيه فيه نفسه لا في
مصدره وليس كذلك للقطع بانا اذا قلنا هذا مقتل فلان للموضع الذي ضرب فيه
ضربا شديدا او مرقد فلان لقبره فان المعنى على تشبيه الضرب بالقتل والموت بالرقاد
وان الاستعارة في المصدر لا في نفس المكان بل التحقيق ان الاستعارة في الافعال
وجميع المشتقات التي يكون القصد بها الى المعاني القائمة بالذوات تبعية لان
المصدر الدال على المعنى القائم بالذوات هو المقصود الاهم الجدير بان يعتبر
فيه التشبيه والا لذكرت الالفاظ الدالة على نفس الذوات دون ما يقوم بها
من الصفات فالتشبيه في الاولين اي الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر وفي
الثالث اي الحرف لمتعلق معناه قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات
معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولهم من معناها ابتداء الغاية
وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت

حروفاً بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات معانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني رجع تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المص في تمثيل متعلق معاني الحروف كالمجرور في زيد في نعمة ليس صحيح واذا كان التشبيه لمعنى المصدر ومتعلق معنى الحرف فيقدر التشبيه في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق اي يجعل دلالة الحال مشبها ونطق الناطق مشبها به ووجه الشبه ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم يستعار للدلالة لفظ النطق ثم يشتق من النطق المستعار الفعل والصفة فتكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية ولذا اطلق النطق على الدلالة لا باعتبار التشبيه بل باعتبار ان الدلالة لازم له فيكون مجازاً مرسلا وقد عرفت انه لا امتناع في ان يكون اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد استعارة ومجازاً مرسلاً باعتبار العلاقتين ويقدر التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه اي موسى آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزنا للعداوة اي يقدر التشبيه للعداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته اي علة الالتقاط الغائية كالمحبة والتبني في الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في

لان المقيد الخاص ينتزع المطلق والعام

العداوه

العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائية فتكون الاستعارة فيها تبعاً للاستعارة في المجرور وهذا الطريق ماخوذ من كلام صاحب الكشاف ومبني على ان متعلق معنى اللام هو المجرور وعلى ما سبق لكنه غير مستقيم على مذهب المص في الاستعارة المصرحة لان المتروك يجب ان يكون هو المشبه سواء كانت الاستعارة اصلية او تبعية وعلى هذا الطريق المشبه اعني العداوة والحزن مذكور لا متروك بل التحقيق الاستعارة التبعية ههنا انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للمشبه به اعني ترتب علة الالتقاط الغائية عليه فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية وتبعيتها في اللام كما في نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الحديث استعيرت لما يشبه العلية وصار متعلق معنى اللام هو العلية والغرضية لا المجرور على ما ذكره المص سهواً وفي هذا المقام زيادة تحقيق اوردناها في الشرح ومدار قرينتها اي قرينة الاستعارة التبعية في الاولين اي الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقي لا يسند الى الحال او المفعول نحو جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيى السماحا

ا

فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود وكقوله نقريهم
لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد اللهذم من الاسنة القاطع
فاراد باللهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة او اراد نفس الاسنة
والنسبة للمبالغة كاحمري والقد القطع وزرد الدرع وسردها نسجها فالمفعول
الثاني اعني اللهذميات قرينة على ان نقريهم استعارة او المجرور كقوله تعالى فبشرهم بعذاب
اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر استعارة تبعية تهكمية وانما قال او
قرينتها على كذا لان القرينة لا تنحصر فيما ذكر بل قد تكون حالية كقولك قتلت زيدا
اذا ضربته ضربا شديدا والاستعارة باعتبار آخر غير اعتبار الطرفين والجامع
واللفظ ثلثة اقسام لانها اما ان لا تقترن بشيء يلائم المستعار له والمستعار منه
او قرنت بما يلائم المستعار له او قرنت بما يلائم المستعار منه الاول المطلقة
وهي ما لم تقترن بصفة ولا تفريع مما يلائم المستعار له والمستعار منه نحو
عندي اسد والمراد بالصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت
الذي هو احد التوابع والثاني المجردة وهي ما قرن بما يلائم المستعار له
كقوله غمر الرداء اي كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض

صاحبه

صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يناسب العطاء
تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا
اي شارعا في الضحك آخذا فيه وتمامه غلقت لضحكته رقاب المال يعني اذا تبسم
غلقت رقاب امواله في ايدي السائلين يقال غلق الرهن في يد المرتهن
اذا لم يقدر على انفكاكه والثالث المرشحة وهو ما قرن بما يلائم المستعار منه
نحو قوله تعالى اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم
استعير الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء
من الربح والتجارة وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح كقوله لدى اسد
شاكي السلاح تجريد لانه وصف بما يلائم المستعار له اعني الرجل الشجاع
مقذف له لبد اظفاره لم تقلم هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم
المستعار منه اعني الاسد الحقيقي واللبد جمع لبدة وهي ما تلبد من شعر
الاسد على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع والترشيح ابلغ من
الاطلاق والتجريد ومن جمع التجريد والترشيح لاشتماله على تحقيق المبالغة
في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها بما يلائم المستعار منه

وبنا الاستعارة
على تناسي التشبيه

تحقيق لذلك وتقوية له ومبناه اى مبنى الترشيح على تناسي التشبيه وادعاء
ان المستعار له نفس المستعار منه لا شي شبيه به حتى انه يبنى على علو القدر
الذى يستعار له علو المكان ما يبنى على علو المكان كقوله ويصعد حتى يظن
الجهول بان له حاجة فى السماء استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء اى الترقى
فى مدارج الكمال حتى بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء
من ظن الجهول ان له حاجة فى السماء وفى لفظ الجهول زيادة مبالغة فى
المدح لما فيه من الاشارة الا ان هذا انما يظنه الجهول واما العاقل
فيعرف ان لا حاجة له فى السماء لاتصافه بسائر الكمالات وهذا المعنى مما
يخفى على بعضهم فيتوهم ان فى البيت تقصيرا فى وصف علوه حيث اثبت
هذا الظن للكامل الجاهل بمعرفة الاشياء ونحوه اى مثل البناء على علو
القدر ما يبنى على علو المكان لتناسي التشبيه ما من فى التعجب فى قوله قامت
تظللنى من الشمس ونفس اعز علىّ من نفسى قامت تظللنى ومن عجب شمس تظللنى من الشمس والنهى عنه اى عن التعجب فى
قوله لا تعجبوا من بلى غلالته قد زر ازراره على القمر اذ لو لم يقصد تناسي
التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهى عنه جهة على ما سبق ثم اشار الى زيادة تقرير

آن زلف مشکبار بر آن روی چون بهار گر کوته است کوته از او دست عجب مدار شب در بهار میل کند سوی کوتهی آن زلف چون شب آمد و آن روی چون
بهار

١٤٧

الى زيادة تقرير لهذا الكلام فقال واذا جاز البناء على الفرع اى المشبه به مع ال
اعتراف بالاصل اى المشبه وذلك لان الاصل فى التشبيه وان كان هو المشبه به
من جهة انه اقوى واعرف الا ان المشبه هو الاصل من جهة ان الغرض يعود اليه
وانه المقصود فى الكلام بالنفى والاثبات كما فى قوله هى الشمس مسكنها فى السماء
فعز الفؤاد عزاء جميلا فلن تستطيع اليها الصعودا ولن تستطيع اليك النزولا
فعز امر من عزاه حمله على العزاء وهو الصبر الفؤاد عزاء جميلا فلن تستطيع انت
اليها اى الى الشمس الصعودا ولن تستطيع الشمس اليك النزولا والعامل
فى الى الشمس واليك هو المصدر بعدهما ان جوزنا تقديم الظرف على المصدر
والا فمحذوف ويفسره الظاهر فقوله هى الشمس تشبيه لا استعارة وفى التشبيه
اعتراف بالمشبه ومع ذلك فقد بنى الكلام على المشبه به اعنى الشمس وهو
واضح فقوله اذا جاز البناء شرط جوابه قوله فمع تجحده اى جحد الاصل كما فى الاستعارة
البناء على الفرع اولى بالجواز لانه قد طوى فيه ذكر المشبه اصلا وجعل الكلام

خلوا عنه ونقل الحديث الى المشبه به وقد وقع في بعض اشعار العجم النهي عن التعجب مع
التصريح باداة التشبيه وحاصله لا تعجبوا من قصر ذوائبه فانها كالليل وو
جهه كالربيع والليل في الربيع مائل الى القصر وهذا المعنى من الغرابة و
الملاحة بحيث لا يخفى واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما
شبه بمعناه الاصلي اي المعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه
التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة
في المفرد للمبالغة في التشبيه كما يقال للمتردد في امر اني اراك تقدم رجلا
وتؤخر اخرى شبه صورة تردده في ذلك الامر بصورة تردد من قام
ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى
فاستعمل في الصورة الاولى الكلام الدال بالمطابقة على الصورة الثانية
ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من عدة امور كما

كما يرى وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل لكون وجهه منتزعا من متعدد على سبيل
الاستعارة لانه قد ذكر فيه المشبه به واريد المشبه كما هو شان الاستعارة
وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه
بانه يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي وفي تخصيص المجاز المركب بالاستعارة
نظر لانه كما ان المفردات موضوعة بحسب الشخص فالمركبات موضوعة
بحسب النوع فاذا استعمل المركب في غير ما وضع له فلا بد من ان يكون ذلك
لعلاقة فان كانت هي المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة وهو كثير
في الكلام كالجمل الخبرية التي لم تستعمل في الاخبار ومتى فشا استعماله اي
المجاز المركب كذلك اي على سبيل الاستعارة سمي مثلا ولهذا اي ولكون
المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا تغير الامثال لان الاستعارة
يجب ان يكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو غير المثل لما كان لفظ

المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا ولهذا لا يلتفت في الامثال الى
مضاربها تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مواردها كما
يقال للرجل بالصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لانه في الاصل لامرأة

فصل في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية ولما
كانتا عند المصنف امرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز اوردهما
فصلا على حدة لتستوفي المعاني التي يطلق عليها لفظ الاستعارة فقال
وقد يضمر التشبيه في النفس اي في نفس معن اللفظ او في نفس المتكلم فلا يصرح
بشيء من اركانه سوى المشبه واما وجوب ذكر المشبه به فانما هو في التشبيه
المصطلح وقد عرفت انه غير الاستعارة بالكناية ويدل عليه اي على ذلك
التشبيه المضمر في النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك
امر محقق حسا او عقلا يطلق عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر في النفس

استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما
دل عليه بذكر خواصه او لوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة
ويسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير
للمشبه ذلك الامر الذي يختص بالمشبه به وبه يكون كمال المشبه به او قوامه في وجه الشبه
ليخيل ان المشبه من جنس المشبه به كما في قول ابي ذويب الهذلي واذا المنية
انشبت اي اعلقت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع التميمة الخرزة التي
تجعل معاذة اي اذا اعلق الموت محيلته (مخلبه نخ) في شيء ليذهب به بطلت عنده الحيل
شبه الهذلي في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير
تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا ابقاء على ذي فضيلة فاثبت لها
اي المنية الاظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اي في السبع بدونها
تحقيقا للمبالغة في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات
الاظفار لها استعارة تخييلية وكما في قول الاخر ولئن نطقت بشكر

بركن مفصحا فدل حالى بالحكاية النطق شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة
على المقصود وهو استعارة بالكناية فاثبت لها اى للحال اللسان الذى به
قوامها اى قوام الدلالة فيه اى في انسان المتكلم وهذا الاثبات استعارة
تخييلية فعلى هذا الكلام لفظ الاظفار والمنية حقيقة مستعملة في معناها
الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوى والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
فعلان من افعال المتكلم متلازمان اذ التخييلية يجب ان يكون قرينة
للمكنية البتة والمكنية يجب ان يكون قرينتها تخييلية البتة فمثل قولنا اظفار
المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا يكون ترشيحا للتشبيه كما ان اطو
لكن في قوله اسرعكن لحوقا بى اطولكن يدا اى نعمة ترشيح للمجاز وهذا
ولكن تفسير الاستعارة بالكناية بما ذكره شيء لا مستند له في كلام السلف
ولا هو مبنى على مناسبة لغوية ومعناها الماخوذ من كلام السلف هو ان
لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه المقصود بقولنا الاظفار

صح وانما المجاز اثبات شيء لشيء ليس هو له وهو المجاز عقلا كاثبات الانبات للربيع

صح جواب عن اعتراض على المصنف حيث ان ما ذكره يقتضى ان لا يوجد التخييلية بدون المكنية وقد وجدت في هذا المثال المذكور فاجاب بان مثل هذا يكون ترشيحا

الصحيح ح

اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع الا انا
لم نصرح بذكر المستعار اعنى السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه الى المقصود
كما هو شان الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان
المفترس والمستعار له هو المنية قال صاحب الكشاف ان من اسرار البلاغة ولطا
ئفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه
فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع
اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار هو المشبه به المتروك صريحا المرموز
اليه بذكر لوازمه وسيجىء الكلام على ما ذكره السكاكى وكذا قول زهير صحا اى سلا
مجازا من الصحو خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر باطله يقال اقصر عن الشيء
اذا اقلع عنه اى تركه وامتنع عنه اى امتنع باطله عنه وتركه بحاله وعرى افرا
س الصبا ورواحله اراد زهير ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة
من الجهل والغى واعرض عن معاودته فبطلت آلاته الضمير في معاودته والا

وان بها كان يركبه فشبه زهير في نفسه الصبى بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة

قضى منها اى من تلك الجهة الوطر فاهملت الاتها ووجه الشبه الاشتغال

التام وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة

وهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية فاثبت له اى للصبى بعض

ما يختص بتلك الجهة اعنى الافراس والرواحل التى بها قوام جهة المسير

والسفر فاثبات الافراس والرواحل التى بها قوام جهة المسير والسفر

استعارة تخييلية فالصبى على هذا التفسير من الصبوة بمعنى الميل

الى الجهل والفتوة يقال صبا يصبو صبوة وصبوا اى مال الى الجهل والفتوة

كذا في الصحاح لا من الصباء بالفتح صبى صباء مثل سمع سماعا اى

لعب مع الصبيان ويحتمل انه اى زهيرا اراد بالافراس والرواحل

دواعى النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء

اللذات او اراد بها الاسباب التى قلما تتاخذ في اتباع الغى الا اوان الصبى

وصبوا

الصبى وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان فتكون الاستعارة

اى استعارة الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعى

وحسا اذا اريد بها اسباب اتباع الغى من المال والمنال مثل المص فثلثة

امثلة الاول ما يكون التخييلية باثبات ما به كمال المشبه به والثانى ما يكون اثبات

ما به قوام المشبه به والثالث ما يحتمل التخييلية والتحقيقية فصل في مباحث

الحقيقة والمجاز والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وقعت

في المفتاح مخالفة لما ذكره المص والكلام عليها عرف السكاكى اللغوية اى

غير العقلية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تاويل في الوضع واحترز

بالقيد الاخير وهو قوله من غير تاويل في الوضع عن الاستعارة على اصح القولين

وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوى لكونها مستعملة في غير الموضوع له

التحقيقى فيجب الاحتراز عنها واما على القول بانها مجاز عقلى واللفظة منها

في الحقيقة ص

اللغوي فلا يصح عنها فانها اي انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها
مستعملة فيما وضعت له بتاويل وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به
بجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف وعرف السكاكي المجاز اللغوي
بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى
نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع وقولنا الباء
في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد اي المستعملة في معنى غير المعنى
الذي الكلمة موضوعة له في اللغة او الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع
حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا يكون الكلمة قد استعملت
استعملت في غير معناها اللغوي فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان
قوله استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها بمنزلة قولنا في اصطلاح
به التخاطب مع كون هذا اوضح وادل على المقصود اقام المصنف اخذا بالحاصل

بالحاصل من كلام السكاكي فقال في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب مع
قرينة مانعة عن ارادته اي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح واتى السكاكي
بقيد التحقيق قال موضوعة له بالتحقيق ليدخل في تعريف المجاز الاستعارة
التي هي مجاز لغوي على ما مر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتاويل لا بالتحقيق
فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم يدخل هي في التعريف لانها ليست مستعملة في غير ما
وضعت له بالتاويل وظن عبارة المفتاح فاسد لانه قال وقولي بالتحقيق
احترازا عن ان لا تخرج الاستعارة وظن ان الاحتراز انما هو عن خروج
الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان يكون لا زائدة او يكون المعنى احترازا
لئلا تخرج الاستعارة ورد ما ذكره السكاكي بان الوضع وما يشتق منه كالموضوع ع
مثلا اذا اطلق لا يتناول الوضع بتاويل لان السكاكي نفسه قد فسر الوضع
بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولي بنفسه احترازا عن المجاز المعين بازاء

بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع انما هو
بالقرينة فح لا حاجة الى تقييد ذلك الوضع فى تعريف الحقيقة بعدم التا
ويل وفى تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يقصد زيادة الايضاح
لا تتميم الحد ويمكن الجواب بان السكاكى لم يقصد بان مطلق الوضع بالتا
ويل مراده انه قد عرض للفظ الوضع اشتراك بين المعنى المذكور بالمعنى الذى ذكره يتناول الوضع صح
وبين الوضع بالتاويل كما فى الاستعارة فقيدنا بالتحقيق ليكون قرينة
على ان المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذى يستعمل فيه احيانا
وهو الوضع بالتاويل وبهذا تخرج الجواب عن سوال آخر وهو ان يقال لو
سلم تناول الوضع للوضع بالتاويل فلا تخرج الاستعارة ايض لانه
لا يصدق عليها انها مستعملة فى غير ما وضعت له فى الجملة اعنى الوضع بالتحقيق
اذ غاية ما فى الباب ان الوضع يتناول الوضع بالتحقيق والتاويل لكن لا حاجة

لا حاجة لتخصيصه بالوضع بالتاويل فقط حتى تخرج الاستعارة البتة
ورد ايض ما ذكره بان التقييد باصطلاح التخاطب او ما يؤدى معناه كما
لا بد منه فى تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلوة اذا استعمله الشارع
فى الدعاء مجازا كذلك لا بد منه فى تعريف الحقيقة ايض ليخرج عنه نحو هذا اللفظ
لانه مستعمل فيما وضع له فى الجملة وان لم يكن فيما وضع له فى هذا الوضع
الاصطلاح ويمكن الجواب بان قيد الحيثية مراد فى تعريف الامور التى تختلف
باختلاف الاعتبارات والاضافات ولا يخفى ان الحقيقة والمجاز كذلك
لان الكلمة الواحدة بالنسبة الى المعنى الواحد قد يكون حقيقة وقد يكون مجازا
بحسب وضعين مختلفين فالمراد ان الحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما
هى موضوعة له من حيث انها موضوعة له لاسيما ان تعليق الحكم بالوصف
مفيد لهذا المعنى كما يقال الجواد لا يخيب سائله اى من حيث انه جواد

يخرج عن التعريف مثل لفظ الصلوة المستعمل في عرف الشرع في الدعا لان
استعماله في الدعا ليس من حيث انه موضوع للدعا بل من حيث ان الدعا
جزء من الموضوع له وقد يجاب بان قيد اصطلاح به التخاطب مراد في
تعريف الحقيقة لكنه اكتفى بذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة
غير مقصود في هذا الفن وبان اللام في الوضع للعهد اي الوضع التي
وقع به التخاطب فلا حاجة الى هذا القيد وفي كليهما نظر واعترض ايضا
على المجاز بانه يتناول الغلط لان الفرس في قولك خذ هذا الفرس مشيرا الى
كتاب بين يديه مستعمل في غير ما وضع له والاشارة الى الكتاب قرينة
على انه لم يرد بالفرس معناه الحقيقي وقسم السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى
معنى الكلمة المتضمن للفائدة الى الاستعارة وغيرها وعرف السكاكي الاستعارة
بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به اي بالطرف المذكور الاخر اي الطرف

اي الطرف المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به كما تقول في الحمام اسد و
انت الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسد فتثبت ما يختص المشبه به وهو
اسم جنسه وكما يقال انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية
لها فتثبت لها ما يختص السبع المشبه به وهو الاظفار وتسمى المشبه به سواء كان هو
المذكور او المتروك مستعارا منه ويسمى اسم المشبه به مستعارا ويسمى المشبه مستعارا له
وقسمها اي قسم السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والمكني عنها وعنى بالمصرح بها
ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي من الاستعارة
المصرح بها تحقيقية وتخييلية وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم
من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وقد ذكر قسما اخر سماه المحتملة
للتحقيق والتخييل كما ذكرنا في بيت زهير وفسر التحقيقية بما مر اي بما يكون المشبه
المتروك متحققا حسا او عقلا وعد التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك

اذ اراك تقدم رجلا وتؤخرى منها اى من التحقيقية حيث قال في قسم
الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف
احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى ورد ذلك بان اى
التمثيل مستلزم للتركيب المنافى للافراد فلا يصح عده من الاستعارة التى
هى قسم من اقسام المجاز المفرد لان تنافى اللوازم يدل على تنافى الملزومات
والا لزم اجتماع عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة التصريحية
الحقيقية لا من الاستعارة التى هى مجاز مفرد وقسمة المجاز المفرد
بالاستعارة وغيرها لا توجب كون الاستعارة مجازا مفردا كقولنا الابيض
اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون على ان لفظ
المفتاح صريح في ان المجاز الذى جعله منقسما الى اقسام ليس هو مجاز المفرد
المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لانه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز

ان المجاز عند السلف قسمان لغوى وعقلى واللغوى قسمان راجع الى معنى
الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة
ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة و
ظاهر ان المجاز العقلى والراجع الى معنى حكم الكلمة خارجان عن المجاز
بالمعنى المذكور فيجب ان يريد بالراجع الى معنى الكلمة اعم من المفرد والمركب
ليصح الحصر في القسمين واجيب بوجه اخر الاول ان المراد بالكلمة
اللفظ الشامل للمفرد والمركب نحو كلمة الله الثانى انا لا نم ان التمثيل
يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلى وهو قد يكون
طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد نارا الاية والثالث
ان اضافة الكلمة الى شئ او تقييدها او اقترانها بالف شئ لا يخرجها
على ان يكون كلمة فالاستعارة مثل اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى

هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن بتاخير اخرى والمستعارة لم هو ه
التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وفي الكل نظر اوردناه في الشرح و
فسر السكاكي الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه عقلا وحسا بل هو
اي معناه صورة وهمية محضة لا تشوبها شيء من التحقيق واي كلفظ الا
ظفار في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع
في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها اي المنية بصورته اي بصورة السبع
واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام
اغتيال السبع للنفوس فاخترع لها اي للمنية مثل صورة الاظفار المحققة
ثم اطلق عليه اي على ذلك المثل اعني الصورة التي هي مثل صورة الاظفار
لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية لا تخييلية لانه قد اطلق اسم
المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة

الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية فالتخييلية عنده قد يكون
بدون الاستعارة بالكناية ولهذا مثل بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع
فصرح بالتشبيه ليكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية
في المنية وقال المص انه بعيد جدا لا يوجد له مثال في الكلام وفيه تعسف اي في
تفسير التخييلية بما ذكر اي اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات
التي لا تدل عليها دليل ولا تمس اليها حاجة وقد يقال ان التعسف فيه هو
انه لو كان الامر كما زعم لوجب ان يسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية
وهذا في غاية السقوط لانه لا يكفي في التسمية ادنى مناسبة على انهم
يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر صاحب الشفاء ان القوة المسماة بالوهم
هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا ويخالف
تفسيره للتخييلية بما ذكر تفسير غيره لها اي غير السكاكي للتخييلية بجعل